



Università
Ca' Foscari
Venezia

Corso di Laurea Magistrale
In
Lingue, Politiche e Istituzioni
dell'Asia e dell'Africa
mediterranea

Tesi di Laurea

Zine, manchoufouch?

Analisi epidemiologica della violenza
contro le donne in Marocco

Relatore

Ch. Prof. Barbara de Poli

Correlatore

Ch. Prof. Cristina Paciello

Laureando

Claudia Mirandola

Matricola 884946

Anno Accademico

2021 / 2022

Sommario

مقدمة	6
Introduzione	8
1. Il fenomeno della violenza contro le donne: definizioni, cause e conseguenze	11
1.1. La violenza secondo una prospettiva antropologica	11
1.2. La percezione della violenza di genere	15
1.3. Epidemiologia e classificazione della violenza contro le donne	17
2. Il contesto marocchino tra realtà quotidiana e percezioni culturali	23
2.1. Introduzione	23
2.2. Il contesto socioeconomico delle donne marocchine	24
2.2.1. Partecipazione economica.....	24
2.2.2. Educazione	30
2.2.3. Salute.....	34
2.2.4. Political Empowerment.....	36
2.3. Le attitudini culturali marocchine e la percezione dello status delle donne.....	38
2.3.1. Il ruolo delle donne, il matrimonio, il divorzio e i rapporti sessuali.....	39
2.3.2. Percezione della violenza contro le donne	45
2.4. Conclusioni.....	48
3. Le manifestazioni della violenza contro le donne in Marocco	49
3.1. Statistiche generali relative al fenomeno	49
3.2. I principali contesti di prevalenza	54

3.2.1.	Contesto domestico: intimate partner violence e abusi famigliari	54
3.2.2.	Contesto educativo-formativo e lavorativo	60
3.2.3.	La violenza nei luoghi pubblici.....	64
3.3.	Conclusione	65
4.	Quadro giuridico-legislativo della violenza di genere in Marocco.....	67
4.1.	Introduzione	67
4.2.	La legislazione marocchina e gli standard internazionali	68
4.3.	Denunciare la violenza contro le donne	75
4.4.	Conclusione.....	78
5.	Le risposte della società civile alla violenza di genere	80
5.1.	Introduzione	80
5.2.	Le organizzazioni non governative: definizione e criticità	82
5.2.1.	Diritti delle donne, femminismo e cultura marocchina: un'imposizione occidentale?.....	87
5.3.	Strumenti di azione delle ONG e iniziative delle ONG marocchine	97
5.3.1.	Una diversa prospettiva: le associazioni di pubblica utilità.....	108
5.3.1.1.	La libertà di espressione e gli ostacoli alla tutela dei diritti umani	109
5.3.1.2.	Union National des Femmes e INSAF	113
5.4.	Conclusione.....	121
	Conclusione.....	123
	Bibliografia e sitografia	126

Nota sui criteri di trascrizione

Nel testo si è fatto uso della traslitterazione scientifica dei termini arabi, ma sono state mantenute la grafia italiana e francese in riferimento a nomi di persona, enti e città che sono conosciuti in questo modo a livello nazionale e internazionale.

يهدف هذا العمل التحليلي إلى التحقيق بظاهرة العنف ضد النساء في المغرب، والبحث في أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، وتسليط الضوء على مزايا وقيود تشريعات البلاد حول هذا الموضوع. إن الاهتمام بهذا الموضوع له جذوره في الاهتمام الشخصي بالقضايا النسوية، وفي الدورة التدريبية التي أجريت في مقر الاتحاد النسائي الحر (Union Féministe Libre)، وهي جمعية مغربية في الرباط تعمل على تعزيز حقوق المرأة. ما تعلمته ورأيتُه واختبرته خلال أشهر الإقامة في العاصمة المغربية أثار الرغبة في نفسي لمعرفة المزيد عن ظاهرة العنف ضد النساء في المغرب ومظاهره. ويرتبط ذلك بالرغبة في إنتاج مختصر لظاهرة العنف ضد النساء في المغرب، وتحديد انتشارها وفق لمنظور إحصائي واستكشاف جذورها الاجتماعية.

ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام مصادر نوعية وكمية، باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، وكذلك ما ظهر من المحادثات الشخصية مع أعضاء الاتحاد النسائي الحر (Union Féministe Libre) ومنظمة غير حكومية أخرى، اسمها MRA، التي تدافع عن حقوق الإنسان والمرأة وتنشط في جميع أنحاء المغرب العربي. رئيسة المؤسسة، Stephanie Willman-Bordat، وافقت على الإجابة خلال مشاركتها في مقابلات حول عملها. تمت مقارنة المعلومات التي تم جمعها خلال مرحلة المسح الميداني في مكاتب هاتين الجمعيتين مع تحليل المصادر غير الحكومية والإحصائية والبحثية، وكذلك مع البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت على مواقع العديد من الصحف، وخاصة المغربية، ومنظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch). كما يمكن تصنيف المصادر المستخدمة على أساس المنشأ، مع التمييز بين الوثائق الأكاديمية والنصوص الصحفية والتقارير والدراسات الصادرة عن الجمعيات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية حقوق الإنسان والمصادر الحكومية أو البحوث التي تنشرها كيانات مقربة من الحكومة المغربية، وأخيرا النصوص القانونية المتعلقة بالقوانين المنظمة للجرائم المتعلقة بالعنف ضد النساء.

وتتألف هذه الأطروحة من خمسة أجزاء، أولها بطابع تمهيدي، مخصص للتحقق من تعريف العنف من منظور أنثروبولوجي، مع إبراز القيمة الثقافية للمفهوم والجهات الفاعلة المورطة في العنف، أي المتورط والهدف والمتفرج خصوصا، من المستحسن التأكيد على أن وصف حقيقة كيفية العنف ليست تلقائية، ولكنها مرتبطة بالتقييم الذي يقدمه المتفرج للحدث. وفي ضوء ذلك، يتم بحث العوامل التي تؤثر على تصور إساءة معاملة المرأة كشكل من أشكال العنف، مع التركيز بصفة خاصة على تأثير النموذج الأبوي، فضلا عن دور وسائط الإعلام. وأخيرا، اختتم القسم التمهيدي بالإبلاغ عن تقديرات وتقييمات منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بظاهرة العنف ضد النساء وأسبابها ومظاهرها وعواقبها على المستوى العالمي.

في الفصل الثاني يتم تضييق التركيز، الذي ينتقل من القياس العالمي إلى ذلك المغربي. في هذا القسم، تم التحقيق في السياق المغربي من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية وثقافية، ليس فقط لتصوير الوضع الفعلي للمرأة في البلاد، ولكن أيضا لتوضيح التصورات الثقافية المتعلقة بدورها والعنف ضدها. في هذا القسم، يتم استخدام بشكل أساسي البيانات التي انبثقت عن "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021" (Global Gender Gap Report) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وتقرير "المرأة المغربية في أرقام - 20 سنة من التطور"، الذي نشرته المندوبية السامية للتخطيط، وهي الهيئة الإحصائية المغربية الرئيسية، المقربة من حكومة البلاد. وتمت المقارنة بين هذه المعلومات، المتعلقة بالفجوة بين السكان الذكور والإناث من حيث المشاركة الاقتصادية والتعليم والحصول على الرعاية الصحية والتمكين السياسي، وبين محتويات

التقرير "Understanding Masculinities: results from the International Men and Gender Equality Survey". وهذا التقرير نشرته وكالة الأمم المتحدة لحقوق النساء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمنظمة غير الحكومية الأمريكية-Promundo US، في نهاية دراسة استقصائية تهدف إلى تسليط الضوء على المواقف الثقافية لسكان أربعة بلدان عربية، بينها المغرب، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ودور المرأة. وبفضل هذه المقارنة يمكن تسليط الضوء على كيفية حرمان المرأة المغربية من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية، ومن ناحية أخرى، كيف أن حالة الحرمان هذه لا ينظر إليها على هذا النحو على المستوى الاجتماعي والثقافي حقا.

يستمر التحليل في الفصل الثالث، المخصص لمظاهر العنف ضد النساء في المغرب، ويتم عرض الأنواع وسياقات رئيسية لانتشار هذه الظاهرة. في هذا القسم، تم الإشارة مرة أخرى إلى تقرير "المرأة المغربية في أرقام"، وتم فحص البيانات المضمنة في النص "مذكرة حول العنف ضد النساء والفتيات - البحث الوطني حول العنف ضد النساء والرجال 2019"، الذي نشرته أيضا المندوبية السامية للتخطيط.

يتناول الفصل التالي الإطار القانوني والتشريعي للعنف ضد النساء في المغرب. أول الأمر، تتم مقارنة بين قوانين البلاد المتعلقة بحماية النساء ومكافحة العنف ضدهن، وبين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الحكومة المغربية، مثل "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، لتقييم مستوى امتثال البلاد فيما يتعلق بالمعايير التي حددتها هذه المعاهدات. بالتالي، تم توضيح المسار الذي يجب أن تتبعه النساء ضحايا العنف عندما يقرن الشكوى من الاعتداءات التي يعانين منها، مما توضح الصعوبات العديدة التي يمكن أن تنشأ عن ذلك. وتبين التحليلات التي أجريت في الفصل الرابع أن النظام القانوني والجهاز التشريعي في المغرب يتأثر بالصورة النمطية الثقافية المرتبطة بالمرأة، وهذا لا يمنع النظام القانوني المغربي من حمايتها بفعالية فحسب، بل يساهم أيضا في التمييز ضدها.

وفي الفصل الخامس والأخير من الأطروحة، يتركز الاهتمام على مبادرات المجتمع المدني فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق المرأة. بشكل دقيق، تم اعتبار مقترحات واستراتيجيات الرابطين اللتين وافقتا على المشاركة في البحث، وهما الاتحاد النسائي الحر (Union Féministe Libre) وMRA. بالتالي، تمت مقارنة عمل هاتين الجمعيتين بعمل جمعيتين أخريين، الإتحاد الوطنية للنساء المغرب (Union Nationale des Femmes, UNFM) وINSAF. ولكنها تأثرت، على عكس MRA و Union Féministe Libre، من قبل الحكومة المغربية، كجمعيات معترف بها كمففعة عامة. الغرض من هذا القسم هو تسليط الضوء على حيوية المجتمع المدني وقدرته على تعويض أوجه القصور في الدولة في حماية المرأة وتعزيز حقوقها، وكذلك تسليط الضوء على كيفية تأثير القرب من الحكومة على عمل الجمعيات النسوية.

إن ما انبثق عن التحقيقات التي أدت إلى كتابة هذا العمل يسمح بتوضيح ظاهرة العنف ضد النساء في المغرب بشكل مفصل، ونأمل أن يكون واضحا، موضحا أن هذه الأخيرة لا تتعرض فقط للاضطهاد بسبب المواقف الثقافية السلبية تجاهها وتجاه دورها، ولكن أيضا بسبب التشريعات المتخلفة والناقصة.

Introduzione

Il presente lavoro si pone l'obiettivo di indagare il fenomeno della violenza di genere in Marocco, ricercandone le cause economiche, sociali e legislative, ed evidenziando i meriti e i limiti della legislazione del Paese in materia. L'attenzione per tale argomento affonda le proprie radici sia nell'interesse personale verso questioni di natura femminista, sia nell'esperienza di tirocinio formativo svolta presso l'Union Féministe Libre, associazione marocchina con sede a Rabat che promuove i diritti delle donne. Quanto appreso, visto e vissuto in prima persona durante i mesi di permanenza nella capitale marocchina ha suscitato la volontà di conoscere in maniera più approfondita il fenomeno della violenza contro le donne in Marocco e le sue manifestazioni. A ciò si lega la volontà di produrre un compendio del fenomeno della violenza di genere in Marocco, delineandone la diffusione secondo una prospettiva statistica e ricostruendone le radici sociali.

Per raggiungere l'obiettivo prefissato ci si è basati su fonti di tipo qualitativo e quantitativo, in lingua inglese, francese e araba, nonché su quanto emerso da conversazioni personali con membri dell'Union Féministe Libre e di MRA – Mobilising for Rights Associates, ONG per i diritti umani e delle donne attiva in tutto il Maghreb, la cui fondatrice, Stephanie Willman Bordat, ha acconsentito a rispondere prendere parte a colloqui in merito al suo lavoro. Le informazioni raccolte durante la fase di indagine sul campo presso le sedi di queste due associazioni sono state confrontate con quanto emerso dall'analisi di fonti di carattere saggistico, statistico e di ricerca, nonché con i dati ottenuti dalle indagini on-line sui siti di numerose testate giornalistiche, principalmente marocchine, e di organizzazioni come le Nazioni Unite, Amnesty International e Human Rights Watch. Le fonti utilizzate possono, inoltre, essere classificate sulla base della provenienza, distinguendo tra documenti accademici, testi giornalistici, report e studi prodotti da associazioni non governative attive nella tutela dei diritti umani, fonti governative, ovvero indagini pubblicate da enti vicini al governo marocchino, e, infine, testi giuridici relativi alle leggi che disciplinano i reati connessi alla violenza di genere.

Il presente testo consta di cinque sezioni, la prima delle quali, di carattere introduttivo, è dedicata alla ricostruzione della definizione di violenza secondo una prospettiva antropologica, evidenziando il valore culturale del concetto e gli attori coinvolti, ovvero autore, target e spettatore. In particolare, si desidera sottolineare come la qualifica di un fatto come “violenza” non sia automatica, ma legata alla valutazione che lo spettatore dà dell'evento. Alla luce di ciò,

sono stati ricercati i fattori che influenzano la percezione degli abusi contro le donne come forma di violenza, concentrandosi, in particolare, sull'influenza del modello patriarcale e del paradigma del *male breadwinner/female caregiver*, nonché sul ruolo dei mass media. Infine, la sezione introduttiva è stata conclusa riportando le stime e le valutazioni dell'Organizzazione Mondiale della Sanità in merito al fenomeno della violenza contro le donne e le sue cause, manifestazioni e conseguenze a livello globale.

Nel secondo capitolo il focus viene ristretto, passando dalla dimensione globale a quella marocchina. In questa sezione si è indagato il contesto marocchino dal punto di vista sociale, economico e culturale, per ricostruire non solo l'effettivo status delle donne nel Paese, ma anche le percezioni culturali relative al loro ruolo e alla violenza nei loro confronti. In questa sezione, ci si è avvalsi soprattutto dei dati emersi dal *Global Gender Gap Report 2021* del World Economic Forum e dal report *Le Femme Marocain en Chiffres – 20 ans de progrès*, pubblicato dall'Haut-Commissariat au Plan, il principale ente statistico marocchino, vicino al governo del Paese. Le informazioni relative al divario tra popolazione maschile e femminile in termini di partecipazione economica, istruzione, accesso alle cure sanitarie e *political empowerment* sono state confrontate con i contenuti del report *Understanding Masculinities: results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES)*, pubblicato dall'agenzia ONU per i diritti umani (UN Women) e dall'ONG americana Promundo-US, al termine di un'indagine che aveva lo scopo di evidenziare le attitudini culturali della popolazione di quattro Paesi arabi, tra cui il Marocco, rispetto all'uguaglianza di genere e al ruolo delle donne. Tale comparazione ha, da un lato, permesso di evidenziare come le donne marocchine siano svantaggiate dal punto di vista socioeconomico, e, dall'altro, come questa situazione di svantaggio non sia effettivamente percepita come tale a livello sociale e culturale.

L'analisi prosegue nel terzo capitolo, dedicato alle manifestazioni della violenza di genere in Marocco, presentandone le principali tipologie e i contesti di prevalenza. In questa sezione, si è fatto nuovamente riferimento al report *La Femme Marocaine en Chiffres*, e si sono presi in esame i dati contenuti nel testo intitolato *Mudakkira ḥawla al'unf didda al-nisā' wa-l-fatayāt – Al-baḥṭ al-waṭaniyy ḥawla al'unf didda al-nisā' wa-l-riḡāl 2019*, anch'esso pubblicato dall'Haut-Commissariat au Plan.

Il capitolo successivo prende in esame il quadro giuridico e legislativo della violenza di genere in Marocco. Le normative del Paese in materia di tutela delle donne e contrasto alla violenza nei loro confronti sono, in primo luogo, confrontate con gli accordi e le convenzioni

internazionali in materia di diritti umani ratificati dal governo marocchino, come la *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*, per valutare il livello di adeguamento del Paese rispetto agli standard posti da tali trattati. Successivamente, si è illustrato il percorso che le donne vittime di violenza devono seguire nel momento in cui decidono di denunciare gli abusi subiti, evidenziando le numerose difficoltà che possono insorgere. Dalle analisi condotte nel quarto capitolo emerge come il sistema giuridico e l'apparato legislativo del Marocco siano influenzati dagli stereotipi culturali associati alle donne, e ciò non solo impedisce al sistema giuridico marocchino di tutelarle efficacemente, ma contribuisce anche alla loro discriminazione.

Nel quinto e ultimo capitolo dell'analisi l'attenzione è, invece, rivolta alle iniziative della società civile per quanto riguarda la promozione e la tutela dei diritti delle donne. Nello specifico, sono state prese in esame le proposte e le strategie delle due associazioni che hanno acconsentito a partecipare alla ricerca, ovvero l'Union Féministe Libre e MRA. L'operato di queste due associazioni è stato, in seguito, confrontato con quello di altre due associazioni, l'Union Nationale des Femmes e INSAF, anch'esse attive nel campo dei diritti delle donne ma influenzate, a differenza di MRA e Union Féministe Libre, dal governo marocchino, in quanto associazioni riconosciute come di pubblica utilità. Lo scopo di questa sezione è tanto mettere in luce la vivacità della società civile e la sua capacità di sopperire alle mancanze statali in materia di tutela delle donne e promozione dei loro diritti, quanto evidenziare come la vicinanza al governo influenzi l'agire delle associazioni femministe.

Quanto emerso dalle indagini che hanno portato alla produzione del presente elaborato, permette di delineare in maniera dettagliata e, si auspica, nitida il fenomeno della violenza contro le donne in Marocco, rendendo chiaro come queste ultime non siano oppresse solo da attitudini culturali negative nei confronti loro e del loro ruolo, ma anche da una legislazione retriva e deficitaria.

1. Il fenomeno della violenza contro le donne: definizioni, cause e conseguenze

1.1. La violenza secondo una prospettiva antropologica

Un'analisi del fenomeno della violenza di genere richiede, in primo luogo, una definizione del concetto stesso di violenza. Secondo l'antropologo Jonathan Spencer, la violenza si qualifica come un fenomeno che coinvolge il corpo nella sua fisicità e che investe, per sua stessa natura, la dimensione collettiva e sociale, dimostrando un alto valore culturale¹. Data la sua valenza culturale, la definizione delle condotte che si qualificano come "violenza" varia tra le diverse società di riferimento e al loro interno. Si pensi, per esempio, al caso dell'omicidio. Negli Stati in cui è ammesso il ricorso alla pena di morte, l'uccisione di una persona da parte delle Istituzioni è considerata uno strumento legittimo per l'amministrazione della giustizia, benché la medesima condotta, se operata dai cittadini, sia oggetto di sanzione.

Il concetto di violenza possiede, in diverse culture, un significato transitivo. Prendendo a esempio la definizione della parola in italiano², inglese³ e arabo⁴, emerge infatti come la violenza si qualifichi primariamente come un'azione inflitta da un autore ai danni di un target. Il significato intransitivo, ovvero la violenza quale forza e veemenza, è, nell'accezione comune, secondario.

Secondo Beck⁵, la violenza può essere definita anche come un processo sociale che, attraverso l'esperienza del dolore, è finalizzato a negoziare e riconfigurare una relazione. La dimensione della sofferenza fisica o psicologica risulta centrale, in particolar modo ai fini di questa analisi sulla violenza contro le donne, in quanto da un lato determina, nella vittima, sensazioni di sconforto e di isolamento, dovute alla difficoltà di comunicare un'esperienza intima come il dolore; dall'altro, l'utilizzo della violenza genera, tra gli attori coinvolti, una forte asimmetria.

¹ Alan Barnard e Jonathan Spencer, a c. di, *Encyclopedia of Social and Cultural Anthropology*, 3^a ed. (Londra, New York: Routledge, 2002), pag. 839.

² «Violenza», in *Enciclopedia Treccani*.

³ «Violence» in *Oxford Learner's Dictionary*.

⁴ 'Unf in *Almaany Online Dictionary*, <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B9%D9%86%D9%81/>

⁵ Teresa Koloma Beck, «The Eye of the Beholder: Violence as a Social Process», *International Journal of Conflict and Violence* 5, fasc. 2 (2011): 345–56.

Alle figure di autore e target, Beck⁶ aggiunge un terzo attore: lo spettatore. Questo ruolo può declinarsi variamente: spettatore è chi assiste alla violenza come *bystander*, i compagni dell'autore o del target, il giornalista che discute dell'accaduto, i giudici chiamati a esprimere un eventuale verdetto. In questa prospettiva, la violenza viene, pertanto, a definirsi come un atto commesso da un autore, subito da un target e osservato da uno spettatore, venendo così a individuare un modello triangolare. La valutazione che il terzo attore dà dell'episodio ne determina la qualifica come violenza e ne influenza le conseguenze. Si ripensi all'esempio della pena di morte: qualora lo spettatore, ovvero la comunità nazionale dello Stato dove la sanzione è ammessa, ritenga che la pena capitale costituisca un comportamento legittimo, quest'ultima non verrebbe considerata una forma di violenza e continuerebbe a essere praticata. In caso di giudizio opposto, la comunità nazionale potrebbe mobilitarsi per impedirne la messa in atto.

La presenza dello spettatore trasporta il fenomeno dal piano empirico al piano speculativo: un atto che causa sofferenza fisica non costituisce automaticamente violenza, ma deve essere riconosciuto come tale da chi osserva. Si pensi all'esempio delle percosse ai danni dei bambini o degli anziani. Se, in molte culture, il primo atto è classificato come forma di "disciplina", una strategia alle volte necessaria per impartire un'educazione, il secondo verrà più frequentemente ritenuto un abuso.

Questo esempio mette in luce come, anche nei casi in cui un comportamento generi dolore e sofferenza, la sua qualifica come violenza non sia immediata, ma soggetta alla valutazione dello spettatore. Nelle parole di Beck:

"The triangular reconstruction [...] implies that the social effects of the dyadic, somatic events do depend not on the severity of the latter, but on the perception of the processes in question by a third party. It suggests that, socially, the question of whether or not certain occurrences are "violence" can never be decided by any objective criteria, but depend on the perspective, i.e., the norms, values, and objectives, of an «observer»⁷."

La principale conseguenza del modello triangolare di violenza è, pertanto, il passaggio dalla concezione di violenza come empiricamente evidente alla sua interpretazione come socialmente costruita, in cui risulta centrale l'interpretazione dello spettatore. Tuttavia, quest'ultima può essere manipolata, rendendo la percezione della violenza influenzabile, sia dall'autore che dal target. Il primo potrebbe, infatti, adottare comportamenti atti a nascondere

⁶ *Ibidem*

⁷ Beck, «The Eye of the Beholder: Violence as a Social Process».

l'esercizio della violenza: per esempio classificando le percosse sui minori come "disciplina" o la tortura come "metodo di interrogatorio" per soggetti particolarmente tenaci. Il secondo, invece, potrebbe fingere, esagerando il dolore provato e le conseguenze della violenza.

Quanto detto finora permetterà di comprendere in maniera più approfondita il fenomeno della violenza contro le donne (*violence against women*, VAW). Quest'ultimo si qualifica come un esempio particolare di violenza di genere (*gender-based violence*, GBV), laddove questa locuzione identifica la violenza determinata dal genere della vittima. Questa definizione non include, pertanto, tutte le forme di violenza che una donna può subire. Data la prevalenza delle forme di violenza di genere contro le donne rispetto a quelle contro gli uomini, le locuzioni di *violence against women* e *gender-based violence* sono usate in modo interscambiabile.

Le definizioni fornite in precedenza, tese a mettere in evidenza le radici culturali e sociali della violenza, e a definirne il ruolo nella costruzione e nella rinegoziazione delle relazioni all'interno della società, acquisiscono maggiore rilevanza nel caso della violenza contro le donne. Tale fenomeno, come afferma Hester⁸, affonda le sue radici nelle disuguaglianze di genere e nel modello patriarcale di società. Con il termine "genere" (in inglese *gender*) viene qui identificato ciò che Connell ha definito come "social practice that constantly refers to bodies and what bodies do, [that ...] exists precisely to the extent that biology does *not* [sic] determine the social⁹." Il *gender* può essere spiegato come un insieme di elementi diversi, come emozioni, aspettative, norme, valori e ruoli sociali, i quali cambiano ed evolvono nel corso del tempo. Le principali configurazioni di *gender*, nonché quelle più rilevanti ai fini di questa analisi, sono "mascolinità" e "femminilità", cui sono attribuite precise caratteristiche, quali emozioni, comportamenti, elementi fisici e psicologici. Se ai primi è attribuito un ruolo attivo e dominante, le seconde sono invece caratterizzate da passività e sottomissione. Queste due conformazioni interagiscono tra loro, sulla base di tre diversi modelli di relazione: potere, produzione e catessi¹⁰. Le relazioni di potere tra mascolinità e femminilità sono costruite, secondo Connell, sulla base del paradigma generale della sottomissione del femminile al maschile, determinando una struttura sociale in cui gli uomini costituiscono il gruppo privilegiato e le donne il gruppo subordinato. Queste due configurazioni

⁸ Marianne Hester, «Theorizing Male Power and Violence Against Women», in *Understanding Gender Based Violence*, di Nadia Aghtaie e Geetanjali Gangoli, 1^a ed. (Londra, New York: Routledge, 2015).

⁹ R.W. Connell, *Masculinities*, 2^a ed. (Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 2005). pag. 71-74.

¹⁰ *Ibidem*

entrano successivamente in relazione con altre categorie quali l'appartenenza etnica, l'orientamento sessuale e la classe sociale di appartenenza¹¹. Esistono, pertanto, diverse espressioni di mascolinità e femminilità, che possono essere ordinate su una scala gerarchica in base al livello di oppressione che esercitano sui gruppi inferiori. Tutte le forme di mascolinità esercitano un'egemonia esterna¹² sulle forme di femminilità, mentre nel novero delle mascolinità una sola esercita la cosiddetta egemonia interna¹³. Secondo Connell, questa "mascolinità egemonica" corrisponde al modello incarnato dagli uomini bianchi, di classe agiata, di orientamento eterosessuale, giovani e vicini ai canoni di bellezza socialmente indentificati. La studiosa sottolinea che il modello egemonico di mascolinità non è tale perché rappresenta il modello più diffuso o perché facilmente raggiungibile: al contrario, si tratta di una conformazione a cui un numero esiguo di uomini può aspirare. Una mascolinità diviene egemonica quando permette in maniera efficace il mantenimento della sottomissione femminile, ricorrendo, in determinati contesti, anche a pratiche come la violenza fisica e psicologica¹⁴. In particolare, Hester¹⁵ ritiene che la forma più estrema di violenza messa in atto con questo scopo sia lo stupro, per due ragioni: in primo luogo, esso implica un rapporto sessuale, la forma di contatto fisico più intima che un essere umano possa sperimentare; secondariamente, può determinare l'attivazione di stimoli fisiologici che portano la vittima a provare eccitazione sessuale durante l'abuso, privandola anche dell'ultima forma di controllo sul proprio corpo.

Secondo l'Organizzazione Mondiale della Sanità¹⁶, i modelli di violenza contro le donne sono diversi da quelli contro gli uomini. Mentre, infatti, la morte violenta dei secondi è principalmente legata ai conflitti armati, alle violenze interpersonali da parte di estranei o al suicidio, la morte violenta delle donne è più frequentemente causata da qualcuno a loro vicine, come il partner, un parente maschile, un amico o un collega.

¹¹ Nadia Aghtaie e Geetanjali Gangoli, «Key Issues: Researching Gender-Based Violence», in *Understanding Gender Based Violence*, di Nadia Aghtaie e Geetanjali Gangoli, 1^a ed. (Londra, New York: Routledge, 2015), pag. 9-11.

¹² Demetrakis Z. Demetriou, «Connell's Concept of Hegemonic Masculinity: A Critique», *Theory and Society* 30, fasc. 3 (2001): 337-61.

¹³ *Ibidem*

¹⁴ R.W. Connell e James W. Messerschmidt, «Hegemonic Masculinity: Rethinking the Concept», *Gender & Society* 19, fasc. 6 (2005): 829-59.

¹⁵ Hester, «Theorizing Male Power and Violence Against Women».

¹⁶ World Health Organization, «Overview», *Understanding and addressing violence against women*, 2012.

Il modello patriarcale non influenza esclusivamente le relazioni tra singoli, ma la società nel suo insieme. Di conseguenza, la società stessa, in quanto detentrica del ruolo di spettatore, può favorire, o viceversa ostacolare, l'esercizio di forme di violenza. Ad esempio, l'idea che l'onore di una famiglia sia legato al comportamento delle donne che ne fanno parte, unita alla credenza che tale onore sia leso quando una donna adotta comportamenti sessuali disinibiti, può giustificare, agli occhi della comunità, l'omicidio della donna stessa. Al contrario, una società che dia grande valore al rispetto per le madri, tenderà a sanzionare, e quindi limitare, gli abusi nei loro confronti. Si ricordi, inoltre, che una grande influenza è esercitata anche dalle istituzioni dello Stato, le quali possono costituire, in ultima analisi, un'espressione della società civile. Uno Stato che abbia introdotto strumenti giuridici per sanzionare e prevenire il fenomeno risulterà più efficiente di un Paese dove tali mezzi non esistono. I valori di una società possono, infine, essere veicolati anche attraverso il messaggio religioso. Pertanto, la definizione di violenza si costruisce anche in relazione ai valori della religione del gruppo sociale.

È possibile concludere, quindi, che la violenza di genere non è un fenomeno unitario, presente in modo omogeneo in tutte le società del mondo. Al contrario, data la sua valenza culturale e la forte influenza che il giudizio della società esercita nella determinazione di cosa costituisca violenza, il fenomeno della GBV si presenta come multiforme, vario e di intensità mutevole. Ciò che invece si mantiene costante è la sua finalità, ovvero la preservazione della sottomissione femminile nel tempo.

1.2. La percezione della violenza di genere

Per rendere più completa l'analisi, è necessario approfondire i fattori che influenzano le reazioni da parte della società, che determinano la percezione, lo sviluppo, e la riproduzione della violenza contro le donne¹⁷. Secondo Flood e Pease¹⁸, i principali elementi sociali che esercitano un'influenza sono le conformazioni di genere e i valori culturali. Dalle prime, discende ciò che Crompton, Lewis e Lyonette hanno definito il paradigma del *male*

¹⁷ Michael Flood e Bob Pease, «Factors Influencing Attitudes to Violence Against Women», *Trauma, Violence, & Abuse* 10, fasc. 2 (2009): 125–42.

¹⁸ *Ibidem*

*breadwinner/female caregiver*¹⁹, un modello che attribuisce agli uomini il compito di lavorare per provvedere al sostentamento della famiglia e caratteristiche psicologiche quali la determinazione, la forza e la naturale propensione all'esercizio dell'autorità, mentre alle donne assegna la cura dell'ambiente domestico e dei figli, oltre a elementi caratteriali come la tolleranza, la remissività e l'arrendevolezza. Flood e Pease²⁰ hanno evidenziato, in primo luogo, come le persone che abbiano maggiormente interiorizzato questo modello di ruoli di genere siano più propense ad attribuire la responsabilità della violenza alla vittima, ritenuta colpevole di aver suscitato la rabbia o l'interesse sessuale dell'aggressore, perché troppo ostile verso il partner o disinibita, rispettivamente. Frequentemente, è la vittima stessa a considerarsi la causa dell'abuso subito, e ciò la spinge a non raccontare l'accaduto, per vergogna o senso di colpa, senza denunciarlo alle autorità. Secondariamente, il lavoro di ricerca dei due studiosi²¹ ha dimostrato che le società che registrano i tassi più bassi di violenza contro le donne – tenendo conto del summenzionato fenomeno di *under-reporting* – sono caratterizzate dalla presenza di un'ideologia di genere più egualitaria, e una minore tolleranza alla violenza. Con riferimento ai fattori religiosi, benché manchino indagini estensive al riguardo, Flood e Pease ritengono che si siano verificate situazioni in cui i contenuti di un messaggio religioso sono stati usati per giustificare e promuovere la violenza sulle donne. Al contempo, la religione può rappresentare un elemento che disincentiva la violenza di genere, qualora si faccia portatrice di istanze di giustizia, uguaglianza e rispetto per il prossimo.

Per quanto riguarda i fattori sociali, i due studiosi prendono in esame anche il ruolo dei mass media, in quanto ritengono che le rappresentazioni dei mezzi di comunicazione e informazione influenzino gli atteggiamenti rispetto alla violenza contro le donne. Flood e Pease hanno evidenziato come gli adulti mostrino, a seguito dell'esposizione alla pornografia, in particolar modo a filmati di carattere violento, una maggiore inclinazione a sostenere il ricorso alla violenza contro le donne, e, in generale, un atteggiamento più aggressivo. Pertanto, è loro opinione che l'esposizione a materiale sessualmente violento desensibilizzi gli spettatori alla violenza sessuale, e faccia emergere atteggiamenti più prevaricatori nei confronti delle donne. Secondariamente, Flood e Pease hanno analizzato l'esposizione infantile alla violenza

¹⁹ Rosemary Crompton, Suzan Lewis, e Clare Lyonette, «Introduction: The Unravelling of the 'Male Breadwinner' Model – and Some of its Consequences», in *Women, Men, Work and Family in Europe*, a c. di Rosemary Crompton, Suzan Lewis, e Clare Lyonette, 10ª ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2016), pag. 1.

²⁰ Flood e Pease, «Factors Influencing Attitudes to Violence Against Women».

²¹ *Ibidem*

attraverso i media, rilevando una correlazione tra la visione di scene di abuso in televisione, al cinema, nei videogiochi o sui social media, e alti livelli di aggressività. Se ne deduce che l'esperienza della violenza tramite i mass media influenzi gli schemi cognitivi, le convinzioni e il comportamento dei bambini. I ricercatori hanno sottolineato anche come i mezzi di comunicazione di massa possano avere un effetto positivo sul fenomeno della violenza di genere, mettendo in relazione l'aumento drastico dei servizi giornalistici dedicati al fenomeno tra il 1994 e il 1995 e l'incremento del tasso di uomini che lo consideravano un grave problema sociale (dal 25% al 33%). Infine, l'analisi di Flood e Pease si è concentrata sull'influenza che i movimenti per i diritti delle donne hanno sulla percezione della violenza di genere, dimostrando come la loro presenza sia un importante fattore di sensibilizzazione tanto nei confronti delle vittime, quanto del fenomeno in sé.

1.3. Epidemiologia e classificazione della violenza contro le donne

Secondo la definizione delle Nazioni Unite, si qualifica come violenza di genere

“Any act that results in, or is likely to result in physical, sexual, or psychological harm or suffering to women, including threats of such acts, coercion or arbitrary deprivation of liberty, whether occurring in public or private life”²².

Secondo le stime dell'Organizzazione Mondiale della Sanità²³, circa 736 milioni di donne di età pari o superiore a 15 anni – ovvero una donna su tre – hanno subito, almeno una volta nella vita, un atto di violenza da parte di un partner, un parente, un conoscente o uno sconosciuto. Il 24% delle donne di età compresa tra i 15 e i 19 anni che abbiano mai avuto una relazione ha subito, almeno una volta nella vita, violenza da parte del partner. La percentuale sale al 26% se si prendono in considerazione anche le donne di età superiore. Nella regione nordafricana, le valutazioni dell'OMS hanno evidenziato che il 30% del campione di riferimento ha subito violenza da parte del partner almeno una volta nella vita. L'agenzia delle Nazioni Unite dedicata alle donne, UN Women, ha messo in luce²⁴ come la pandemia da SARS-CoV-2 abbia influenzato negativamente lo status delle donne. L'organizzazione riferisce di come l'introduzione delle diverse forme di *lockdown* abbia determinato, per molte donne, un'escalation della violenza commessa dal partner. Il 45% delle intervistate ha riferito

²² United Nations, 1995, Platform for Action D.112, in *Gender-Based Violence: Concepts, Methods, and Findings* di Nancy Felipe Russo e Angela Pirlott., *Annals of the New York Academy of Sciences* 1087 (2006): 178–205.

²³ World Health Organization, «Violence Against Women Prevalence Estimates, 2018 (Global Factsheet)», 2012.

²⁴ UN Women, «Measuring the Shadow Pandemic: Violence Against Women During Covid-19» (UN Women, 2021).

di essere stata vittima di almeno un episodio di violenza di genere dall'inizio della pandemia, o di conoscere una donna nella medesima situazione. Il 70% del campione ha invece riportato un aumento nella frequenza degli abusi fisici e verbali da parte del partner, mentre una donna su quattro ha segnalato un incremento dei conflitti all'interno della famiglia.

Dal report relativo al 2021²⁵ del UN Trust Fund to End Violence against Women, creato nel 1996 per combattere la violenza di genere contro le donne, emerge che lo status delle donne sia stato negativamente condizionato anche dalla concatenazione di una serie di “overlapping crisis²⁶”, prima fra tutti l'invasione russa dell'Ucraina. Numerose sono state, infatti, le segnalazioni, tra cui si riporta quella raccolta dal Guardian²⁷, di stupri di massa commessi dai soldati russi ai danni delle donne ucraine. Un secondo fattore aggravante è rappresentato dalle catastrofi umanitarie secondarie al riscaldamento globale: la distruzione degli habitat e i conseguenti flussi migratori hanno determinato, per le donne, un maggiore rischio di coinvolgimento nel traffico di esseri umani, nell'ambito del quale sono vendute come domestiche, mogli o schiave sessuali.

L'Organizzazione Mondiale della Sanità²⁸ ha suddiviso i fattori di rischio per la violenza di genere in quattro categorie: fattori personali, fattori famigliari, fattori comunitari, fattori sociali.

²⁵ UN Women, «UN Trust Fund to End Violence against Women - Annual Report 2021» (UN Women, 2021).

²⁶ Ibidem

²⁷ Gaby Hinsliff, «Russia's mass rapes in Ukraine are a war crime. Its military leaders must face prosecution», *The Guardian*, 15 aprile 2022, <https://www.theguardian.com/commentisfree/2022/apr/15/rape-weapon-ukraine-war-crime-sexual-violence>.

²⁸ World Health Organization, «Overview».

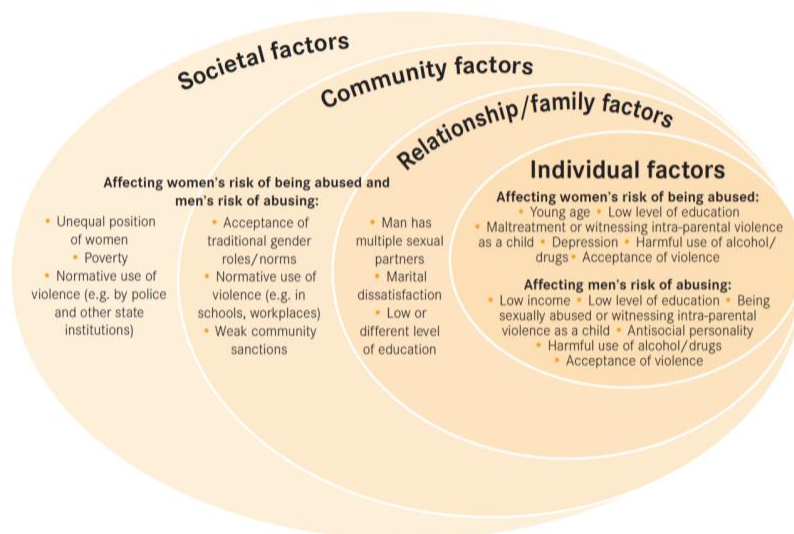


Figura 1 - Principali fattori di rischio per la violenza di genere. Adattato da World Health Organization, «Overview», *Understanding and addressing violence against women, 2012.*

Secondo quanto emerge dall'immagine, il basso livello di istruzione, la presenza di patologie psichiatriche come la depressione o il disturbo correlato all'uso di sostanze, e l'aver subito o assistito a episodi di violenza durante l'infanzia sono fattori che possono determinare, per una donna, un incremento del rischio di subire abusi da adulta. A livello collettivo, invece, rappresentano dei fattori di rischio:

- La normalizzazione dell'uso della violenza: si pensi ai contesti in cui il possesso di armi da parte dei privati è considerato un diritto;
- La presenza di tensioni nel rapporto con il partner (e.g. insoddisfazione sessuale e ristrettezze economiche);
- La diffusione di norme sociali che supportano la subordinazione delle donne e la violenza nei loro confronti, come, per esempio, l'idea che gli uomini siano le figure dominanti nelle relazioni intime e abbia il diritto di imporre il loro volere e di punire la partner in caso di comportamento errato, la convinzione che essi abbiano impulsi sessuali incontrollabili provocati dalle donne, la credenza che le donne debbano preservare il proprio onore con comportamenti casti e che debbano sopportare qualsiasi tipo di abuso nel nome della stabilità familiare.

È interessante rilevare che l'OMS, definendo gli elementi che portano un uomo a commettere violenza, riporti sostanzialmente i medesimi fattori di rischio. Pertanto, un basso livello di istruzione, l'abuso di alcolici o di sostanze, e l'aver subito o assistito a episodi di violenza da bambini sono elementi che incrementano il rischio che un uomo commetta violenza.

L'Organizzazione Mondiale della Sanità ha, inoltre, raccolto e schematizzato le possibili conseguenze della violenza di genere:

Conseguenze fisiche	Conseguenze ginecologiche
<ul style="list-style-type: none"> • Ferite (abrasioni, lividi, lacerazioni, bruciate, morsi, fratture ossee e/o dentali, punture); • Lesioni che possono causare disabilità, per esempio agli occhi, alle orecchie, al volto e alla testa; • Problemi gastrointestinali, problemi di salute cronici, <i>chronic pain syndrome</i>; • Decesso (come conseguenza di femicidio o suicidio), insorgenza dell'AIDS. 	<ul style="list-style-type: none"> • Gravidanza indesiderata; • Ricorso all'aborto, anche illegalmente, in condizioni non sicure; • Infezioni sessualmente trasmesse, incluso l'HIV; • Complicanze durante la gravidanza, maggior rischio di aborto spontaneo; • Infezioni e/o sanguinamento vaginale; • Infezioni delle vie urinarie; • Malattia infiammatoria pelvica; • Fistole cisto-vaginali e/o retto-vaginali; • Dispareunia (dolore durante il rapporto sessuale); • Vaginismo
Conseguenze sulla salute mentale	Conseguenze sociali
<ul style="list-style-type: none"> • Depressione; • Disturbi alimentari; • Disturbi del sonno; • Stress e disturbi d'ansia; • Autolesionismo e ideazione suicidaria; • Scarsa autostima. 	<ul style="list-style-type: none"> • Abuso di alcool, sostanze stupefacenti e farmaci; • Promiscuità sessuale; • Coinvolgimento in relazioni abusive; • Scarso uso di contraccettivi

Figura 2 - Principali conseguenze della violenza di genere. Adattato da World Health Organization, «Overview», *Understanding and addressing violence against women*, 2012.

Le conseguenze, che si manifestano tanto in acuto quanto in cronico²⁹, possono essere divise in quattro categorie: ripercussioni sul piano fisico, sul piano sessuale, sul piano mentale e sul piano comportamentale.

Dal punto di vista fisico, le principali conseguenze includono lesioni fisiche più o meno gravi – lividi, abrasioni, fratture, contusioni alla testa o all'addome – che possono eventualmente generare nella vittima una disabilità permanente o causarne il decesso. L'OMS riporta, inoltre, che le donne con età superiore ai 15 anni che hanno subito un episodio di violenza almeno una volta nella vita manifestano, in misura maggiore alla media, difficoltà nello svolgimento delle

²⁹ World Health Organization, «Health Consequences», *Understanding and addressing violence against women*, 2012.

attività quotidiane e problemi cronici come mal di testa, dolore al pavimento pelvico, sindrome del colon irritabile e disturbi gastrointestinali³⁰.

Con riferimento all'apparato riproduttore e alla vita sessuale, le principali conseguenze sono l'insorgenza di una gravidanza indesiderata, l'aborto spontaneo o complicanze legate alla gestazione e al parto. L'OMS riferisce, inoltre, che uno studio condotto in diversi Paesi ha evidenziato come le donne che in seguito a un episodio di violenza sviluppano una gravidanza, siano più propense a ricorrere all'aborto rispetto alle altre donne. Si aggiunga che le partorienti che hanno subito abusi nel corso della gravidanza registrano, in media, un ridotto aumento di peso durante la gravidanza, il che comporta, a propria volta, uno sviluppo intrauterino del feto inferiore agli standard (*intrauterine growth restriction* o IUGR)³¹.

In aggiunta, le donne che hanno subito violenza intima mediante corpi estranei e le minori violentate o costrette a partorire prima del completo sviluppo del bacino, riportano un'augmentata incidenza di traumi ginecologici come lacerazioni perineali e fistole genitali, le quali possono determinare, rispettivamente, l'incontinenza urinaria e l'insorgenza di infezioni delle vie urinarie. Infine, le analisi dell'OMS hanno messo in luce come, nei Paesi sottosviluppati e in via di sviluppo, l'aver subito violenza sessuale sia un fattore di rischio importante per l'HIV. Ciò è tanto una conseguenza del mancato uso di contraccezione efficace (evidente è la difficoltà per una donna che subisce violenza, anche dal partner, nel chiedere l'utilizzo del preservativo), quanto un esito della diffusione di credenze secondo cui il rapporto sessuale con una donna vergine sia una cura per gli uomini che hanno contratto l'HIV.

In conclusione, la violenza di genere può avere anche conseguenze dal punto di vista della salute mentale e del comportamento. Le ricerche hanno evidenziato una maggiore incidenza di patologie psichiatriche quali la depressione, il disturbo di ansia generalizzata e il disturbo da stress post-traumatico nelle donne che hanno subito abusi. Queste ultime sono, inoltre, più propense a sviluppare forme di dipendenza da farmaci, sostanze, alcool e tabacco, e ad adottare comportamenti rischiosi dal punto di vista sessuale, quali lo scarso uso di contraccettivi e l'inizio precoce dell'attività sessuale. Infine, le donne che hanno subito o assistito a episodi di violenza da bambine o che sono state coinvolte in relazioni violente presentano un elevato rischio di fare nuovamente esperienza di violenza.

³⁰ *Ibidem*

³¹ *Ibidem*

Dato il suo carattere eterogeneo, la violenza di genere è un fenomeno che assume molteplici manifestazioni. Le principali, secondo l'Organizzazione Mondiale della Sanità e le Nazioni Unite, sono:

- Violenza da parte del partner (*intimate partner violence*, IPV) e violenza domestica;
- Femminicidio;
- Mutilazione genitale femminile;
- Traffico di esseri umani;
- Violenza sessuale e violenza psicologica e verbale, online e offline;
- Abuso su minori;
- Stalking e molestie sessuali.

2. Il contesto marocchino tra realtà quotidiana e percezioni culturali

2.1. Introduzione

Nei paragrafi successivi verranno indagati lo status delle donne in Marocco e la realtà che esse devono affrontare quotidianamente, evidenziando fattori che hanno, necessariamente, ricadute sul fenomeno della violenza di genere e sulla sua percezione. La disamina sarà condotta a partire dall'analisi del Global Gender Gap Report 2021 del World Economic Forum, che mira a individuare le disparità che sussistono tra uomini e donne per quanto riguarda la partecipazione alla vita economica, l'accesso all'istruzione, l'accesso alle cure sanitarie, e il *political empowerment*, ovvero la partecipazione alla vita politica nei diversi Paesi del mondo. Il World Economic Forum non esprime giudizi in merito alla situazione economica o politica di un Paese, ma analizza le differenze tra le opportunità educative, lavorative, sanitarie e politiche a cui le donne e gli uomini hanno accesso. Ciò significa che un Paese più sviluppato ed economicamente avanzato può ottenere un punteggio inferiore rispetto a uno Stato che presenta, in questo senso, indicatori peggiori. È il caso del Rwanda, uno degli Stati più poveri al mondo secondo il *Multidimensional Poverty Index* delle Nazioni Unite³², che ha ottenuto un punteggio più alto rispetto a molti Stati europei, incluse Italia e Germania. L'esito delle analisi del World Economic Forum viene presentato tanto in forma aggregata quanto disaggregata, permettendo così di evidenziare i risultati che i Paesi hanno registrato nelle quattro aree oggetto di indagine.

I risultati del Global Gender Gap Report 2021 verranno, in seguito, confrontati con i dati contenuti nel rapporto *La Femme Marocaine en Chiffres – 20 ans de progrès*, pubblicato dal principale ente statistico marocchino, l'Haut-Commissariat au Plan (HCP), che ha indagato le condizioni delle donne del Paese dal 2000 al 2019, e nel report *Understanding Masculinities: results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES)*³³, condotto dall'agenzia ONU per i diritti umani (UN Women) e dall'ONG americana Promundo-US, allo scopo di evidenziare le attitudini culturali che la popolazione marocchina mostra rispetto

³² United Nations Development Programme e Oxford Poverty and Human Development Initiative, «Global Multidimensional Poverty Index 2021 - Unmasking disparities by ethnicity, caste and gender», 2021.

³³ UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine», 2017.

all'uguaglianza e ai ruoli di genere, alla presenza delle donne nel contesto pubblico e al fenomeno della violenza di genere.

2.2. Il contesto socioeconomico delle donne marocchine

Come evidenziato nei paragrafi precedenti, le radici della violenza di genere sono da ricercare nel contesto socioculturale in cui il fenomeno si verifica. Nel caso specifico del Marocco, esso è caratterizzato, secondo il linguista Moha Ennaji³⁴, da tre elementi: una forte influenza religiosa, la coesistenza di tradizione e modernità, e un lento processo di crescita economica. Questi fattori influenzano la vita quotidiana delle donne marocchine e, pertanto, determinano le manifestazioni della violenza di genere.

Secondo il Global Gender Gap Report 2021³⁵ del World Economic Forum, il Marocco è il 144° Stato al mondo, su un totale di 156 nazioni, per quanto riguarda l'uguaglianza di genere, registrando un calo di una posizione rispetto all'anno precedente.

2.2.1. Partecipazione economica

Per quanto concerne la partecipazione economica, il Global Gender Gap Report prende in esame le disparità tra uomini e donne in termini di accesso al mondo del lavoro, remunerazione e possibilità di carriera³⁶. Il Marocco ha ottenuto, nel 2021, la 148° posizione, con un punteggio di 0.407/1. I risultati del World Economic Forum coincidono con quelli riferiti nel report *La Femme Marocaine en Chiffres – 20 ans de progrès*³⁷: come, infatti, emerge dalla tabella sottostante, anche l'HCP ha rilevato un tasso di partecipazione delle donne al mondo del lavoro molto basso:

Status lavorativo	2000	2010	2020
Attivi (attivi occupati + disoccupati)			
Donne	2.743	3.071	2.703
Uomini	7.469	8.371	9.268
Tasso di femminilizzazione	26.9%	26.8%	22.6%
Attivi occupati			
Donne	2.393	2.777	2.265
Uomini	6.452	7.627	8.278

³⁴ Moha Ennaji, «Women, Gender, and Politics in Morocco», *Social Sciences* 5, fasc. 75 (2016): 2–8.

³⁵ World Economic Forum, «Global Gender Gap Report 2021» (World Economic Forum, 2021).

³⁶ World Economic Forum, «Global Gender Gap Report 2021», pag. 74.

³⁷ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffre : 20 ans de progrès », 2021.

Tasso di femminilizzazione	27.1%	26.7%	21.5%
Disoccupati			
Donne	351	293	438
Uomini	1.017	744	991
Tasso di femminilizzazione	25.7%	28.3%	30.7%
Inattivi			
Donne	7.036	8.799	10.890
Uomini	1.994	2.840	3.889
Tasso di femminilizzazione	77.9%	75.6%	73.7%

Figura 3 – Popolazione suddivisa per status lavorativo (in migliaia). Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », 2021.

Il grafico suddivide la popolazione in “attivi”, “attivi occupati”, “disoccupati” e “inattivi”. Particolarmente rilevanti sono le ultime tre categorie. Con la locuzione “attivi occupati”, l’indagine si riferisce alle persone di età pari o superiore a sette anni coinvolte nella produzione di beni e servizi, anche se per un periodo di tempo limitato, come una sola ora alla settimana. Sono annoverate diverse forme di lavoro, incluso quello occasionale o irregolare. I “disoccupati” sono, invece, le persone con più di 15 anni che attualmente non lavorano, ma sono alla ricerca di un’occupazione, mentre il termine “inattivi” si riferisce alla popolazione che non ha un’occupazione, né la cerca³⁸.

Il tasso di femminilizzazione degli attivi occupati e dei disoccupati si ferma, rispettivamente, al 21.5% e al 30.7%. Si nota, peraltro, una progressiva diminuzione della presenza femminile nel gruppo della forza lavoro impiegata, passata dal 27.1% del 2000 al 21.5% del 2020, mentre si registra un aumento per quanto riguarda la disoccupazione: dal 25.7% al 30.7%. Le donne superano gli uomini solo nella quarta categoria, quella degli inattivi: il tasso di femminilizzazione si attesta, infatti, al 73.7%, con un calo di quattro punti percentuali rispetto all’inizio del secolo. È interessante rilevare che i dati³⁹ segnalano, per il contesto urbano, una minore presenza femminile nella categoria degli attivi occupati e degli inattivi rispetto al contesto rurale, mentre la percentuale di donne sul totale dei disoccupati risulta maggiore. Questi dati sono confermati anche dal grafico sottostante, che suddivide la popolazione di età superiore a 15 anni secondo lo status lavorativo e il sesso di appartenenza:

³⁸ Nel calcolo statistico effettuato dall’HCP sono state inserite anche persone che non lavorano perché troppo anziane o già pensionate, affette da problemi di salute o forme di disabilità, o, infine, impegnate nello studio. Ai fini della presente analisi, interessante sarebbe stato avere accesso ai dati relativi alle sole persone in condizione di poter lavorare che non hanno un’impiego, né lo cercano.

³⁹ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 67-68.

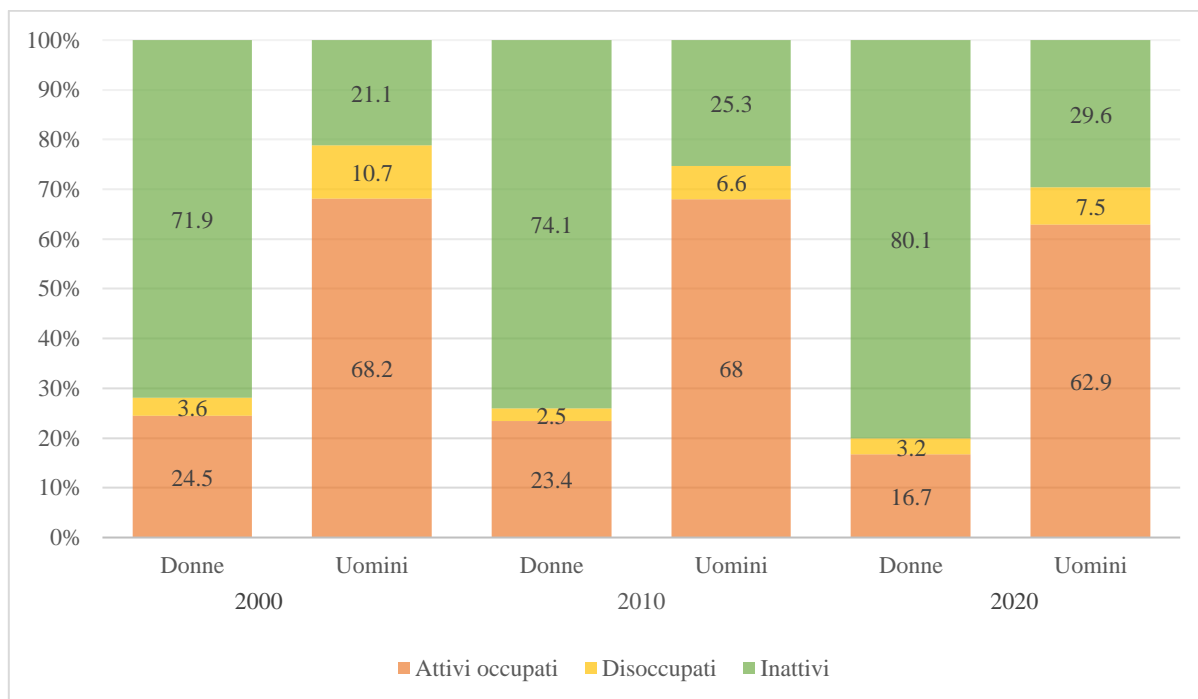


Figura 4 - Classificazione della popolazione di età superiore a 15 anni secondo il sesso e lo status lavorativo. Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », 2021.

Si nota che la maggioranza della popolazione femminile, l'80.1%, è inclusa nella categoria degli inattivi, mentre quella maschile appartiene, per quasi il 63%, alla categoria degli attivi occupati. Risulta utile, inoltre, notare come lo status matrimoniale delle donne influenzi la loro partecipazione al mondo del lavoro: la categoria che segna una maggiore presenza è quella delle donne divorziate, che risultano impiegate nel 36.3% dei casi, riportando un impegno quotidiano pari a 2:27 ore⁴⁰, laddove la percentuale delle donne sposate che lavora si ferma al 16.3%. Per quanto riguarda, invece, le donne nubili e le vedove, lavorano, rispettivamente, il 17.3% e il 10.9% del totale. Con riferimento alla popolazione femminile attiva occupata, si registrano delle differenze tra ambiente urbano e rurale in termini di ore dedicate al lavoro: laddove le donne residenti nei contesti urbani lavorano per 6:11 ore al giorno, la loro controparte rurale lavora per 3:45 ore.

Una possibile spiegazione dello scarso numero di donne nel novero della manodopera attiva, che trova conferma in quanto affermato nel report *Understanding Masculinities: results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES)*⁴¹, è la tendenziale ostilità

⁴⁰ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 101.

⁴¹ UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine», 2017.

che il contesto culturale marocchino mostra rispetto alla presenza delle donne nel mondo del lavoro, in particolare dopo il matrimonio. Per esempio, l'alta percentuale di donne divorziate che lavorano può essere spiegata dalla necessità che esse hanno di provvedere ai propri figli, nella misura in cui, come verrà approfondito nei paragrafi successivi, molti ex-mariti rifiutano di corrispondere il denaro necessario al loro mantenimento, anche in presenza di ordine giudiziario.

Facendo nuovamente riferimento al report *Understanding Masculinities*, pubblicato dall'agenzia ONU per le donne (UN Women) e dall'ONG Promundo-US, è possibile evidenziare le attitudini culturali relative alle donne che prevalgono nel contesto marocchino:

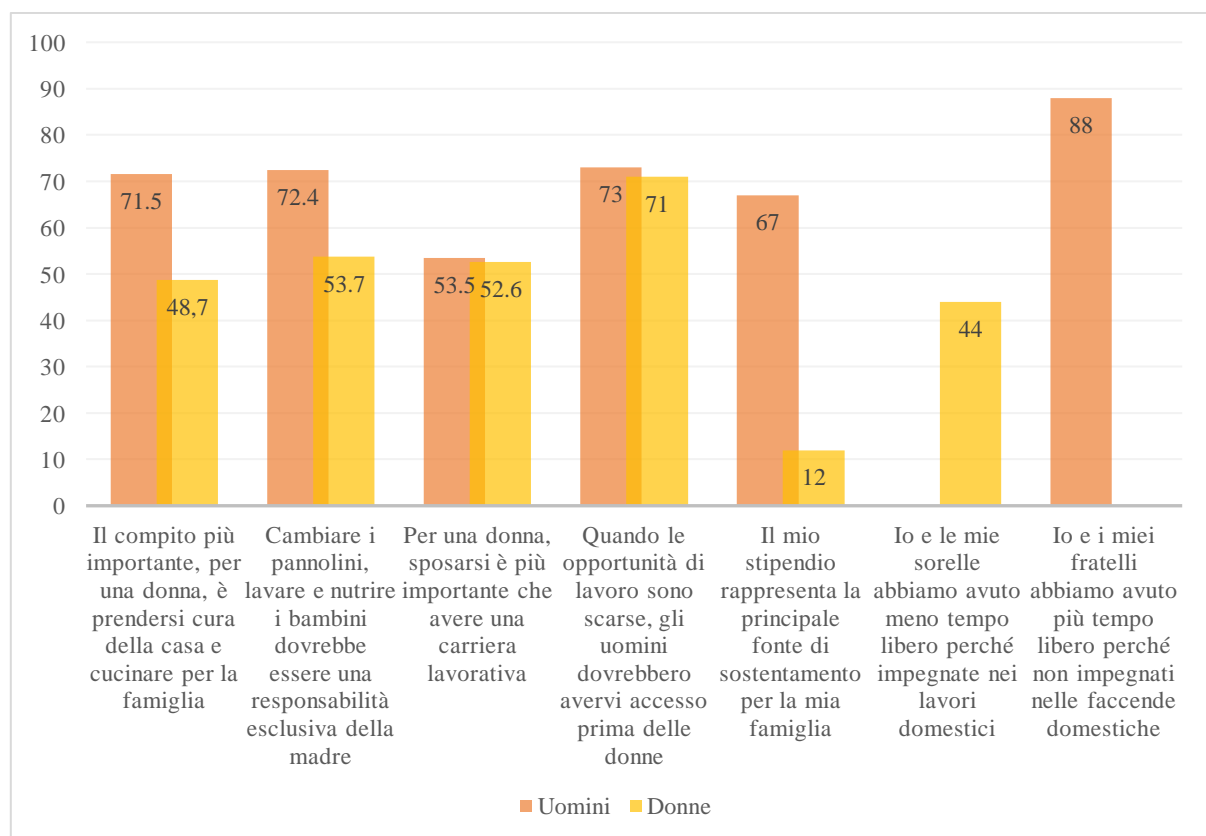


Figura 5 - Attitudini alla partecipazione femminile al mondo del lavoro. Adattato da UN Women e Promundo-US, «*Understanding Masculinities: Results from the Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine*», 2017.

I numeri indicati mostrano la percentuale di partecipanti, suddivisi in base al sesso, che si ritengono d'accordo con la frase riportata. Emerge chiaramente come una parte molto importante del campione, ovvero più del 70% degli uomini e quasi il 50% delle donne, ritenga che il ruolo principale delle donne sia legato alla sfera domestica e alla cura dei figli, mentre agli uomini spetta il compito di lavorare per provvedere al sostentamento della famiglia. Particolarmente rilevante è il fatto che più del 70% dei partecipanti, tanto uomini quanto donne,

ritenga che, in caso di scarsità delle opportunità lavorative, gli uomini dovrebbero avervi accesso privilegiato.

Tali attitudini culturali si concretizzano anche nel modo in cui la popolazione impiega il proprio tempo, come dimostrato da un'inchiesta dell'HCP sull'argomento⁴². Dall'analisi dei risultati, emerge che, in una giornata, gli uomini destinano 5:25 ore al lavoro professionale e 0:43 ore al lavoro domestico e all'assistenza agli altri membri della famiglia, mentre le donne vi dedicano, rispettivamente, 1:21 ore e 5:00 ore⁴³. Tra contesto urbano e contesto rurale si registra uno scarto di circa un'ora – il tempo riservato alle attività domestiche corrisponde, rispettivamente, a 4:01 ore e 5:02 ore. Si segnala, inoltre, la proporzione inversa tra tempo dedicato al lavoro domestico e livello di istruzione: se le donne senza livello di istruzione dedicano, in media, 4:43 ore al giorno a questa attività, le donne che hanno conseguito una laurea ne dedicano 3:00. Il dato è influenzato anche dall'età: la fascia che registra l'impegno più lungo è quella 25-59 (4:55 ore al giorno), seguita dalle donne sopra ai 60 anni (4:25 ore al giorno) e da quelle di età compresa tra 15 e 24 anni (3:44 ore al giorno; per confronto, i ragazzi della medesima età riportano un impegno pari a 0:24 ore, a fronte di 3:34 ore dedicate al lavoro professionale). Per quanto riguarda la fascia 7-14 anni, se le ragazze riferiscono di spendere 1:06 ore al giorno per i lavori domestici e 5:49 ore per svago, i ragazzi riportano, rispettivamente, 0:16 ore e 6:49 ore⁴⁴. Habiba Chafai spiega così questa situazione:

“Girls and boys are perceived and directed to different roles within the family and society in large. Since an early age, girls are educated with the aim of engaging in family life to marry, satisfy their husband's (sexual) desires, raise children and be patient and obedient. Their place is at home in contrast to boys who are raised to be breadwinners and normally occupy the public sphere”⁴⁵

Con riferimento alle faccende domestiche, il report *Understanding Masculinities* evidenzia i differenti compiti che sono svolti, all'interno della famiglia, tra uomini e donne, illustrati nel grafico seguente:

⁴² Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 98-108.

⁴³ *Ibidem*

⁴⁴ *Ibidem*

⁴⁵ Habiba Chafai, «Contextualising street sexual harassment in Morocco: a discriminatory sociocultural representation of women», *The Journal of North African Studies*, 2017.

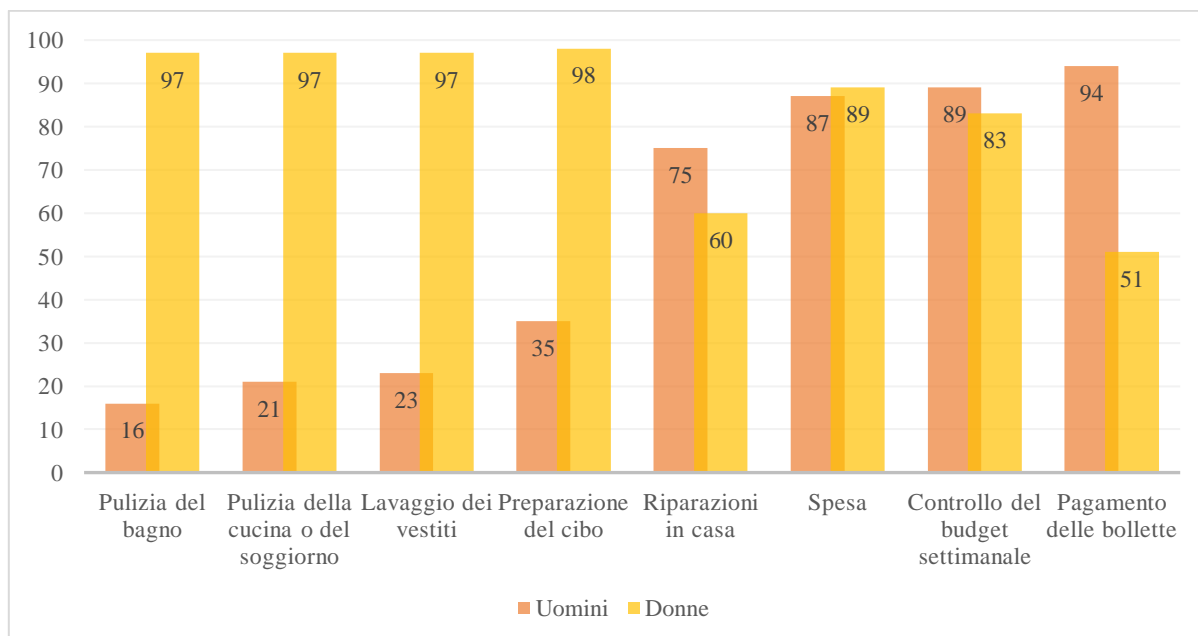


Figura 6 - Faccende domestiche svolte da uomini e donne (%). Adattato da UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine», 2017.

La quasi totalità delle donne intervistate ha riferito di occuparsi della pulizia della casa e della preparazione del cibo, mentre la maggioranza degli uomini ha affermato di farsi carico del controllo del budget settimanale, del pagamento delle bollette, e dei lavori di riparazione. Emerge, pertanto, che la popolazione femminile si dedica, tendenzialmente, ad attività che devono essere ripetute quotidianamente, svolte all'interno della casa (fatta eccezione per la spesa) e che non implicano l'esercizio di autorità o potere decisionale. Per gli uomini, la situazione risulta diametralmente opposta: essi si occupano di determinare e gestire le spese della famiglia, e si dedicano a lavori che devono essere eseguiti con meno frequenza, come le riparazioni. Infine, il 70.7% degli uomini e il 46.8% delle donne si è dichiarato d'accordo con l'affermazione secondo cui, nel contesto domestico, agli uomini spetta l'ultima parola nelle decisioni relative alla famiglia⁴⁶. Si tratta di dati che confermano quanto affermato nei paragrafi precedenti.

Gli elementi presentati dimostrano come, nel contesto marocchino, siano diffuse una tendenziale ostilità alla presenza femminile nel mondo del lavoro e la convinzione che il ruolo primario di una donna sia legato alla cura della casa e della famiglia. Queste attitudini culturali influenzano il fenomeno della violenza di genere nella misura in cui la disoccupazione, che

⁴⁶ UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine», pag. 97.

accomuna una grande percentuale della popolazione femminile marocchina, non permette di avere accesso ad alcuna fonte di reddito, e, pertanto, rende difficile, per le donne vittime di violenza, scappare da un eventuale partner violento od ottenere giustizia. Si tratta di quanto emerso da un'altra indagine dell'Haut-Commissariat au Plan⁴⁷, condotta nel 2019 e dedicata al fenomeno della violenza sulle donne. L'11% delle intervistate che ha subito violenza da parte del coniuge ha, difatti, riferito di non aver lasciato il contesto domestico perché priva di risorse economiche.

2.2.2. Educazione

Le disparità in campo educativo vengono valutate esaminando i tassi di alfabetizzazione maschili e femminili e il tasso di femminilizzazione dell'istruzione primaria, secondaria e terziaria. Il Marocco si è classificato, in questa categoria, 116°, con un punteggio di 0.956/1. Questo risultato può essere confrontato con i dati dell'Haut-Commissariat au Plan⁴⁸:

Età	2000		2010		2020	
	Uomini	Donne	Uomini	Donne	Uomini	Donne
6-11 anni						
Totale	88.4	80.6	96.8	94.0	100.0	100.0
Urbano	95.0	91.4	99.3	97.8	96.7	96.8
Rurale	82.5	70.4	94.0	91.8	104.3	104.2
12-14 anni						
Totale	67.6	52.7	80.9	69.8	92.6	92.2
Urbano	92.1	77.7	95.9	91.5	101.4	101.4
Rurale	46.2	27.9	65.0	46.1	89.3	79.8
15-17 anni						
Totale	42.0	32.2	54.3	46.3	70.6	68.7
Urbano	70.3	56.3	79.4	75.3	85.7	90.5
Rurale	14.7	6.1	27.6	14.1	50.5	39.2

Figura 7 - Tasso di scolarizzazione diviso per età e sesso (%). Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », 2021.

⁴⁷ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Muḍakkira ḥawla al'urf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt – Al-baḥṭ al-waṭaniyy ḥawla al'urf ḍidda al-nisā' wa-l-riḡāl 2019 », 2019.

⁴⁸ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès ». pag. 46-53.

Dall'analisi dei dati emerge che il tasso di alfabetizzazione della popolazione marocchina di età compresa tra 6 e 17 anni è aumentato nel corso degli anni, per effetto dei programmi di scolarizzazione implementati dal governo. La fascia 6-11 anni è quella che maggiormente ha beneficiato di tali politiche, in quanto la totalità dei bambini, tanto in ambiente urbano quanto in ambiente rurale, risulta scolarizzata. I dati relativi al 2020 sono gli unici che non evidenziano disparità per quanto riguarda popolazione maschile e femminile, mentre quelli relativi al 2000 e il 2010 si caratterizzano per la presenza di un distacco, che, nel caso della fascia 6-11 anni dell'ambiente rurale, arriva a superare i 12 punti percentuali. All'aumento dell'età corrisponde, invece, una progressiva diminuzione del tasso di scolarizzazione, che coinvolge soprattutto la popolazione femminile di origine non urbana. In particolare, per la fascia 15-17 anni viene riportato un livello di scolarizzazione pari solamente al 39.2%, un dato sei volte superiore a quello registrato nel 2000 (6.1%). Va, tuttavia, segnalato che è proprio la popolazione femminile ad aver realizzato il maggior incremento percentuale nel corso del periodo oggetto di analisi. Quest'ultima si caratterizza, inoltre, per dei risultati migliori in termini di completamento del ciclo di studi: il 75.6% e il 53.8% delle studentesse iscritte hanno rispettivamente completato, nel 2019, il primo e il secondo ciclo di istruzione secondaria, mentre, per il campione maschile, le percentuali si sono fermate al 53.1% e al 27%. Una possibile spiegazione per questi dati risiede nel fatto che, frequentemente, i ragazzi di ambo i sessi sono spinti dai genitori ad abbandonare la scuola per cercare lavoro e contribuire alle finanze della famiglia; a ciò si aggiunga che le ragazze iscritte alle scuole superiori spesso provengono da famiglie interessate alla loro formazione e ciò giustifica, seppur a fronte di numeri assoluti inferiori, una minore proporzione di abbandono scolastico rispetto ai maschi.

Per ciò che concerne i tassi di scolarizzazione della popolazione con più di 25 anni, il Marocco si caratterizza per un'alta percentuale di persone che non hanno alcun titolo di studio e per la significativa disparità esistente tra uomini e donne.

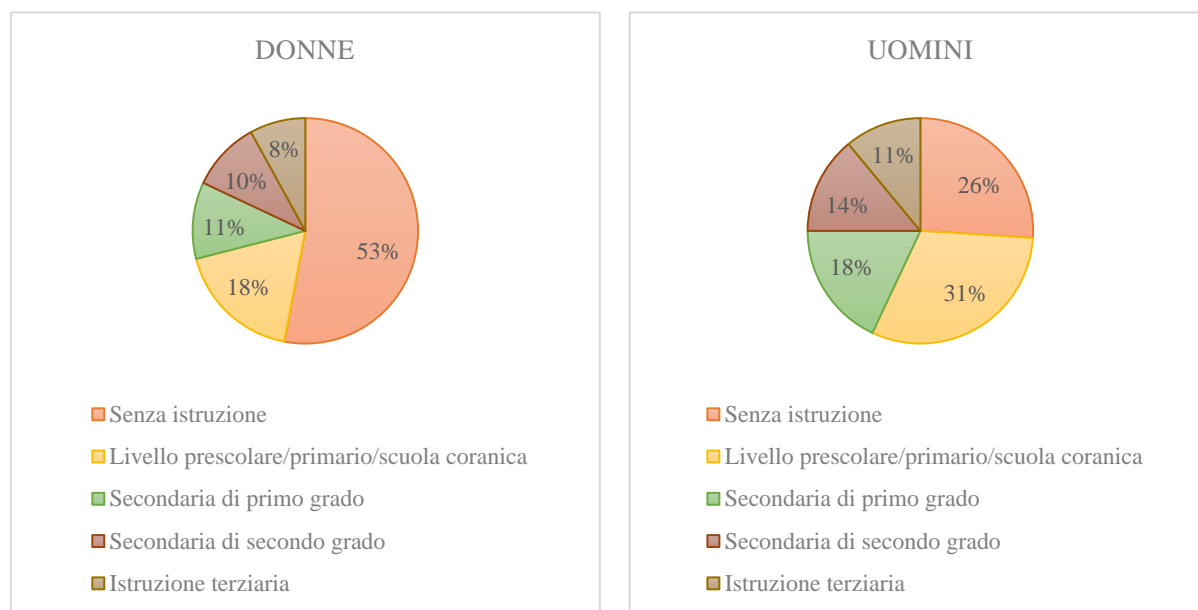


Figura 8 - Popolazione marocchina con più di 25 anni secondo sesso e livello di istruzione. Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », 2021.

La Figura 8 illustra come la maggior parte delle donne, ovvero il 53%, non abbia alcun titolo di studio, mentre solo l'8% ha completato un ciclo scolastico terziario. È tuttavia necessario riportare che, rispetto all'inizio del secolo, si è registrato un progressivo aumento dei tassi femminili di scolarizzazione⁴⁹. Ciononostante, le donne marocchine, e in particolar modo quelle di età superiore ai 50 anni, registrano tutt'oggi dei tassi di alfabetizzazione molto bassi, come si evince dal seguente grafico:

⁴⁹ *Ibidem*

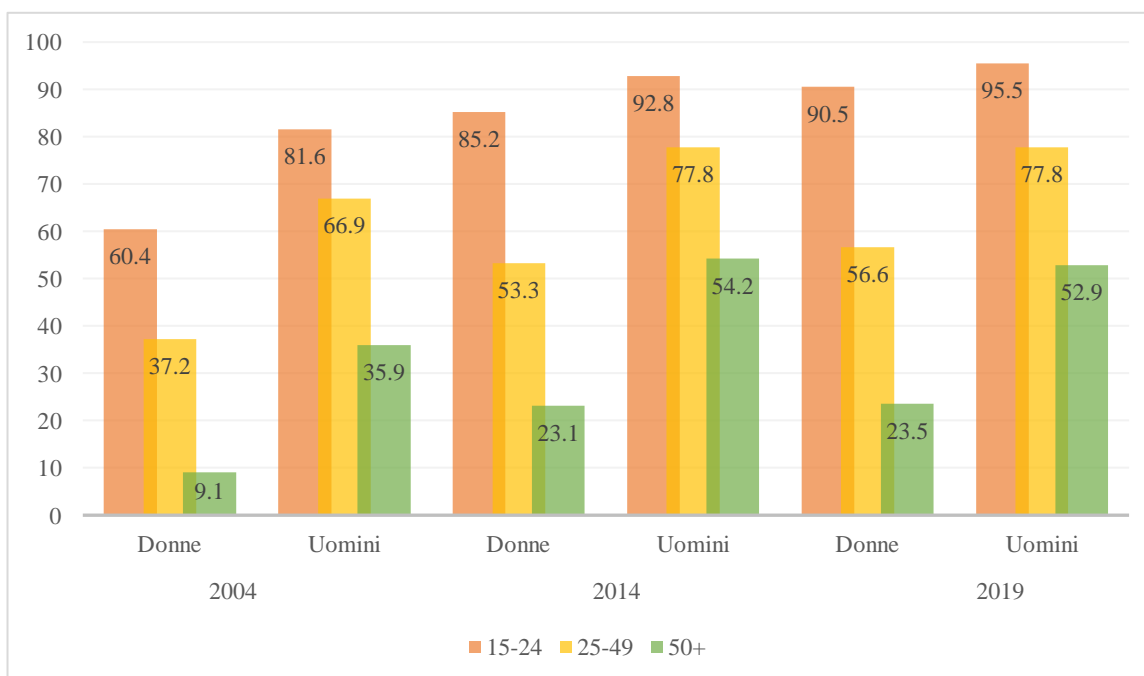


Figura 9 - Tasso di alfabetizzazione della popolazione marocchina dal 2004 al 2019, diviso per sesso. Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », 2021.

Il 76.5% delle donne over-50, ancora oggi, analfabeta. La percentuale risulta inferiore rispetto al 2004, quando solo il 9.1% della popolazione femminile con più di 50 anni era alfabetizzata, mentre, nelle fasce più giovani, il divario tra uomini e donne appare ridotto. Se lo scarto tra livelli di alfabetizzazione maschile e femminile per le persone di età superiore a 50 anni era, nel 2019, pari al 29.4%, per i giovani di età compresa tra 15-24 anni la percentuale cala al 5%. Emerge, pertanto, l'esito positivo dei programmi di alfabetizzazione implementati dal governo marocchino⁵⁰.

Gli scarsi livelli di scolarizzazione e alfabetizzazione delle donne influenzano negativamente il fenomeno della violenza di genere, nella misura in cui una persona poco istruita ha minori possibilità di conoscere gli strumenti giuridici a propria tutela e, quindi, di accedervi. Secondo un'indagine dell'Haut-Commissariat au Plan⁵¹, solo il 42.2% delle donne è attualmente a conoscenza dell'esistenza della legge 103.13, finalizzata al contrasto della violenza contro le donne, e dei suoi risvolti sul piano pratico. Nello specifico, ne risultano a

⁵⁰ Ai fini della presente analisi, interessante sarebbe stato aver accesso alle statistiche disaggregate per quanto riguarda la percentuale di persone, uomini o donne, con un livello di istruzione prescolare, un livello di istruzione primario o che hanno frequentato esclusivamente la scuola coranica: ciò avrebbe permesso di evidenziare con maggiore dettaglio l'impatto dell'istruzione religiosa sull'educazione.

⁵¹ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Muḍakkira ḥawla al'unf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt – Al-baḥṭ al-waṭaniyy ḥawla al'unf ḍidda al-nisā' wa-l-riḡāl 2019 », 2019, pag. 63.

conoscenza il 71.7% delle donne con un alto livello di educazione, laddove, per la popolazione femminile non istruita, la percentuale si ferma al 28.9%.

2.2.3. *Salute*

Per quanto riguarda la categoria *Health and survival*, il World Economic Forum valuta due indicatori: il *sex ratio at birth*, che esprime il rapporto tra il numero di neonati maschi e femmine in un determinato contesto, marcando eventuali pratiche di aborto selettivo che portano a uno sbilanciamento⁵², e il *healthy life expectancy*, ovvero quanti anni di vita sani un uomo e una donna possono vivere, tenendo conto dell'influenza della violenza, dell'incidenza delle malattie e della malnutrizione, e di altri fattori rilevanti⁵³. Il Marocco ha occupato, nel 2021, la 139° posizione, con un punteggio di 0.961/1: rispetto alle categorie precedenti, i risultati del Paese appaiono, pertanto, migliori.

La popolazione marocchina risulta composta equamente da uomini e donne. I due gruppi risultano sostanzialmente analoghi per tutte le fasce d'età, fatta eccezione per quella superiore a 75 anni⁵⁴. Ciò è compatibile con i dati relativi alla speranza di vita alla nascita, che indicano, per le donne, un'aspettativa superiore di 3.4 anni⁵⁵ rispetto agli uomini.

Particolarmente rilevante ai fini di questa dissertazione è l'analisi dei dati relativi alla salute materna e ai tassi di fecondità. Il tasso di mortalità materna, che indica il numero di partorienti decedute ogni 100.000 nati vivi, è di 72.6. La cifra è molto alta, se si considera che l'obiettivo stabilito dall'OMS è l'azzeramento della mortalità materna. La differenza tra regioni urbane e rurali è molto ampia: se nel primo contesto il tasso di mortalità materno è del 44.6, nel secondo sale a 111.1. Tali dati risultano importanti in quanto rimarcano le disparità che sussistono tra diversi contesti abitativi in termini di accesso alle cure sanitarie. Ciò presenta delle ricadute anche sul fenomeno della violenza di genere, in quanto le donne di provenienza rurale hanno maggiore difficoltà a recarsi presso gli ospedali per ricevere cure sanitarie e ottenere il certificato medico necessario per presentare denuncia; ciò implica un minor numero

⁵² Al momento attuale, il *sex ratio at birth* vede un leggero squilibrio a favore degli uomini, in quanto si registrano 105 neonati ogni 100 neonate. In alcuni Paesi, come, per esempio, la Cina, si registra uno sbilanciamento dovuto alla pratica degli aborti selettivi, ovvero l'interruzione della gravidanza in caso di feto femminile.

⁵³ World Economic Forum, «Global Gender Gap Report 2021», pag. 74.

⁵⁴ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 12.

⁵⁵ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, pag. 32-34.

di denunce riferite agli organi competenti nel contesto rurale. In aggiunta, secondo l'Organizzazione Mondiale della Sanità⁵⁶, il Marocco è caratterizzato anche da una carenza di personale sanitario, in quanto ogni 10.000 abitanti sono presenti solamente 7.3 dottori e 13.9 infermieri e ostetriche. Secondo gli standard fissati dall'OMS, affinché il personale sanitario sia in condizione di fornire l'adeguata assistenza primaria alla popolazione, è necessario che siano presenti almeno 59⁵⁷ professionisti del settore (medici, infermieri e ostetriche) per 10.000 abitanti. Tale situazione non può che condizionare in negativo la possibilità per le vittime di violenza di ottenere la necessaria assistenza medica.

Un ulteriore parametro rilevante è il tasso di per età, espresso come il rapporto tra il numero di neonati vivi partoriti dalle donne della fascia d'età considerata e il numero delle donne stesse (nello specifico, si utilizza una media della popolazione femminile all'inizio e alla fine dell'anno considerato). In Marocco, per la fascia di età 15-19 anni, l'Haut-Commissariat au Plan⁵⁸ riferisce un tasso pari al 19.9%, mentre le Nazioni Unite riferiscono una percentuale del 27.5%⁵⁹. A titolo di paragone, si prendano in esame i dati dell'ISTAT relativi all'Italia⁶⁰ che, per la medesima popolazione, riportano un tasso del 5.44%. Rilevante è la disparità tra aree rurali, dove il tasso è del 22.5%, e aree urbane, dove esso scende all'11.5%⁶¹. Queste cifre sono degne di nota in quanto fanno emergere che una percentuale importante della popolazione, in particolar modo negli ambienti rurali, dà alla luce un figlio a un'età molto giovane, spesso inferiore al termine stabilito dalla legge per contrarre matrimonio (18 anni)⁶². È tuttavia necessario rammentare che la legislazione marocchina ammette la possibilità, per un minore, di contrarre matrimonio in caso di assenso del tutore legale e parere favorevole di un giudice competente⁶³: i dati sul tasso di fecondità della popolazione di età compresa tra 15-19 anni ci permettono, pertanto, di intuire la diffusione del fenomeno dei matrimoni con donne minorenni.

⁵⁶ World Health Organization, «Sexual and Reproductive Health and Rights. Infographic Snapshot, Marocco 2021», 2021.

⁵⁷ World Health Organization, «Health workforce requirements for universal health coverage and the Sustainable Development Goals» (Ginevra, 2016).

⁵⁸ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 32.

⁵⁹ United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, «World Population Prospects 2022, Online Edition», 2022.

⁶⁰ ISTAT - Istituto Nazionale di Statistica, «Indicatori di fecondità: Fecondità per età della madre», consultato 12 novembre 2022, <http://dati.istat.it/Index.aspx?QueryId=19630#>.

⁶¹ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès ».

⁶² Royaume du Maroc, Ministère de La Justice, « Mudawwana al-'usra - šī'a muḥayyana bi-tārīḥ 25 yunāyir 2016 » (2016).

⁶³ Royaume du Maroc, Ministère de La Justice.

Secondo le statistiche dell'Haut-Commissariat au Plan⁶⁴, il 31.5% delle donne sposate o vedove ha contratto matrimonio prima del compimento dei 18 anni. Le percentuali scorporate per luogo di residenza sono del 41% (contesto rurale) e del 26.3% (contesto urbano). La ONG marocchina MRA Mobilising for Rights Associates riferisce⁶⁵ che, nel 2020, sono state avanzate 19.926 richieste di matrimonio di minore, il 95% delle quali riguardante minori di sesso femminile.

I matrimoni precoci sono classificati dall'UNICEF come una forma di violenza contro i bambini⁶⁶, e, data la prevalenza di unioni tra minori di sesso femminile e adulti di sesso maschile di età molto superiore, possono essere considerati anche una forma di violenza contro le donne. Una relazione di questo tipo è spesso caratterizzata dalla presenza di squilibri tra i coniugi in termini di età, maturità, conoscenza e potere, così come da un'elevata frequenza di abusi ed episodi di violenza. I dati sulla fecondità della popolazione femminile di età compresa tra 15 e 19 anni e le informazioni riguardo alla diffusione dei matrimoni tra minori fanno emergere come, in Marocco, il fenomeno sia ancora molto diffuso e come gli strumenti giuridici a disposizione, analizzati con maggiore attenzione nei paragrafi successivi, non siano in grado di contrastarlo efficacemente.

2.2.4. Political Empowerment

In conclusione, con riferimento al *political empowerment*, il Global Gender Gap Report valuta la partecipazione di uomini e donne alla vita politica del Paese, così come il numero di ruoli decisionali che essi ricoprono. Un limite di questo indicatore, evidenziato dallo stesso World Economic Forum, è la mancata considerazione delle istituzioni locali. La posizione occupata dal Marocco è la 113°, e il punteggio ottenuto è di 0.126/1. Per effettuare un paragone, si prenda in esame il punteggio del Paese in cima alla lista, l'Islanda, pari a 0.760/1⁶⁷. Risulta

⁶⁴ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles - Enquête Nationale sur la Violence à l'Encontre des Femmes et des Hommes 2019 », 2019, pag. 48.

⁶⁵ The Advocates for Human Rights e MRA Mobilising for Rights Associates, «MOROCCO - Joint Stakeholder Report for the United Nations Universal Periodic Review, for the 41st Session of the Working Group on the Universal Periodic Review, November 2022», 31 marzo 2022.

⁶⁶ United Nations Children's Fund (UNICEF) Middle East and North Africa Regional Office in collaboration with the international center of Research on Women (IRCW), «Morocco: Country Brief. UNICEF Regional Study on Child Marriage in the Middle East and North Africa», 2017.

⁶⁷ World Economic Forum, «Global Gender Gap Report 2021».

evidente, pertanto, che il gap tra uomini e donne in termini di *political empowerment* sia ancora molto ampio, e che, con tutta probabilità, occorreranno molti anni per sanarlo.

I dati del World Economic Forum trovano nuovamente conferma nei risultati delle indagini condotte dall'Haut-Commissariat au Plan⁶⁸ in relazione al tasso di femminilizzazione nelle istituzioni. Nel 2021, sul totale dei membri del governo, il 70.8% era rappresentato da uomini, il 29.1% da donne. Benché i dati risultino in aumento rispetto al 2011, quando le percentuali erano, rispettivamente, 87.2% e 12.8%⁶⁹, la parità rimane ancora distante. Con riferimento alla presenza di deputate nel Parlamento, l'HCP riferisce un tasso di femminilizzazione pari al 24.3%, superiore rispetto al 2011 (17.0%), anno in cui la riforma della Costituzione ha introdotto l'obbligo di riservare almeno 60 seggi, il 15% del totale, a candidate di sesso femminile⁷⁰. È perciò necessario sottolineare che una parte delle 96 deputate presenti nel 2021 nel Parlamento è stata eletta in apposite liste riservate esclusivamente a candidate di sesso femminile. Inoltre, se si prendono in esame i dati rispetto alla competizione elettorale, in cui le donne hanno rappresentato il 34.2% dei candidati, i risultati in termini di partecipazione delle donne nel sistema politico appaiono ulteriormente limitati. Inoltre, nell'attuale governo, fatta eccezione per Nadia Fettah Alaoui, Ministra dell'Economia e delle Finanze, i ministeri più importanti sono affidati a uomini.

L'attuale situazione in termini di presenza femminile nel campo politico può essere confrontata con le attitudini che la popolazione marocchina mostra rispetto alla partecipazione delle donne in questo campo, per come esse emergono dall'indagine di UN Women e Promundo-US⁷¹:

⁶⁸ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 112-118.

⁶⁹ *Ibidem*

⁷⁰ Ennaji, «Women, Gender, and Politics in Morocco».

⁷¹ UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine».

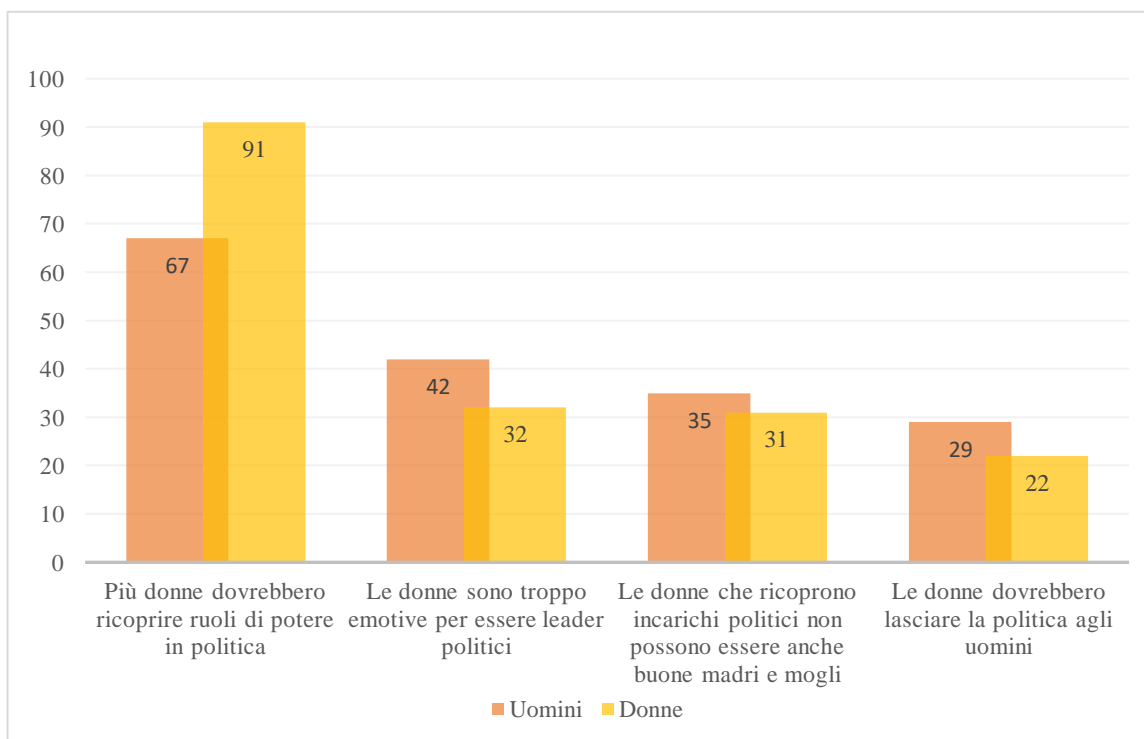


Figura 10 - Percentuale di uomini e donne che si dichiarano con la frase riportata. Adattato da UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine » 2017.

Benché un'alta percentuale del campione (rispettivamente, il 67% degli uomini e il 91% delle donne) affermi di ritenere che sia necessaria una maggiore presenza di donne in politica, numerosi sono gli intervistati che si dichiarano d'accordo con affermazioni secondo cui le donne non sono adatte a ricoprire incarichi politici, perché troppo emotive (42% degli uomini, 32% delle donne) o perché ciò ne influenzerebbe negativamente la capacità di essere brave madri e mogli (35% degli uomini, 31% delle donne). Dal momento che, come è stato riportato nelle pagine precedenti⁷², nel contesto marocchino è molto diffusa l'idea che il compito principale di una donna sia la cura della casa e della famiglia, è possibile dedurre che, ancora oggi, sussiste una tendenziale ostilità alla presenza delle donne nella politica, che inevitabilmente rappresenta un ostacolo per il raggiungimento dell'uguaglianza di genere.

2.3. Le attitudini culturali marocchine e la percezione dello status delle donne

L'analisi dei risultati ottenuti dal Marocco nell'ambito del Global Gender Gap Report 2021 ha permesso di avviare una disamina delle attitudini che la società marocchina ha nei

⁷² CFR, Figura 5.

confronti delle donne e del loro ruolo. Tale esame verrà ora completato analizzando le concezioni relative all'uguaglianza di genere, al matrimonio, ai rapporti sessuali e al fenomeno della violenza contro le donne.

2.3.1. *Il ruolo delle donne, il matrimonio, il divorzio e i rapporti sessuali*

Secondo quanto emerge dal report *Understanding Masculinities*⁷³, la popolazione marocchina risulta suddivisa, in maniera equivalente, tra quanti ritengono che l'uguaglianza tra uomini e donne sia già stata raggiunta, e quanti, invece, hanno l'opinione contraria.

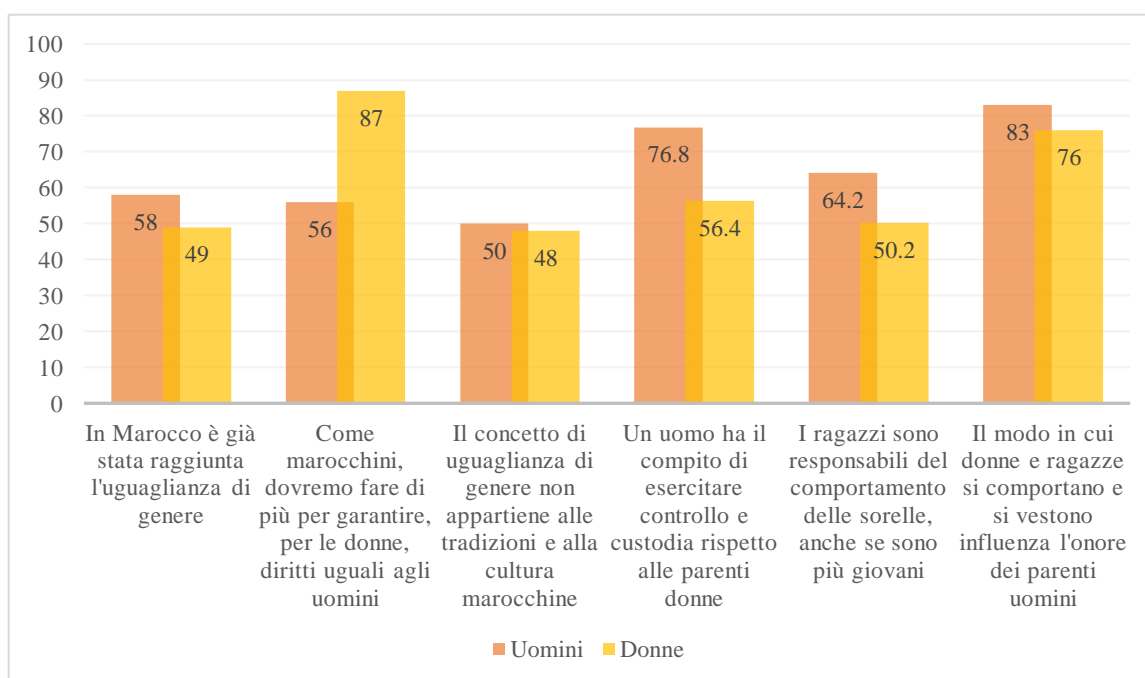


Figura 11 - Percentuale di uomini e donne che si dichiarano d'accordo con la frase riportata. Adattato da UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine», 2017.

Come si evidenzia dal grafico, il 58% degli uomini e il 49% delle donne intervistate hanno riferito di pensare che l'uguaglianza di genere sia una realtà già presente nel contesto marocchino. Inoltre, se una percentuale sostanzialmente analoga di uomini (56%) afferma che, nel futuro, saranno necessari ulteriori sforzi per garantire la piena uguaglianza di genere, questa necessità è avvertita da una proporzione molto maggiore di donne (87%). Questi risultati possono apparire contrastanti, ma è necessario tenere presente che l'ottenimento dei diritti non rappresenta l'obiettivo finale delle lotte femministe: è necessario che tali diritti siano poi

⁷³ UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine», pag. 107-143.

effettivamente implementati, che le donne siano messe in condizione di esercitarli, e che, soprattutto, non avvengano inversioni di marcia. Pertanto, benché molte donne marocchine ritengano che l'uguaglianza sia già stata raggiunta, sussistono, in loro, preoccupazioni in merito al futuro dei diritti acquisiti.

È, inoltre, interessante rilevare che una parte importante del campione, il 50% degli uomini e il 48% delle donne, ritiene che il concetto di uguaglianza non appartenga alle tradizioni e alla cultura marocchine, ma sia loro alieno. Si tratta di una concezione che, riferisce Fatima Sadiqi⁷⁴, è condivisa anche dai detrattori del movimento femminista e da alcune correnti di quest'ultimo, in particolar modo quelle di matrice islamica.

I risultati delle indagini di UN Women e Promundo-US, se confrontati con quanto emerso dall'analisi sulle disparità economiche, lavorative, educative e politiche che sussistono tra donne e uomini, evidenziano come la percezione di una percentuale importante della popolazione marocchina sia alterata rispetto alla reale situazione delle donne nel Paese. Come, infatti, è stato dimostrato, ancora oggi esistono differenze importanti per quanto riguarda le opportunità cui uomini e donne marocchini hanno accesso, soprattutto nelle aree rurali. Con riferimento ai valori percentuali, il numero di donne incluse nelle categorie di manodopera attiva e manodopera disoccupata è inferiore di quasi tre volte rispetto al numero delle facenti parte la categoria della manodopera inattiva⁷⁵, e i livelli di alfabetizzazione risultano maggiori per gli uomini, in alcuni casi anche di dieci punti percentuali⁷⁶. Inoltre, alle donne viene assegnata la maggior parte del lavoro domestico e della cura dei figli⁷⁷, in accordo con l'idea che il loro ruolo costitutivo sia quello di mogli e madri.

Inoltre, appare evidente la diffusione di concezioni che vedrebbero nelle donne le custodi dell'onore di una famiglia e negli uomini i guardiani a tutela delle loro virtù. Il 79.5% del campione (83% degli uomini, 76% delle donne), ritiene, infatti, che il comportamento delle donne influenzi direttamente l'onore e la reputazione dei loro parenti di sesso maschile: tanto più essa è onorevole e rispettosa dei valori tradizionali marocchini, tanto più dignitosa sarà la sua famiglia. Questo pensiero, come è stato riferito nei paragrafi precedenti⁷⁸, è un fattore di

⁷⁴ Fatima Sadiqi, «The Moroccan Feminist Movement», in *Women Mobilizing in Contemporary Africa*, di Balghis Badri e Ailli Tripp (Londra: Zed Press, 2016).

⁷⁵ CFR. Figura 3.

⁷⁶ CFR Figura 7.

⁷⁷ CFR. Pag. 28-29.

⁷⁸ CFR. Pag. 20.

rischio per il verificarsi di episodi di violenza e abusi ai danni di donne accusate di aver leso l'onore della famiglia con le loro azioni. In aggiunta, il 76.8% del campione maschile e il 56,4% di quello femminile ha affermato di ritenere che gli uomini abbiano il diritto e il dovere di vigilare sul comportamento delle donne della loro famiglia, anche nel caso di sorelle di età superiore.

Esiste, in conclusione, un'evidente disparità tra la realtà effettiva delle donne marocchine e la percezione che la popolazione del Paese, o una parte di essa, ha del loro status. Per esempio, laddove il 70% degli uomini e l'87% delle donne intervistate nel report *Understanding Masculinities*⁷⁹ esprime la propria disponibilità a lavorare sotto la guida di un capo di sesso femminile, afferma di ritenere che una donna con le medesime qualifiche di un uomo possa fornire una performance lavorativa di eguale valore e dichiara che una donna sposata dovrebbe avere lo stesso diritto di lavorare del marito, solamente il 12.8% delle imprese marocchine risulta guidata da una donna⁸⁰, la maggior parte delle donne sposate non trova lavoro né lo cerca, e il tempo che gli uomini riservano alle faccende domestiche risulta molto minore rispetto a quello investito dalle donne.

Per quanto riguarda il matrimonio, è innanzitutto possibile affermare che esso rappresenti una tappa fondamentale e quasi irrinunciabile per la società marocchina, soprattutto per le donne, come dimostrato dall'ampia diffusione dell'idea che il compito principale di una donna sia essere moglie e madre. Questa attitudine è confermata anche dalle statistiche dell'HCP relative allo stato civile della popolazione marocchina.

Stato civile	2004		2014		2020	
	Uomini	Donne	Uomini	Donne	Uomini	Donne
Celibe/nubile	45.7	34.0	40.9	28.9	40.4	28.1
Coniugato	52.7	52.8	57.4	58	57.9	57.8
Vedovo	0.9	10.1	0.8	9.8	0.8	10.8
Divorziato	0.7	3.1	0.9	3.3	0.9	3.3
Totale	100	100	100	100	100	100

Figura 12 - Popolazione marocchina secondo il sesso e lo stato civile (%). Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », 2021.

⁷⁹ UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine».

⁸⁰ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 118.

I dati mostrano come metà della popolazione marocchina sia parte di un'unione coniugale, con un incremento nel 2020 rispetto al 2004. Le percentuali di uomini e donne vedove sono sostanzialmente analoghe, e compatibili con i dati relativi all'aspettativa di vita, mentre si evidenziano disparità nella prima e nella quarta categoria. La proporzione degli uomini celibi (40.4% del totale nel 2020) è superiore a quella delle donne nubili (28.1% del totale nel 2020), mentre la percentuale dei divorziati è inferiore a quella delle divorziate (rispettivamente, 0.9% e 3.3% del totale). È, quindi, possibile speculare sul fatto che, mentre le donne si sposano più frequentemente, gli uomini si risposano più facilmente a seguito di un divorzio. Questa differenza è motivata principalmente da due elementi. In primo luogo, secondo quanto stabilito dalla legislazione marocchina all'articolo 175 della *Moudawwana*, la stipula di un nuovo contratto matrimoniale da parte di una madre a cui è stata assegnata la custodia di un figlio comporta la perdita della stessa, a meno che il minore abbia meno di sette anni, sia affetto da malattie o forme di disabilità tali da rendere la custodia difficile, o tale separazione sia per lui nociva. Non si rintraccia una disposizione analoga per quanto riguarda i padri a cui è stata assegnata la custodia dei figli. Come evidenziato dalle testimonianze raccolte dal network Jinha⁸¹, questa legislazione, dal chiaro carattere discriminatorio, spinge molte donne a scegliere di non sposarsi per timore di perdere la custodia dei figli. Secondariamente, a differenza delle donne nubili e sposate, le donne divorziate sono considerate, dal punto di vista sociale, libere ed emancipate, non avendo più l'obbligo di essere sottoposte alla tutela del marito o del padre e non avendo più l'imperativo di conservare la propria verginità. Si può quindi ritenere che molte donne scelgano di non risposarsi per non perdere la libertà acquisita.

Nel contesto marocchino, è molto frequente che il matrimonio non rappresenti esclusivamente l'unione di due persone, ma quella tra due nuclei familiari. Pertanto, è consuetudine che le famiglie dei due futuri coniugi siano coinvolte nel matrimonio o siano addirittura fautrici dell'unione⁸². Ciò risulta particolarmente veritiero per le donne: 1/3 del campione femminile sposato intervistato nel report *Understanding Masculinities* ha riferito che l'unione matrimoniale era stata finalizzata solo a seguito dell'assenso della famiglia, mentre gli uomini hanno riportato una maggiore libertà di scelta.

⁸¹ Hanan Harite, «Child custody law in Morocco: Women lose custody when they remarry», *JINHA*, 29 giugno 2022, <https://jinhaagency.com/en/law/child-custody-law-in-morocco-women-lose-custody-when-they-remarry-31516>.

⁸² UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine».

Infine, per quanto riguarda le relazioni sessuali, il contesto marocchino risulta fortemente influenzato dalla religione musulmana, la quale richiede ai fedeli di ambo i sessi l'astensione da ogni rapporto fino alla celebrazione del matrimonio, anche se, nella realtà quotidiana, esistono standard diversi per uomini e donne.

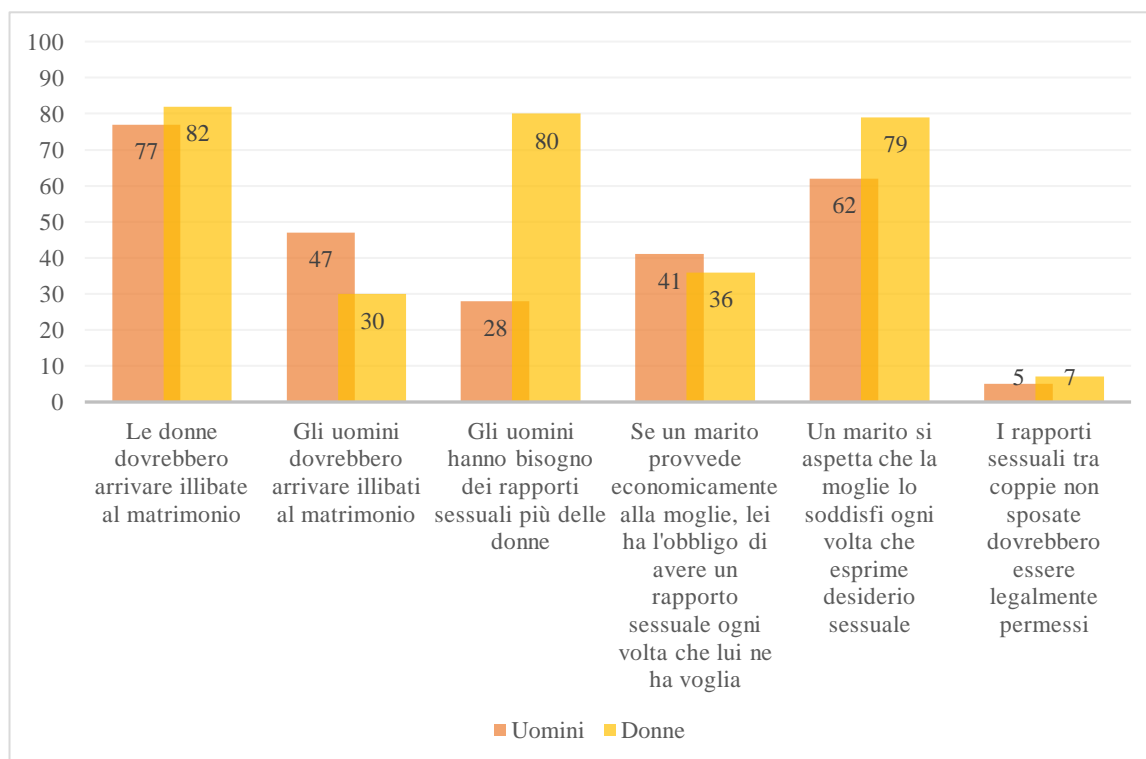


Figura 13 - Percentuale di uomini e donne che si dichiarano d'accordo con la frase riportata. Adattato da UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine», 2017.

Il campione ha riferito, nel 79.5% dei casi, di essere d'accordo con l'affermazione secondo cui le donne dovrebbero arrivare al matrimonio senza aver mai consumato rapporti sessuali, mentre meno della metà degli intervistati, il 38.5%, si è dichiarato d'accordo con la medesima affermazione, se riferita agli uomini. È interessante rilevare che questi ultimi hanno riportato un livello più alto di consenso con l'asserzione, con uno scarto di 17 punti percentuali. Questi dati ci permettono di ricostruire l'importanza data al costrutto della verginità femminile nella società marocchina. Nelle parole di Fatima Sadiqi:

“Virginity is highly valued by society, especially in rural areas and working-class circles; a woman who has lost virginity before marriage is considered to have brought shame to her family and may not be able to marry”⁸³.

⁸³ Moha Ennaji e Fatima Sadiqi, a c. di, *Gender and Violence in the Middle East* (Londra, New York: Routledge, 2011), pag. 209-210

La verginità viene considerata uno dei più forti indicatori della rispettabilità di una donna, e la sua perdita prima che sia “lecito” (ovvero, prima del matrimonio), può causare disonore all’intera famiglia cui ella appartiene. La verginità di una donna viene frequentemente indagata prima della celebrazione di un matrimonio, mediante appositi esami che valutano lo stato del suo imene⁸⁴. Va, tuttavia, specificato che questi esami si basano su credenze con scarso valore scientifico, dal momento che l’imene non è una membrana che ricopre interamente l’apertura esterna della vagina, ma si limita a circondarla o chiuderla solo in parte. Al contrario, qualora esso ricopra interamente tale apertura (imene imperforato), è necessario ricorrere a un intervento chirurgico che elimini questa ostruzione e permetta al sangue mestruale di defluire correttamente. L’imene non può essere strappato, forato o rotto con la penetrazione, data la sua elevata elasticità e, qualora subisse lesioni, esse guarirebbero rapidamente senza lasciare tracce⁸⁵. Pertanto, è errata anche la credenza secondo cui il primo rapporto sessuale provochi, in una donna, un sanguinamento dovuto alla rottura dell’imene: le poche donne che, in questo contesto, sanguinano, lo fanno a causa della forma dell’imene o della sua rigidità, non per via di una sua ipotetica rottura. Queste credenze culturali influenzano il fenomeno della violenza di genere nella misura in cui una ragazza che viene violentata prima del matrimonio, per salvare il proprio onore e quello della famiglia, potrebbe essere costretta a tenere nascosto l’abuso subito o a sposare il proprio aguzzino, determinando la perpetrazione del ciclo della violenza.

Altre disparità, analoghe a quelle già emerse se non addirittura maggiori, sono state registrate in relazione alla terza affermazione: laddove il 28% degli uomini si è dichiarato d’accordo, l’80% del campione femminile ha affermato di pensare che gli uomini abbiano maggiore bisogno di rapporti sessuali rispetto alle donne, segnando un livello di approvazione di 52 punti percentuali superiore. Inoltre, percentuali molto alte di intervistati (41% degli uomini e 36% delle donne) ritiene che, nel caso in cui un uomo provveda economicamente alla moglie, lei abbia il dovere di soddisfare ogni suo desiderio sessuale. In un contesto come quello marocchino, dove la maggior parte delle donne sposate non lavora, e dove lo stupro coniugale

⁸⁴ Ibtissam Ouazzani, «What It Means That “Virginity Tests” Are Still Common in Morocco», *HuffPost*, 25 ottobre 2018, https://www.huffpost.com/entry/morocco-virginity-tests-women_n_5bd1ce87e4b055bc94896878.

⁸⁵ Giulia Siviero, «Tutto quello che sapete sull’imene è falso», *Il Post*, 9 novembre 2018, sez. Scienza, <https://www.ilpost.it/2018/11/09/false-credenze-imene/>.

non è criminalizzato, la diffusione di una concezione del genere non può che incidere negativamente sul fenomeno della violenza di genere.

Infine, risultano degni di interesse le basse percentuali di donne e uomini che si sono dichiarati d'accordo con la decriminalizzazione delle relazioni sessuali tra adulti non sposati. Nella misura in cui parte del campione ritiene che non sia necessario che uomini e donne arrivino illibati al matrimonio, viene spontaneo chiedersi come queste due affermazioni possano essere compatibili. Emerge, pertanto, uno scollamento tra la prassi della popolazione marocchina e le norme di riferimento che essa si impone. Questa disparità emergerà nuovamente, in relazione al fenomeno della violenza contro le donne.

2.3.2. *Percezione della violenza contro le donne*

Per quanto riguarda le attitudini nei confronti della violenza, le risposte delle persone intervistate confermano le tendenze già emerse nei paragrafi precedenti. Come dimostra il grafico sottostante, una larga parte della popolazione marocchina, tanto maschile quanto femminile, ritiene che, in alcuni casi, il ricorso e l'esercizio della violenza contro le donne siano giustificati.

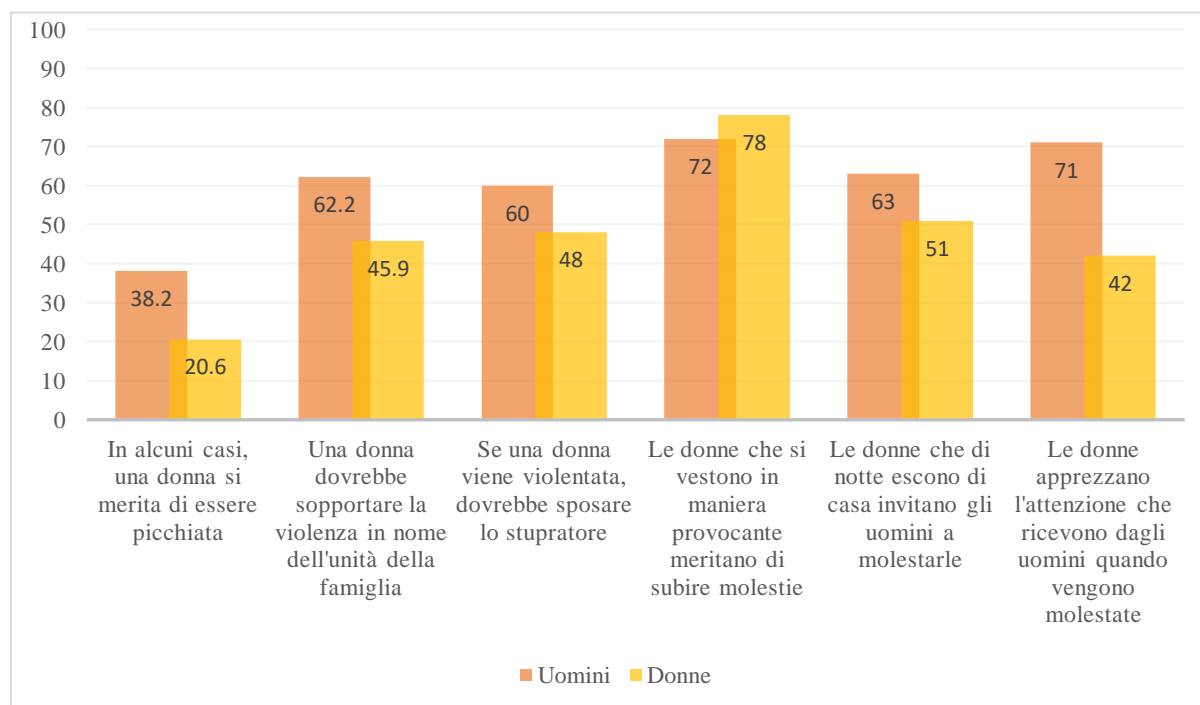


Figura 14 - Percentuale di uomini e donne che si dichiarano d'accordo con la frase riportata. Adattato da UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine». 2017.

Il 38.2% degli uomini e il 20.6% delle donne ha dichiarato, infatti, che in alcuni casi una donna merita di ricevere le percosse che subisce: si tratta di una concezione che trova conferma in quanto precedentemente affermato in relazione al ruolo delle donne quali custodi dell'onore di una famiglia. In aggiunta, più della metà del campione (62.2% degli uomini, 45.5% delle donne) ritiene che una donna dovrebbe sopportare la violenza in nome dell'unità della famiglia. Nel contesto marocchino, riferisce Fatima Sadiqi⁸⁶, la violenza viene considerata un fatto privato, che deve essere gestito e risolto nel contesto domestico, senza coinvolgere persone esterne, al fine di proteggere il nucleo familiare e l'onore delle persone coinvolte. Quest'opinione, che affonda le proprie radici nell'idea che il ruolo principale di una donna sia quello di accudire e tutelare la sua famiglia, non può che rappresentare un ostacolo per le donne che subiscono violenza e desiderano denunciare il fatto.

Dal grafico emerge che la forma di violenza più socialmente accettata siano le molestie. Più del 70% del campione, sia maschile che femminile, ha, infatti, affermato di ritenere che l'utilizzo di abiti succinti e provocanti rappresenti una giustificazione per le molestie: in sostanza, se una donna si veste in modo vistoso e sensuale, non può lamentarsi se riceve attenzioni indesiderate. In aggiunta, il 71% degli uomini e il 42% delle donne ritiene che le molestie e le attenzioni non volute rappresentino una sorta di complimento per la vittima, che in realtà apprezza l'interesse nei suoi confronti. Si tratta di una concezione che, di fatto, deresponsabilizza l'autore della molestia, attribuendo la colpa del fenomeno alle vittime, che non sono state in grado di proteggere il loro onore tramite un abbigliamento decoroso. Inoltre, ritenere che le molestie siano, per una donna, un complimento, depotenzia il fenomeno e ne diminuisce la gravità: non si tratta più di una forma di violenza, ma di semplici complimenti che possono, tuttalpiù, risultare inopportuni.

Il 60% del campione maschile e il 48% di quello femminile ritiene che una donna che ha subito violenza sessuale dovrebbe sposare il proprio stupratore, confermando quanto affermato in precedenza in relazione al concetto di verginità nella cultura marocchina. Per una donna, la perdita della verginità coincide con la perdita dell'onore, anche quando ciò avviene contro la sua volontà e soprattutto se, in seguito, insorge una gravidanza: l'unica strada per evitare questa onta è il matrimonio con la persona che ha arrecato violenza. Fino al 2014, questa concezione presentava un corrispettivo legislativo nell'articolo 475 del Codice Penale marocchino, che permetteva a uno stupratore di evitare ogni pena se avesse acconsentito a

⁸⁶ *Ibidem*

sposare la vittima. La legge sul matrimonio riparatore è stata abolita dopo anni di mobilitazione da parte delle organizzazioni femministe e sull'onda dell'indignazione causata dalla morte di Amina Filali, una ragazza di 16 anni morta suicida nel 2012 dopo essere stata costretta a sposare Moustapha Fellak, un uomo di 25 anni che l'aveva rapita e violentata⁸⁷. Tuttavia, se abrogare le leggi è relativamente semplice, molto più difficile è modificare le idee e gli stereotipi radicati nel tempo e nella cultura, come dimostra il fatto che, nel report *Understanding masculinities*, viene riportato che il 37% degli uomini e il 24% delle donne intervistate pensa ancora che uno stupratore che accetti di sposare la sua vittima non dovrebbe essere perseguito penalmente.

Con riferimento alla legislazione, il campione intervistato ha riferito attitudini differenti alle norme esistenti in termini di violenza contro le donne.

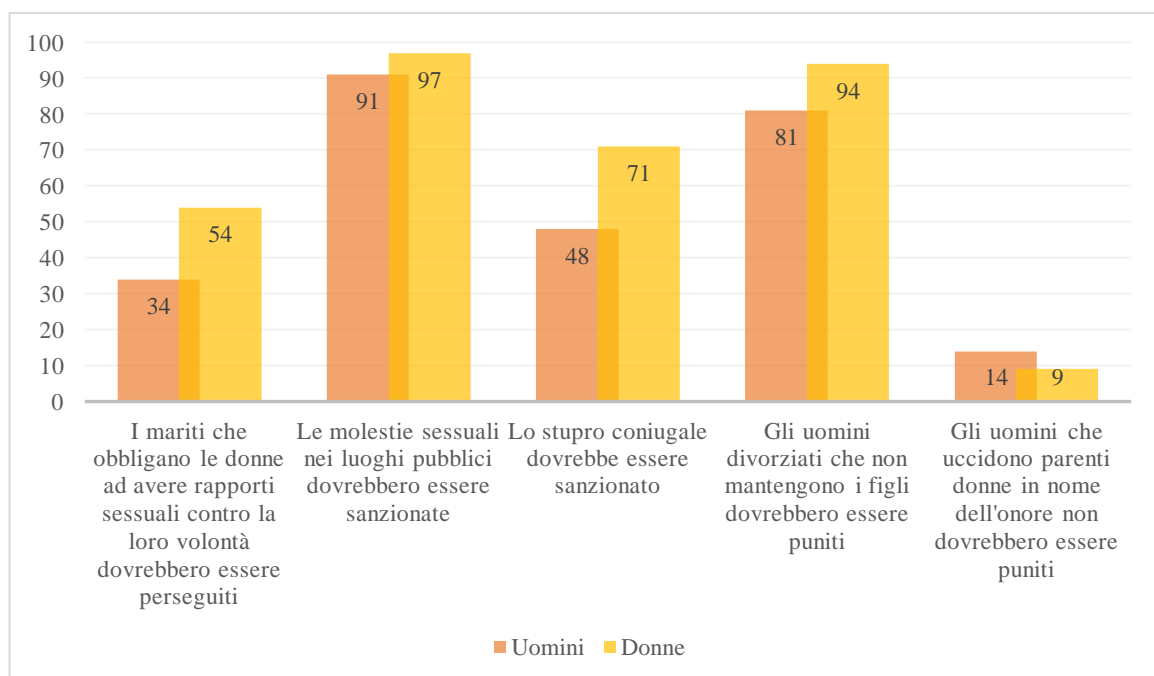


Figura 15 - Percentuale di uomini e donne che si dichiarano d'accordo con la frase riportata. Adattato da UN Women e Promundo-US, «*Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine*», 2017.

In primo luogo, colpisce l'alta percentuale del campione che ha espresso il desiderio di vedere sanzionate le molestie sessuali nei luoghi pubblici, in quanto si pone in alterità con quanto riscontrato in precedenza. Nuovamente, emerge uno scollamento tra la prassi quotidiana della popolazione marocchina e le norme di riferimento che essa vorrebbe imporsi.

È, inoltre, interessante rilevare le differenze che emergono per i tassi di approvazione della prima e della terza frase: se il 48% degli uomini e il 71% delle donne si dichiara a favore

⁸⁷ Anwar Ouassini, «We are All Amina Filali: Social Media, Civil Society, and Rape legislation reform in Morocco», *Women & Criminal Justice* 31, fasc. 1 (2021): 77–82.

di una norma che criminalizzi lo stupro coniugale, solo il 34% del campione maschile e il 54% di quello femminile ritiene che un uomo che obblighi la moglie ad avere rapporti sessuali contro la sua volontà dovrebbe essere perseguito. Ciò significa che una percentuale non indifferente degli intervistati non ritiene che imporre un rapporto sessuale a una donna costituisca uno stupro. Ciò influenza, inevitabilmente, la percezione della violenza di genere, in quanto non tutti gli atti che possono costituire una forma di violenza contro le donne sono riconosciuti come tali.

2.4. Conclusioni

Dall'analisi condotta nel corso di questo capitolo emerge che, in Marocco, il divario tra uomini e donne in termini di accesso al mondo del lavoro, istruzione e partecipazione alla vita politica risulta ancora molto ampio: il World Economic Forum stima che il Paese impiegherà 115 anni per sanare il *gender gap*⁸⁸. Oltre a ciò, in Marocco appaiono ancora molto diffusi i matrimoni che coinvolgono minori, soprattutto di sesso femminile, e la popolazione di età 15-19 anni presenta tassi di fertilità elevati. Ampia è anche la diffusione di stereotipi, idee e concezioni di matrice squisitamente culturale, che assegnano alle donne un ruolo subordinato, influenzandone non solo la partecipazione alla vita pubblica, al di fuori delle mura domestiche, ma anche i diritti e il rischio di subire violenze. Come è stato, infatti, dimostrato, una parte importante della popolazione marocchina (le percentuali arrivano a sfiorare il 90%) ha fatto proprio un nutrito insieme di preconcetti che permettono di giustificare e alimentare il fenomeno della violenza contro le donne. Nel capitolo successivo, si cercherà di fornire una presentazione il più possibile completa delle tipologie di violenza di genere registrate nel contesto marocchino, della loro incidenza, delle loro cause e delle loro conseguenze.

⁸⁸ World Economic Forum, «Global Gender Gap Report 2021».

3. Le manifestazioni della violenza contro le donne in Marocco

3.1. Statistiche generali relative al fenomeno

Secondo le stime dell'Haut-Commissariat au Plan⁸⁹, nel 2019 l'82.6% delle donne marocchine di età compresa tra 15 e 74 anni ha riferito di aver subito violenza almeno una volta nella vita. Il fenomeno risulta equamente presente nel contesto rurale (83.1%) e urbano (81.6%); la divisione amministrativa in cui ha registrato il tasso di incidenza più alto (92.8%) è quella di Casablanca-Settat, la più popolosa del Paese, cui seguono Beni Mellal-Khénifra (92.5%) e Tanger-Tétouan-Al Hoceima (91%)⁹⁰. Le regioni che invece registrano le percentuali più basse (37.4%) sono quelle meridionali, Laâyoune-Sakia El Hamra e Dakhla-Oued Ed-Dahab, situate nella contesa regione del Sahara occidentale. Risulta, tuttavia, necessario precisare che le statistiche relative alle regioni meridionali non possono essere ritenute pienamente valide, nella misura in cui provengono da un ente statistico vicino al governo marocchino, il quale è ancora oggi impegnato in un conflitto con il fronte Polisario e, per questo motivo, attua una severa repressione nei confronti della popolazione locale, in particolar modo contro i sostenitori dell'indipendenza del Sahara occidentale. Numerosi sono gli episodi di attiviste sahwari molestate o addirittura violentate dalle forze di sicurezza marocchine: è il caso di Embarka al-Hafidhi, Zeinab Babi, Sultana Khaya e le sorelle e la madre di quest'ultima, le cui testimonianze sono state raccolte da Amnesty International⁹¹. Pertanto, è possibile affermare con certezza che, nella regione del Sahara occidentale, la violenza contro le donne sia influenzata dal fenomeno dell'*under-reporting*, in quanto le donne sahwari frequentemente subiscono abusi dalle stesse autorità a cui, in teoria, dovrebbero affidarsi per ottenere protezione e giustizia.

Nei grafici successivi sono riportati i dati relativi all'incidenza della violenza di genere secondo quanto emerso dalle indagini dell'Haut-Commissariat au Plan, che qualifica come violenza sulle donne:

“Tout acte de violence basé sur le genre qui entraîne ou susceptible d'entraîner des souffrances physiques, sexuelles ou psychologique ou économiques, y compris les

⁸⁹ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, «Muḍakkira ḥawla al'urf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt – Al-baḥṭ al-waṭaniyy ḥawla al'urf ḍidda al-nisā' wa-l-riḡāl 2019».

⁹⁰ *Ibidem*

⁹¹ Amnesty International, «Moroccan Authorities Assault Sahrawi Women Activists», 27 maggio 2022.

menaces, la coercition, la privation arbitraire de liberté qu'elles aient lieu dans la sphère publique ou privée⁹²”.

La visione di questi dati permetterà di delineare immediatamente la diffusione del fenomeno, secondo il contesto in cui l'abuso si verifica, l'età della vittima, il suo stato civile e lavorativo, e, infine, il suo livello di istruzione.

	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60-74	Totale
Contesto domestico	59.4%	57.9%	60,7%	57.8%	54.9%	53.3%	50.9%	44.8%	40.0%	28.8%	50.2%
<i>Intimate partner violence</i>	60.3%	58.4%	58.4%	55.8%	53.6%	49.8%	48.7%	40.2%	33.7%	22.1%	46.1%
Contesto familiare	49.3%	26.0%	20.2%	14.7%	13.9%	15.5%	12.4%	12.3%	12.6%	10.7%	15.1%
Luogo di lavoro	32.2%	13.5%	21.9%	18.5%	13.6%	15.8%	17.0%	12.9%	11.6%	6.4%	15.1%
Contesto educativo	25.3%	18.7%	6.2%	43.8%	NA	NA	NA	NA	NA	NA	22.4%
Luogo pubblico	27.5%	17.7%	14.8%	13.4%	12.6%	11.6%	10.9%	8.5%	6.6%	4.4%	12.6%
Totale	70.7%	65.8%	67.7%	63.2%	60.9%	60.7%	59.3%	51.6%	46.8%	33.2%	57.1%

Figura 16 - Incidenza della violenza di genere in base a età e per contesto dell'abuso. Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », 2021

⁹² Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 128-138.

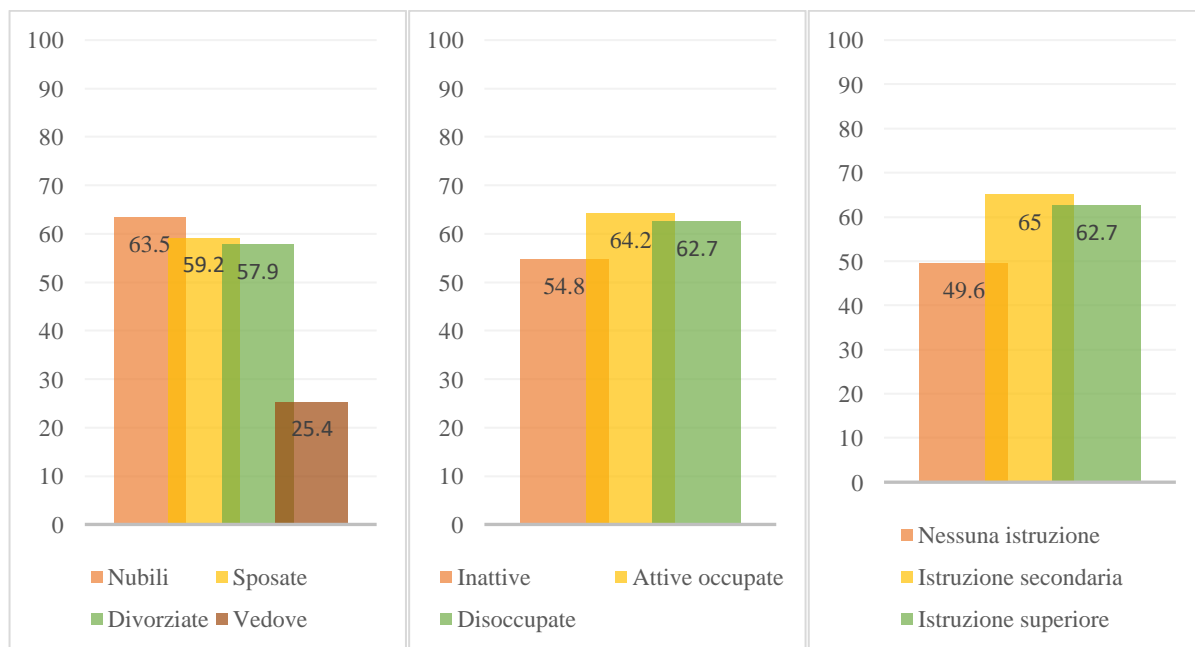


Figura 17 - Incidenza della violenza di genere nei 12 mesi precedenti l'indagine, in base a stato civile, livello di istruzione e status lavorativo. Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, «Muḍakkira ḥawla al'unf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt – Al-baḥṯ al-waṭaniyy ḥawla al'unf ḍidda al-nisā' wa-l-riḡāl 2019».

Facendo riferimento alle considerazioni del capitolo precedente sulla composizione della popolazione marocchina⁹³, dall'analisi dei dati emerge che l'età e lo stato civile sono fattori che influenzano significativamente la violenza di genere. Per quanto concerne l'età, risulta evidente che al suo aumento corrisponde una diminuzione del tasso di prevalenza. Per esempio, nelle fasce d'età 15-19 anni, 20-24 anni e 25-29 anni, rispettivamente il 70.7%, il 65.8% e il 67.7% del campione intervistato ha riferito di aver subito abusi, mentre per le donne di età superiore a 50 anni la percentuale scende a 43.9%. La fascia di età 60-74 anni riferisce, in assoluto, i livelli più bassi di violenza, con un tasso di prevalenza del 33.2%. Questi dati trovano una conferma, e una spiegazione, in quanto emerge dalla Figura 17. Se, tra le donne celibi, sposate o divorziate, più del 60% riferisce di essere stata vittima di violenza almeno una volta nei dodici mesi precedenti l'indagine, tra le donne vedove questa percentuale scende al 25.3%. Nella misura in cui, come si evince dalla Figura 16, il contesto coniugale/relazionale è quello in cui si verifica la maggiore percentuale di violenze, non stupisce che le donne di età compresa tra 60-74 anni, in cui si registra la maggiore presenza di vedove, riferiscano il più basso tasso di incidenza della violenza di genere. Infine, la maggiore diffusione della violenza nelle fasce di età più giovani è legata anche al fatto che il contesto scolastico è sede frequente

⁹³ CFR. Figura 9 e Figura 10

di abusi: è evidente che tale fenomeno non interessa le donne che, in virtù della loro età, non seguono un percorso scolastico.

Lo status lavorativo e il livello di istruzione non sembrano avere, al contrario, un impatto altrettanto elevato sulle possibilità per una donna di subire violenza: le percentuali indicate nella Figura 16 sono, approssimativamente, indipendenti dai parametri rilevati. Nello specifico, le donne inattive e senza livello di istruzione riportano la più bassa incidenza del fenomeno. Tuttavia, come già affermato in precedenza, queste due categorie sono maggiormente influenzate dall'*under-reporting*, nella misura in cui hanno, rispettivamente, difficoltà a ottenere le risorse economiche necessarie a intraprendere un percorso di denuncia della violenza e scarsa conoscenza dei loro diritti e dei meccanismi giuridici a loro tutela.

L'Haut-Commissariat au Plan ha analizzato il fenomeno della violenza di genere suddividendolo nelle seguenti tipologie⁹⁴:

- Violenza fisica;
- Violenza sessuale;
- Violenza psicologica: comportamenti che comprendono atti di abuso emotivo, e atteggiamenti controllanti nei confronti delle donne. Questa forma di abuso spesso coesiste con la violenza fisica o sessuale;
- Violenza psicologico-emotiva: utilizzo di linguaggio abusivo, offensivo e denigratorio nei confronti della donna, con eventuale ricorso a minacce che si estendono anche ai figli o alla famiglia;
- Violenza economica: atti mirati a privare la vittima dell'accesso alle risorse finanziarie necessarie al suo sostentamento, al fine di isolarla e controllarla. L'ente marocchino include in questa categoria anche il mancato adempimento alle responsabilità economiche da parte degli uomini divorziati che rifiutano di corrispondere il sostegno finanziario dovuto all'ex moglie e ai figli;
- Cyberviolenza;
- Violenza relativa all'applicazione della legge: l'Haut-Commissariat au Plan si è concentrato su due manifestazioni specifiche di violenza concernente l'applicazione della legge, ovvero gli abusi da parte delle forze dell'ordine nel

⁹⁴ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 154-155.

corso di procedimenti relativi all'affidamento dei figli e al diritto al mantenimento dopo la fine di un matrimonio. Pertanto, le indagini dell'ente hanno preso in esame solamente la popolazione composta da donne con figli nati da un'unione ex coniugale, trascurando, per esempio, le donne divorziate senza figli.

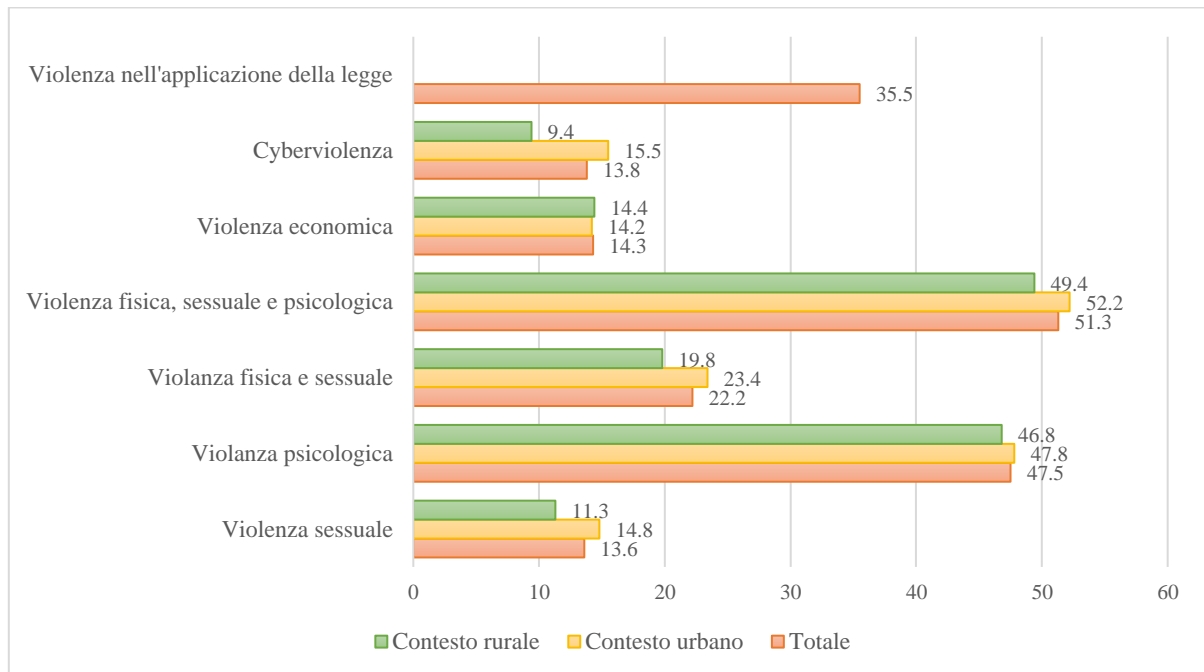


Figura 18 - Tasso di prevalenza della violenza tra le donne dai 15 ai 74 anni in base alle forme di violenza e al luogo di residenza (%). Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », 2021.

Come si evince dal grafico, la forma di abuso maggiormente riportata vede l'unione di violenza fisica, sessuale e psicologica, denunciata dal 51.3% delle donne intervistate. Molto diffusa risulta anche la violenza psicologica, con un tasso di prevalenza del 47.5%, benché, rispetto al 2009, sia stato registrato un calo del 9%⁹⁵. Anche l'incidenza della violenza fisica risulta diminuita rispetto al decennio precedente (-2%), mentre la violenza economica e quella sessuale sono più frequenti, rispettivamente del 7% e del 5%⁹⁶.

I dati nel grafico confermano che il fenomeno della violenza di genere risulta presente in maniera equivalente nel contesto rurale e in quello urbano, i cui tassi di prevalenza sono, sostanzialmente, analoghi. L'unica eccezione è rappresentata dalla cyberviolenza,

⁹⁵ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Muḍakkira ḥawla al'urf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt – Al-baḥṭ al-waṭaniyy ḥawla al'urf ḍidda al-nisā' wa-l-riḡāl 2019 », pag. 18.

⁹⁶ *Ibidem*

maggiormente presente negli ambienti urbani: se si volesse avanzare una spiegazione, sarebbe possibile affermare che la minore diffusione di apparecchi elettronici e connessioni internet nei contesti rurali determina, necessariamente, una minore incidenza del fenomeno della violenza elettronica.

L'Haut-Commissariat au Plan ha rilevato che la violenza fisico-sessuale interessa, frequentemente, anche donne di età inferiore a 15 anni. Nello specifico, tra le donne di età compresa tra 15 e 74 anni, il 36.3% delle ragazze residenti nei contesti urbani e il 33.1% di quelle residenti in ambiente rurale ha riferito di aver subito abusi fisici, mentre il 6.7% e il 3.9% ha affermato di essere stata vittima di violenza sessuale⁹⁷. Queste cifre sono, indubbiamente, molto elevate, in particolar modo se si considera che si tratta, con grande probabilità, di stime al ribasso, a causa delle già citate attitudini culturali che spingono le vittime a non denunciare le violenze subite e a sposare il loro aguzzino per salvaguardare il proprio onore e quello dell'intera famiglia di origine.

3.2. I principali contesti di prevalenza

Per quanto riguarda i contesti in cui si verificano gli episodi di violenza contro le donne, l'Haut-Commissariat au Plan ha suddiviso gli abusi in quattro diverse tipologie, per altrettanti contesti:

- Contesto domestico, che comprende le forme di *intimate partner violence*, ovvero violenze da parte del partner, e gli abusi famigliari;
- Contesto educativo;
- Luogo di lavoro;
- Luoghi pubblici.

3.2.1. Contesto domestico: *intimate partner violence* e abusi famigliari

Il contesto domestico risulta la principale sede in cui si verificano episodi di violenza contro le donne: la metà del campione intervistato dall'Haut-Commissariat au Plan ha, infatti, riferito di aver subito abusi tra le mura di casa, da parte del partner (46.1%) o di un altro membro della famiglia (15.1%)⁹⁸. La fascia più colpita è quella 15-19 anni: rispettivamente, il

⁹⁷ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 128-138.

⁹⁸ *Ibidem*

60.3% e il 49.3% ha riferito di aver subito forme di *intimate partner violence* e abusi da parte di un membro della famiglia. È interessante rilevare che questa seconda forma di violenza è caratterizzata da un rapido declino al passaggio dal primo al secondo gruppo d'età: il segmento 20-24 anni riporta, infatti, un tasso di prevalenza di violenza perpetrata da un membro diverso dal partner del 26%, segnando un calo del 50% rispetto alla fascia 15-19 anni, mentre le percentuali relative alla violenza coniugale calano in maniera graduale all'aumento dell'età di riferimento⁹⁹. Per quanto riguarda il contesto di provenienza delle vittime, i dati raccolti dall'Haut-Commissariat au Plan¹⁰⁰ mettono in luce come il fenomeno sia presente in maniera uniforme in tutto il Marocco; nondimeno, se nell'ultimo decennio il tasso di prevalenza si è mantenuto, nei contesti urbani, stabile, passando dal 52% al 51%, nel contesto rurale esso è cresciuto dal 49% al 53%, con un aumento di quattro punti percentuali.

Secondo la ricercatrice marocchina Hayat Naciri¹⁰¹, l'elevata diffusione della violenza domestica, in particolar modo dell'IPV, è una conseguenza delle norme patriarcali che pervadono la società marocchina, che, come emerso anche dalla già citata indagine *Understanding Masculinities*, pongono le donne in una condizione di dipendenza rispetto agli uomini della loro famiglia, rafforzando la convinzione che esse siano, insieme ai loro figli, una "proprietà" del marito, del padre o del fratello. In aggiunta, riferisce Fatima Sadiqi¹⁰², nel contesto culturale marocchino la violenza domestica viene considerata una "faccenda privata", che deve essere gestita e risolta all'interno della famiglia, senza chiamare in causa persone esterne, per salvaguardare l'onore degli individui coinvolti. Pertanto, la grande influenza delle norme e dei ruoli di genere derivanti dalla tradizione rappresenta un importante fattore di rischio per il verificarsi di episodi di violenza domestica.

Un altro elemento che, secondo l'Haut-Commissariat au Plan, aumenta le possibilità che una donna sia vittima di abusi nel contesto domestico è la dimensione del nucleo familiare: nelle famiglie composte da cinque o più persone, il tasso di incidenza dell'IPV è

⁹⁹ *Ibidem*

¹⁰⁰ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, «Muḍakkira ḥawla al'urf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt – Al-baḥṭ al-waṭaniyy ḥawla al'urf ḍidda al-nisā' wa-l-riḡāl 2019».

¹⁰¹ Hayat Naciri, «Gender-based Violence in Morocco: Domestic Violence as a Case in Point», *Culture and Society* 9, fasc. 1 (2018): 51–66.

¹⁰² Ennaji e Sadiqi, *Gender and Violence in the Middle East*.

pari al 50.7%, mentre cala al 46.2% nei nuclei composti da tre membri e al 34.4% in quelli composti da due¹⁰³.

La violenza domestica, soprattutto nella forma dell'IPV, può verificarsi tanto nei contesti coniugali quanto all'interno di rapporti sentimentali non disciplinati da tale istituto giuridico: il 47% delle donne celibi e il 34.1% di quelle divorziate ha infatti riferito di essere stata vittima di abusi da parte del partner nei dodici mesi precedenti l'indagine¹⁰⁴. Il gruppo che, in assoluto, registra la massima incidenza del fenomeno è quello delle donne sposate (51%), mentre per le donne vedove il tasso di prevalenza si arresta al 2.3%. La forma di violenza che si verifica con maggiore frequenza è quella psicologica, riportata dal 42.8% delle intervistate, seguita dalla violenza psicologico-emotiva (31.9%) ed economica (10.6%)¹⁰⁵. È interessante rilevare che episodi di violenza fisica si verificano più spesso nelle relazioni coniugali, mentre la violenza sessuale appare più diffusa nei rapporti non legittimati dall'istituto del matrimonio. Una possibile spiegazione per questo scarto può derivare dalla diffusione dell'idea che, all'interno di un matrimonio, il marito sia legittimato a vedere soddisfatta ogni sua richiesta di carattere sessuale, anche quando ciò vada contro la volontà della moglie: pertanto, le donne che subiscono violenza sessuale dal proprio marito sono meno propense a identificarla come tale. Il grafico seguente approfondisce questo aspetto, evidenziando come vi sia una forte correlazione tra livello di istruzione, status economico e credenza che una moglie non possa rifiutare le richieste sessuali del marito.

¹⁰³ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles - Enquête Nationale sur la Violence à l'Encontre des Femmes et des Hommes 2019 », pag. 30-39.

¹⁰⁴ *Ibidem*

¹⁰⁵ *Ibidem*

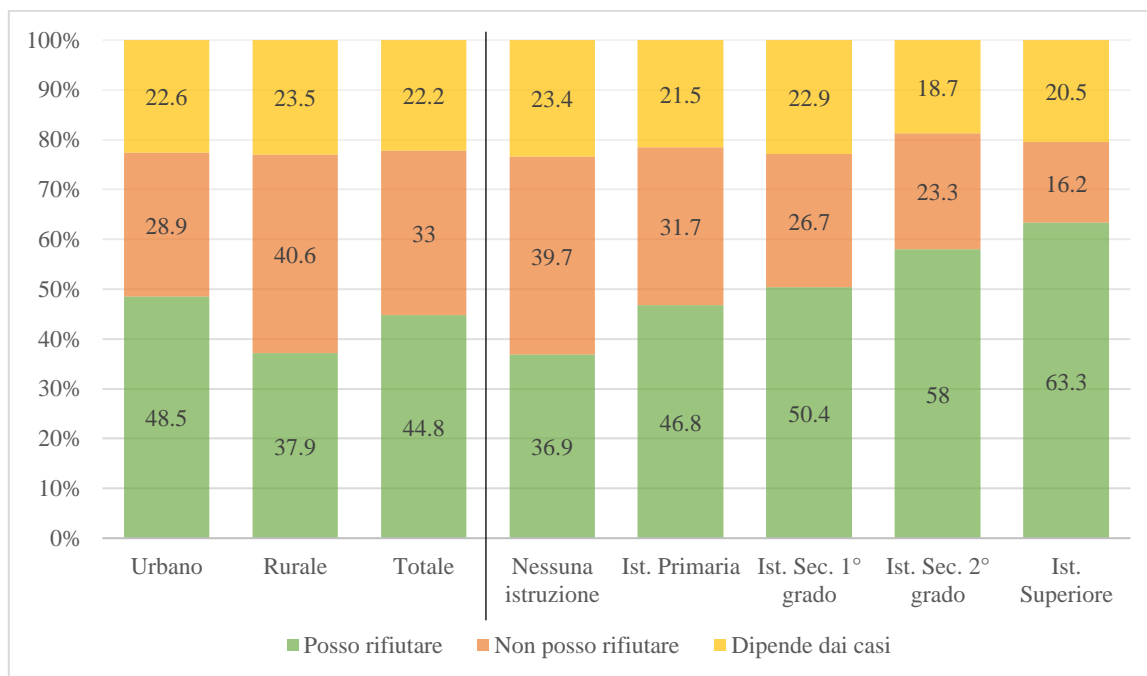


Figura 19 – Suddivisione delle donne sposate in base alla libertà decisionale da loro percepita in merito alle richieste sessuali del marito (%). Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles - Enquête Nationale sur la Violence à l'Encontre des Femmes et des Hommes 2019 », 2019

Emerge come nei contesti più poveri, ovvero quelli rurali, la percentuale di donne che ritiene di non poter rifiutare le richieste sessuali del marito sia molto superiore rispetto alla percentuale registrata nelle aree urbane, più benestanti. Analogamente, il numero di donne che reputa di avere il diritto di esprimere il proprio diniego aumenta all'aumentare del livello di istruzione: se meno del 40% delle donne che non hanno mai intrapreso un percorso scolastico pensa di essere libera di esprimere un rifiuto, più del 60% delle donne che hanno completato un ciclo superiore di istruzione ritiene di avere questo diritto.

Per quanto riguarda la violenza domestica commessa da una persona diversa dal partner, le indagini dell'Haut-Commissariat au Plan¹⁰⁶ hanno rilevato che padri e fratelli sono coloro che, con maggiore assiduità, si rendono autori di episodi di violenza fisica, psicologica e sessuale. Tuttavia, non mancano, ma sono, invero, frequenti, abusi fisici e psicologici da parte delle madri nei confronti delle figlie, in particolar modo quando queste ultime adottano comportamenti che appaiono devianti rispetto alle norme tradizionali. Ciò risulta rilevante nella misura in cui permette di evidenziare il ruolo che le donne stesse hanno nella conservazione e nella perpetrazione delle regole culturali che assegnano loro un ruolo subordinato rispetto agli

¹⁰⁶ *Ibidem*

uomini. Il comportamento delle ragazze, riferisce l'ente statistico marocchino¹⁰⁷, viene sottoposto a un rigido controllo, affinché esse, il loro onore e quello della famiglia di appartenenza possano essere salvaguardati. Pertanto, ogni forma di evasione viene punita duramente, mediante la violenza fisica e psicologica, perpetrata dalla figura che, nella famiglia tradizionale marocchina, ha il compito di educare i figli: la madre. Habiba Chafai sintetizza così la situazione:

“Mothers’ education for girls in contrast with boys internalises the idea that females are fragile and inferior creatures subordinated to men. Girls are frequently asked to avoid being within the public space for prolonged periods or after dark, trusting strangers or being out unaccompanied so that they may reduce the possibility of sexual assault or rape. Women are dreadfully terrorised by the unpredicted and unpredictable behaviour of the male ‘other’ who may bring dishonour and ruin to their reputation”¹⁰⁸.

Altre due forme particolari di violenza domestica sono i matrimoni precoci e quelli forzati, entrambi ancora diffusi nel Paese. Per quanto riguarda la prima tipologia di unione, il 32% delle donne che sono o sono state parte di un'unione matrimoniale ha affermato, nel 2019, di essersi sposate prima del compimento dei 18 anni¹⁰⁹. L'incidenza del fenomeno cresce all'aumentare dell'età: se, tra le donne con meno di 35 anni di età, il 27.8% si è sposato prima dell'attuale termine stabilito dalla legge, tra le donne con più di 60 anni la percentuale sale al 49%¹¹⁰. Questa divergenza si spiega ricordando che la riforma della Moudawwana che ha alzato l'età minima per accedere al matrimonio a 18 anni è stata approvata solo nel 2004. L'UNICEF riferisce¹¹¹ che la diffusione dei matrimoni precoci è legata all'idea che essi portino alla famiglia molti benefici sociali ed economici: un aumento della dote pagata dalla famiglia del marito, la riduzione del rischio di relazioni e gravidanze extraconiugali e la diminuzione della pressione sulle finanze domestiche. Questi fattori hanno una maggiore rilevanza nei contesti svantaggiati in termini di accesso all'istruzione e di benessere economico.

L'assenza di un livello anche minimo di istruzione rappresenta, infatti, un importante fattore di rischio: sul totale delle vittime di matrimoni precoci, il 42% è rappresentato da donne che non hanno mai intrapreso un percorso scolastico, mentre il 32.4% è composto da donne

¹⁰⁷ *Ibidem*

¹⁰⁸ Chafai, «Contextualising street sexual harassment in Morocco: a discriminatory sociocultural representation of women».

¹⁰⁹ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles - Enquête Nationale sur la Violence à l'Encontre des Femmes et des Hommes 2019 », pag. 48-51.

¹¹⁰ *Ibidem*

¹¹¹ United Nations Children's Fund (UNICEF) Middle East and North Africa Regional Office in collaboration with the international center of Research on Women (IRCW), «Morocco: Country Brief. UNICEF Regional Study on Child Marriage in the Middle East and North Africa».

che hanno completato esclusivamente il ciclo primario¹¹². È, tuttavia, importante precisare che l'abbandono scolastico può anche essere una conseguenza dei matrimoni precoci, e non solo una causa: una ragazza che si sposa è spesso costretta a lasciare gli studi per dedicarsi interamente al suo nuovo ruolo di moglie e madre¹¹³. Analogamente, lo status economico della famiglia di provenienza influenza le possibilità che una ragazza sia coinvolta in un matrimonio precoce: l'incidenza del fenomeno nelle aree rurali, più povere, supera di quattordici punti percentuali l'incidenza nelle aree urbane.

In definitiva, è possibile concludere questa disamina sottolineando come la violenza domestica, in particolar modo l'*intimate partner violence*, sia un fenomeno estremamente diffuso in Marocco, che vede interessate quasi il 50% delle donne. Al tempo stesso, si tratta di un fenomeno fortemente normalizzato e, in alcuni casi, giustificato da norme culturali secondo cui il ricorso a percosse e violenze fisiche può essere motivato da una giusta causa¹¹⁴, una moglie ha il dovere di soddisfare ogni desiderio sessuale del marito¹¹⁵, e un matrimonio precoce è uno strumento efficace per salvaguardare l'onore di una ragazza e garantirne la sicurezza. Inoltre, la criminalizzazione delle relazioni extraconiugali, che riguarda tanto il piano culturale quanto quello legislativo, e la vergogna associata ai rapporti sessuali consumati al di fuori del matrimonio, anche quando si tratti di stupri, portano alla diffusione di un'atmosfera in cui denunciare la violenza è difficile, in quanto la vittima deve affrontare in prima persona il giudizio negativo della comunità che la circonda. Al contempo, sarebbe errato attribuire a questi aspetti più marcatamente patriarcali all'intera cultura marocchina, o non sottolineare i miglioramenti e i passi in avanti che sono stati compiuti nel corso degli ultimi decenni, che, in alcuni contesti, sono stati in grado di produrre una diminuzione dell'incidenza del fenomeno. Molte organizzazioni non governative e numerose attiviste per i diritti delle donne, il cui operato verrà indagato nei capitoli successivi, si impegnano ogni giorno per migliorare la situazione delle donne marocchine, diffondendo la cultura dell'uguaglianza di genere e della lotta alla violenza domestica.

¹¹² Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles - Enquête Nationale sur la Violence à l'Encontre des Femmes et des Hommes 2019 », pag. 48-51.

¹¹³ United Nations Children's Fund (UNICEF) Middle East and North Africa Regional Office in collaboration with the international center of Research on Women (IRCW), pag. 7.

¹¹⁴ CFR. Figura 13 e Figura 14

¹¹⁵ CFR. Figura 19

3.2.2. *Contesto educativo-formativo e lavorativo*

Il contesto educativo-formativo¹¹⁶ e quello lavorativo si caratterizzano, per un tasso di prevalenza della violenza di genere del 22.4% e del 15.1%, rispettivamente. In ambito educativo, le donne di età compresa tra 30 e 34 anni riferiscono la percentuale più alta (43.8%), seguite da quelle di età compresa tra 15 e 19 anni (25.3%), mentre sul posto di lavoro l'aumento dell'età corrisponde a una diminuzione del tasso di prevalenza¹¹⁷.

Facendo riferimento esclusivamente alla violenza in ambito educativo-formativo, è possibile rilevare che, nel corso dell'ultimo decennio, si è verificata una vera e propria inversione di tendenza relativamente all'incidenza del fenomeno nelle diverse aree del Paese. Se, nel 2009, esso risultava maggiormente diffuso nei contesti urbani, con una prevalenza del 25% rispetto al 14% del contesto rurale, oggi la distribuzione si è letteralmente invertita (le aree rurali mostrano una prevalenza del 26%, quelle urbane del 14%). Pertanto, laddove la media a livello nazionale mostra una progressiva diminuzione dell'incidenza della violenza nei contesti scolastici e formativi, essa risulta in realtà aumentata nelle aree rurali e diminuita in quelle urbane.

Le forme di violenza più diffuse nei contesti di formazione sono gli abusi psicologici, sessuali e fisici, riportati, rispettivamente, dal 14.7%, dal 10.5% e dal 3.2% del campione intervistato. Particolarmente vulnerabili risultano le studentesse affette da disabilità: per questa categoria, il tasso di incidenza della violenza sessuale aumenta di quasi dieci punti percentuali (19.9%)¹¹⁸. Nella maggior parte dei casi, questi episodi di violenza vedono come protagonisti aggressori di sesso maschile, secondo quanto riferito dall'84% delle vittime. Le figure abusanti sono, nella maggior parte dei casi (62%), compagni della vittima, ma sono numerosi gli esempi di violenze commesse da parte di insegnanti e istruttori (34%)¹¹⁹.

Per quanto riguarda la violenza contro le donne sul luogo di lavoro, se l'ultimo decennio ha visto una riduzione dell'incidenza globale del fenomeno di un punto percentuale (dal 16%

¹¹⁶ L'Haut-Commissariat au Plan ha scelto di includere in questa categoria anche gli abusi subiti dalle donne che, nell'ambito della formazione professionale, svolgono stage o tirocini. Pertanto, sono incluse anche donne che non seguono un percorso educativo presso una scuola o un'università, ma sul luogo di lavoro.

¹¹⁷ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », pag. 128-138.

¹¹⁸ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles - Enquête Nationale sur la Violence à l'Encontre des Femmes et des Hommes 2019 », pag. 44-45.

¹¹⁹ *Ibidem*

al 15%), permangono importanti differenze tra aree urbane, dove il calo è stato superiore (dal 23% al 18%) e aree rurali, dove si è, invece, registrato un aumento del 3% (dal 6% al 9%)¹²⁰. Le divisioni amministrative più colpite sono quelle di Casablanca-Settat, Marrakech-Safi e Souss-Massa, mentre le forme di abuso più diffuse sono la violenza psicologica e quella economica, che si manifesta attraverso la disparità salariale, l'assenza di opportunità di avanzamento professionale, il licenziamento senza giusta causa e la mancata concessione dei congedi di maternità.¹²¹ Gli abusi economici sono stati riferiti dal 10.2% delle donne intervistate, e la categoria maggiormente colpita è quella delle lavoratrici del settore agricolo, mentre la violenza psicologica, il cui tasso di incidenza è pari al 10.6%, colpisce principalmente quante lavorano nel commercio.

Una forma particolare di violenza sul luogo di lavoro, che si qualifica anche come forma di abuso sui minori, è quella subita dai bambini e i ragazzi che vengono mandati a lavorare prima della maggiore età. Il fenomeno è molto diffuso: secondo le stime dell'Organizzazione Internazionale del Lavoro¹²², nelle aree rurali marocchine 113.000 minori sono attualmente impiegati nel settore agricolo, mentre Morocco World News riferisce che nel 2017 247.000 bambini di età compresa tra 7 e 17 anni fornivano prestazioni lavorative, dedicandosi, nel 2.3% dei casi, a compiti rischiosi per la salute¹²³.

Per quanto riguarda le minori di sesso femminile, la principale destinazione è quella del lavoro domestico e assistenziale. Queste *petit-bonnes*, come sono note in Marocco, provengono, nella quasi totalità dei casi, da famiglie povere residenti nelle aree rurali del Paese, e vengono mandate a lavorare nelle abitazioni di famiglie più ricche, collocate soventemente nelle grandi città, a decine di chilometri di distanza dai villaggi di origine¹²⁴. Queste bambine, la cui età spesso non supera i dieci anni, si trovano pertanto costrette a lasciare la scuola e a trasferirsi lontano da casa, senza avere la possibilità di vedere la loro famiglia se non in occasione delle principali festività religiose. Le testimonianze di alcune *petit-bonnes*, raccolte

¹²⁰ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles - Enquête Nationale sur la Violence à l'Encontre des Femmes et des Hommes 2019 », pag. 28.

¹²¹ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles - Enquête Nationale sur la Violence à l'Encontre des Femmes et des Hommes 2019 », pag. 39-44.

¹²² International Labour Organization et al., « Child Labour in the Arab Region: A Quantitative and Qualitative Analysis », 2019, pag. 51.

¹²³ Ahlam Ben Saga, « World Day Against Child Labour: 247,000 Children Work in Morocco », *Morocco World News*, 18 giugno 2018, <https://www.moroccoworldnews.com/2018/06/248793/247000-children-work-morocco>.

¹²⁴ Human Rights Watch, « Inside the Home, Outside the Law - Abuse of Child Domestic Workers in Morocco », 2005, pag. 1.

da Human Rights Watch¹²⁵, permettono di ricostruire una situazione drammatica: nella maggior parte dei casi, i turni di lavoro hanno una durata compresa tra le quattordici e le diciotto ore al giorno, per sette giorni alla settimana, a fronte di un salario che raggiunge, al massimo, 1 dirham all'ora (circa 10 cent). I compiti che queste piccole domestiche devono svolgere sono numerosi: la pulizia della casa, la preparazione del cibo, la cura dei bambini, la spesa, il lavaggio dei vestiti e la loro stiratura, e molto altro¹²⁶. Frequentemente, questi lavori richiedono l'utilizzo di solventi e detersivi il cui utilizzo da parte dei bambini è controindicato, esponendo le *petit-bonnes* a pericoli come bruciature chimiche, inalazione di fumi tossici e altri rischi per la salute.

A ciò si aggiungono frequenti abusi da parte dei datori di lavoro, che non si peritano di ricorrere alla violenza fisica per punire gli errori delle giovani lavoratrici: molte di esse hanno riferito di essere state spintonate, stratonate o colpite con oggetti come scarpe, cinture e cavi elettrici. Un'ulteriore forma di abuso fisico è la malnutrizione calorico-proteica: numerose sono le testimonianze, raccolte da Human Rights Watch¹²⁷, di bambine a cui i datori di lavoro permettevano di mangiare un solo pasto al giorno, in alcuni casi cucinato con ingredienti marci o scaduti, costringendole a rubare cibo dalle dispense per sopravvivere, esponendosi al rischio di venire scoperte e, di conseguenza, punite. Il mancato soddisfacimento del fabbisogno calorico giornaliero, se perpetrato a lungo, ha gravi conseguenze sull'organismo, soprattutto se avviene durante gli anni di sviluppo e crescita del bambino. Inoltre, gli abusi fisici sono frequentemente accompagnati da forme di abuso psicologico e sessuale, soprattutto da parte dei componenti di sesso maschile delle famiglie presso cui le *petit-bonnes* prestano servizio¹²⁸.

Infine, è molto diffusa la tendenza a non corrispondere alle *petit-bonnes* il salario dovuto¹²⁹. Molti datori di lavoro corrispondono alle giovani domestiche solo una parte del loro stipendio, minacciando di tenere per sé il resto in caso di tentativo di fuga o di denuncia alle autorità. Risulta particolarmente comune la pratica di non concedere il salario nel periodo

¹²⁵ Human Rights Watch.

¹²⁶ Human Rights Watch, pag. 123.

¹²⁷ Human Rights Watch, «Swept Under the Rug - Abuses against Domestic Worker Around the World», 2006, pag. 14-16.

¹²⁸ *Ibidem*

¹²⁹ Human Rights Watch, «Inside the Home, Outside the Law - Abuse of Child Domestic Workers in Morocco», pag. 29-30.

precedente le principali festività religiose del Paese, nel tentativo di scoraggiare le lavoratrici che desiderano sfruttare l'occasione per lasciare la dimora presso cui prestano servizio¹³⁰.

In conclusione, è possibile affermare che la violenza sia un fenomeno ancora largamente diffuso nei contesti educativi e sul luogo di lavoro. Si ritiene che, nel primo caso, esso sia particolarmente grave nella misura in cui il rischio che le proprie figlie possano essere esposte ad abusi può rappresentare un elemento che scoraggia le famiglie dall'avviarle a un percorso scolastico. Dal momento che in Marocco si registra ancora oggi la presenza di un importante divario in termini di numero di studenti di sesso maschile e di sesso femminile che prendono parte a un percorso scolastico, in particolare modo per quanto riguarda l'istruzione secondaria e universitaria, combattere il fenomeno della violenza di genere, riducendo il rischio che le ragazze siano esposte al rischio di subire abusi o molestie, potrebbe avere effetti positivi sul tasso di scolarizzazione delle donne marocchine.

Per quanto riguarda il contesto lavorativo, la povertà e la fragilità economica sono due fattori che aumentano notevolmente il rischio che una donna sia esposta a forme di abuso. L'alto tasso di disoccupazione tra le donne, la diffusione di concezioni culturali secondo cui gli uomini dovrebbero essere privilegiati nell'accesso al mondo del lavoro¹³¹ e gli elevati tassi di povertà pongono le lavoratrici in condizione di dover accettare reiterati abusi sul luogo di lavoro, perché, semplicemente, non esiste alternativa. Anche a fronte di violenze, soprusi e salari bassi, una donna che ha necessità di lavorare della propria famiglia spesso non ha possibilità di trovare un nuovo impiego, come dimostra una recente indagine dell'università Chaib Doukkali di El Jadida¹³². Condotta in dieci caffè e bar della città, lo studio ha analizzato il fenomeno della violenza psicologica ai danni delle impiegate di questi esercizi commerciali, evidenziando come la maggior parte di esse abbia accettato le molestie come parte integrante del loro lavoro. L'80% delle donne intervistate ha infatti affermato di non aver denunciato gli episodi di abuso perché "ha davvero bisogno di mantenere questo lavoro", "se parlasse con il suo capo verrebbe licenziata e sostituita con un'altra cameriera più disponibile ad accettare molestie", "se si opponesse alle molestie non riceverebbe alcuna mancia e rischierebbe di essere licenziata"¹³³. Pertanto, si ritiene che la lotta alla povertà e l'introduzione di meccanismi

¹³⁰ *Ibidem*

¹³¹ CFR. Figura 5

¹³² Mohammed Derdar, «Sexual Harassment against Waitresses in Morocco: A Case Study of El Jadida», *Journal of Applied Language and Culture Studies* 2 (2019): 129–45.

¹³³ *Ibidem*

di sostegno per le donne che subiscono abusi sul lavoro avrebbero ricadute positive sull'incidenza della violenza di genere nei contesti lavorativi.

3.2.3. *La violenza nei luoghi pubblici*

Infine, il contesto in cui la percentuale minore di donne intervistate (12.6%) ha riferito di aver subito violenza è quello pubblico. Nuovamente, all'aumento dell'età corrisponde una diminuzione dell'incidenza del fenomeno: se per la fascia 15-19 anni il tasso di prevalenza è del 27.5%, per le fasce 35-39 anni e 60-74 anni esso si attesta, rispettivamente, al 12.6% e al 4.4%. Una possibile spiegazione risiede nel diverso impiego che le donne di età diverse fanno del proprio tempo: le ragazze giovani, soprattutto se impegnate in un percorso scolastico, hanno una maggiore propensione a frequentare lo spazio pubblico, mentre le donne più anziane, soprattutto se madri di figli piccoli, si dedicano maggiormente alla cura dell'ambiente domestico, dove trascorrono, quindi, la maggior parte del proprio tempo. In aggiunta, risultando meno attraenti, sono meno oggetto di attenzioni.

È interessante rilevare che, secondo i dati contenuti nel report *Mudakkira ḥawla al'unf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt – Al-baḥt al-waṭaniyy ḥawla al'unf ḍidda al-nisā' wa-l-riḡāl 2019* dell'Haut-Commissariat au Plan, la violenza nei luoghi pubblici risulta diffusa prevalentemente nel contesto urbano, dove il tasso di prevalenza registrato, pari al 16%, due volte superiore rispetto a quello emerso nelle regioni rurali (7%). Inoltre, si tratta della forma di violenza che, rispetto al 2019, ha registrato il più importante calo in termini di prevalenza, con una diminuzione del 20%.

Safaa Monqid ritiene che la presenza del fenomeno nel contesto marocchino sia dovuta al fatto che:

“The presence of women in public space engenders resistance and social tensions, because men continue to identify women with the private [...]. Some well [sic] arrogate the right to assault women verbally or even physically, because for them, they are there because they “look for men” and in so doing, they give the right to exercise on them various forms of intimidation and violence which quickly find a social justification: “she has only to stay at home”. The women are often victims of verbal and psychological abuse in the public space, it’s a way for men to exercise their illusion of power and domination”¹³⁴.

¹³⁴ Safaa Monqid, «Violence against women in public spaces: the case of Morocco», *Égypte/Monde arabe* 9 (2017): 105–17.

È opinione della studiosa che le molestie sessuali vengano considerate alla stregua di un dazio che le donne devono pagare nel momento in cui decidono di lasciare il contesto domestico, a cui tradizionalmente sono assegnate, per avventurarsi nello spazio pubblico, culturalmente considerato di pertinenza maschile. Questo atteggiamento, già evidenziato in riferimento agli abusi nel contesto lavorativo, è condiviso tanto dagli uomini quanto dalle donne stesse. Queste ultime, in particolare, avrebbero accettato le molestie come parte integrante della loro esperienza nella sfera pubblica. La studiosa marocchina Habiba Chafai sostiene che l'incidenza del fenomeno sia superiore rispetto a quanto emerge dai dati e dalle statistiche nazionali, nella misura in cui la normalizzazione dello *street harassment* porta le vittime a non problematizzare le molestie subite, e, di conseguenza, a non classificarle come forma di violenza¹³⁵.

Data la matrice strettamente culturale del fenomeno, si ritiene che la strategia più efficace per contrastarlo sia l'organizzazione di campagne di informazione e iniziative di sensibilizzazione attraverso i mass media, con una particolare attenzione al contesto educativo.

3.3. Conclusione

Per concludere l'analisi del fenomeno della violenza di genere in Marocco, si ritiene necessario fornire alcuni dati relativi alle azioni intraprese dalle donne che hanno subito violenza, nella misura in cui permettono di evidenziare la diffusione del fenomeno dell'*under-reporting*. Come si evince dalla seguente tabella, una percentuale importante delle vittime di violenza non ha raccontato a nessuno l'abuso subito, o ne ha parlato con un conoscente, senza denunciare l'accaduto alle autorità o chiedere aiuto ad altre organizzazioni della società civile:

Tipo di violenza e contesto	Ha mantenuto l'accaduto segreto	Ha parlato con una persona fidata	Si è rivolta alle autorità	Si è rivolta a un'associazione della società civile
Violenza fisica	19.1%	67%	13%	0.9%
Violenza sessuale	67.4%	29.2%	3%	0.4%
Contesto coniugale	51.8%	38.2%	7.5%	1.5%

¹³⁵ Chafai, «Contextualising street sexual harassment in Morocco: a discriminatory sociocultural representation of women».

Contesto extra coniugale	36.4%	52%	11.3%	0.3%
-------------------------------------	-------	-----	-------	------

Figura 20 - Azioni intraprese dalle donne che hanno subito violenza nei dodici mesi precedenti l'indagine. Adattato da Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès », 2017

Quasi l'65% delle donne che sono state vittime di un episodio di violenza nei dodici mesi precedenti l'indagine ha preferito mantenere segreto l'accaduto o parlarne a una persona fidata, scegliendo di rivolgersi alle forze dell'ordine in meno del 15% dei casi. La forma di violenza che viene meno denunciata è quella sessuale, e ciò è compatibile con quanto evidenziato nel capitolo precedente in merito alla presenza di attitudini culturali che spingono la vittima a tacere. In conclusione, è possibile affermare con certezza che l'effettiva dimensione del fenomeno della violenza di genere non è, al momento, quantificabile. Si può sostenere che il numero effettivo di donne che abbia subito abusi in virtù del proprio genere sia molto più alto, ma l'assenza di dati specifici al riguardo impedisce di elaborare statistiche precise.

4. Quadro giuridico-legislativo della violenza di genere in Marocco

4.1. Introduzione

Nelle pagine precedenti, sono stati identificati gli ostacoli di natura sociale e culturale che le donne marocchine devono affrontare quando subiscono violenza e desiderano intraprendere un percorso di denuncia. Accanto a tali barriere immateriali, dovute alla persistenza delle norme tradizionali e del *gender gap*, sono presenti numerosi ostacoli materiali, legati alla legislazione del Paese e agli atteggiamenti adottati dalle autorità cui spetta il compito di perseguire i casi di violenza contro le donne.

Il presente capitolo mira a sintetizzare il quadro legislativo della violenza di genere in Marocco, con il fine ultimo di evidenziare le principali difficoltà che le donne vittime di violenza devono affrontare quando decidono di intraprendere un percorso giuridico di denuncia degli abusi subiti. L'analisi prende in esame le convenzioni e i trattati internazionali in materia di diritti umani e delle donne che il Marocco ha ratificato, come, per esempio, la Convenzione sull'Eliminazione di ogni forma di Discriminazione della Donna (*Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*, CEDAW). Tali documenti costituiscono uno standard a cui il Paese deve conformarsi: perciò, i loro contenuti verranno confrontati con quanto stabilito dalla legislazione marocchina, per valutare quanto le norme giuridiche dello Stato siano compatibili con gli standard internazionali. In particolare, si prenderanno in esame la normativa più recente in materia di contrasto alla violenza di genere, (legge 103.13), il Codice di Famiglia (*Moudawwana*) e il Codice Penale marocchino, evidenziandone meriti e limiti.

Successivamente, l'analisi si concentrerà sulle procedure che, secondo quanto stabilito dalla legge del Paese, le donne marocchine devono seguire quando decidono di intraprendere un percorso di denuncia della violenza. In particolare, si desidera porre l'attenzione sulle difficoltà che possono emergere per le vittime, evidenziando le mancanze del sistema giuridico marocchino e come esse influenzino negativamente le possibilità che una vittima di violenza ottenga giustizia.

In conclusione, si dimostrerà come la legislazione marocchina fallisca nel tutelare le donne vittime di violenza di genere, a causa di una normativa poco incisiva nelle sue definizioni e troppo indulgente e lassista nei confronti degli ufficiali giudiziari e dei corpi di polizia.

4.2. La legislazione marocchina e gli standard internazionali

Negli ultimi decenni, la tutela dei diritti delle donne e il contrasto alla loro discriminazione hanno assunto una crescente rilevanza, permettendo l'introduzione, a livello regionale e internazionale, di innumerevoli trattati e convenzioni che si pongono l'obiettivo di raggiungere l'uguaglianza di genere. Il caso più noto è quello della Convenzione sull'Eliminazione di ogni forma di Discriminazione della Donna (*Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*, CEDAW), adottata nel 1979 dall'Assemblea Generale delle Nazioni Unite, e seguita, nel 1993, dalla Dichiarazione sull'Eliminazione della Violenza contro le Donne (*Declaration on the Elimination of Violence against Women*, DEVAW). La CEDAW è composta da 30 articoli, suddivisi in sei sezioni, di cui quattro dedicate all'enunciazione dei diritti delle donne in diversi ambiti (politico, economico, lavorativo, privato e familiare) e alla definizione delle discriminazioni che esse incontrano, mentre la quinta e la sesta sezione sono dedicate, rispettivamente, all'istituzione e al funzionamento del Comitato ONU sull'Eliminazione della Discriminazione contro le Donne, e all'influenza della CEDAW sugli altri trattati internazionali¹³⁶. Non mancano, inoltre, esempi di analoghe carte valide a livello regionale, come la Convenzione Europea per la salvaguardia dei Diritti dell'Uomo e delle Libertà Fondamentali o la Carta Africana dei Diritti dell'Uomo e dei Popoli, introdotte, rispettivamente, nel 1950 e nel 1981, e contenenti sezioni dedicate alla tutela delle donne¹³⁷. Numerosi Paesi hanno firmato e ratificato tutte o una parte di queste convenzioni, e diversi hanno introdotto, nei rispettivi codici giuridici, o nelle carte costituzionali, disposizioni che fanno propri i principi di uguaglianza contenuti nelle convenzioni internazionali¹³⁸. Il Marocco ha ratificato la CEDAW nel 1993 (si ricorda che furono espresse delle riserve¹³⁹, alcune delle quali ritirate nel 2011¹⁴⁰), mentre ha atteso il 2022

¹³⁶ United Nations General Assembly, «Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women New York, 18 December 1979» (1979), <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women>.

¹³⁷ Pietro Pustorino, *Lezioni di Tutela Internazionale dei Diritti Umani* (Bari: Cacucci Editore, 2020).

¹³⁸ *Ibidem*

¹³⁹ La riserva è un istituto mediante il quale lo Stato manifesta la volontà di non accettare determinate clausole di un trattato multilaterale o di accettarle con alcune modifiche oppure secondo una determinata interpretazione; ne consegue che tra lo Stato autore della riserva e gli altri Stati contraenti l'accordo si forma solo per la parte non investita dalla riserva, laddove il trattato resta integralmente applicabile tra gli altri Stati [da Pietro Pustorino, *Lezioni di Tutela Internazionale dei Diritti Umani* (Bari: Cacucci Editore, 2020)].

¹⁴⁰ Il Marocco ha, per esempio, mantenuto le proprie riserve sull'articolo 2 della CEDAW, che sancisce l'uguaglianza tra i generi, sostenendo che fosse incompatibile con i precetti della religione musulmana, che riconoscono l'uguaglianza spirituale tra uomo e donna, ma li considerano portatori di caratteristiche e diritti diversi e complementari in tutti gli altri ambiti.

per ratificare il Protocollo addizionale alla Convenzione (*Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*), che permette al Comitato ONU sull'Eliminazione della Discriminazione contro le Donne di condurre indagini sullo status delle donne e sull'effettiva implementazione della legislazione necessaria per contrastarne la discriminazione negli Stati contraenti¹⁴¹. Nella medesima occasione, il Paese ha, inoltre, accettato i contenuti della DEVAW. Sulla base della norma consuetudinaria *pacta sunt servanda*, la ratifica di tali trattati impone al Marocco di rispettare tutte le norme contenute al loro interno, sia mediante l'astensione dall'adozione di comportamenti che violerebbero il trattato, sia agendo per prevenire e punire le eventuali violazioni da parte dei privati cittadini (si richiama il principio di *due diligence*, in virtù del quale lo Stato viene considerato responsabile anche degli atti di violenza di genere commessi da privati cittadini¹⁴²). Come riferisce l'International Commission of Jurists¹⁴³, il Comitato della CEDAW ha affermato che un'azione efficace contro la discriminazione delle donne non può prescindere da una serie di iniziative statali volte a eliminare tutte le pratiche e le consuetudini che perpetuano la nozione di inferiorità del sesso femminile e impediscano il raggiungimento dell'uguaglianza di genere.

È, pertanto, possibile valutare l'operato del Marocco e il livello di adeguamento agli standard internazionali, analizzando le disposizioni giuridiche dello Stato in materia di violenza di genere; in questo modo è possibile verificare se esse si allineino o, viceversa, risultino manchevoli rispetto ai parametri fissati dalle convenzioni internazionali di cui il Regno marocchino è ratificante.

In Marocco la norma più importante in materia di violenza di genere è la legge 103.13, approvata il 14 febbraio 2018. La legge, salutata con favore dalle associazioni femministe¹⁴⁴, mirava a sanare il vuoto legislativo in materia di violenza contro le donne, ma, nonostante le importanti innovazioni introdotte, numerose mancanze hanno impedito il raggiungimento di questo scopo. Benché, infatti, la legge introduca sanzioni maggiorate per alcuni crimini, come l'aggressione, l'omicidio involontario e l'abuso sessuale su persona minore o affetta da disabilità fisica o mentale qualora siano commessi dal coniuge o un familiare della vittima,

¹⁴¹ *Ibidem*

¹⁴² International Commission of Jurists, «Obstacles to Women's and Girls' Access to Justice for Gender-based Violence in Morocco», 2019.

¹⁴³ *Ibidem*

¹⁴⁴ Human Rights Watch, «Morocco: New Violence Against Women Law», 26 febbraio 2018, <https://www.hrw.org/news/2018/02/26/morocco-new-violence-against-women-law>.

Human Rights Watch¹⁴⁵ ha evidenziato la portata limitata del decreto, e, di conseguenza, la sua inadeguatezza nel creare un efficace sistema di tutela nei confronti delle donne vittime di violenza, in particolare di quante scelgono di denunciare.

Le problematiche rintracciate dalle associazioni femministe e per i diritti umani emergono fin dalle prime righe del decreto legislativo, contenenti la definizione delle diverse forme di violenza criminalizzate dal sistema giuridico marocchino, ovvero:

- Violenza contro le donne, definita come “ogni atto materiale, morale o di carattere omissivo basato sulla discriminazione di genere che causa danni fisici, psicologici, sessuali, o economici a una donna”¹⁴⁶;
- Violenza fisica, ovvero “ogni atto, anche di carattere omissivo, che mina o potrebbe minare la salute fisica di una donna”¹⁴⁷;
- Violenza sessuale, definita come “ogni azione, discorso o atto di sfruttamento che oltraggia l’inviolabilità di una donna”¹⁴⁸;
- Violenza psicologica, ovvero “ogni atto che mina la dignità, libertà e serenità di una donna o sia finalizzato a minacciarla e intimidirla”¹⁴⁹;
- Violenza economica.

Come appare evidente, per quanto riguarda il reato di stalking, vengono contemplati solo i casi in cui le molestie hanno carattere dichiaratamente sessuale. Secondariamente, il Codice Penale marocchino definisce lo stupro come “l’atto mediante il quale un uomo ha rapporti sessuali con una donna contro la sua volontà”¹⁵⁰, scegliendo, così, di tralasciare tutti quei casi in cui la violenza sessuale non avviene mediante la costrizione a un rapporto sessuale completo, ma si concretizza in forme diverse, e i casi di violenza subiti da persone di sesso non femminile. Questa condotta viene, inoltre, classificata come reato contro la morale, e non contro la persona¹⁵¹. In aggiunta, la criminalizzazione delle relazioni extraconiugali, sancita

¹⁴⁵ *Ibidem*

¹⁴⁶ Royaume du Maroc, Ministère de La Justice, «Zahīr šarīf raqm 1.18.19 šādir fī 5 ġumādī al-’āhira 1439 (22 fibrāyr 2018) bi-tanfīd al-qānūn raqm 103.13 al-muta’allaq bi-muḥāraba al-’unf ḍidda al-nisā’», 103.13 § (2018), traduzione dall’arabo a cura dell’autrice.

¹⁴⁷ *Ibidem*

¹⁴⁸ *Ibidem*

¹⁴⁹ *Ibidem*

¹⁵⁰ Royaume du Maroc, Ministère de La Justice, « Code Pénal - Version consolidée en date du 2 Septembre 2021 » (2021), art. 486.

¹⁵¹ International Commission of Jurists, «Obstacles to Women’s and Girls’ Access to Justice for Gender-based Violence in Morocco».

dagli articoli 490-93 del Codice penale, scoraggia dal denunciare le donne che subiscono violenza sessuale nell'ambito di rapporti sentimentali non disciplinati dal vincolo del matrimonio, arrivando persino a favorire il verificarsi di reati di questo tipo. Da un lato, infatti, gli aggressori sono consapevoli che una percentuale molto ridotta delle vittime sceglierà di andare incontro alla gogna sociale che la denuncia dell'abuso subito comporterebbe, dall'altro, la minaccia di rendere pubblica la relazione clandestina è un importante strumento di ricatto nei confronti della vittima¹⁵². In aggiunta, le donne che denunciano di aver subito abusi durante rapporti sessuali extramatrimoniali rischiano di essere accusate di fornicazione, nel caso in cui, per esempio, non riescano a dimostrare che il rapporto non sia stato consenziente. Per quanto riguarda lo stupro coniugale, esso non è espressamente criminalizzato, come invece è raccomandato dalle Nazioni Unite¹⁵³, e alcuni esempi raccolti dall'International Commission of Jurists¹⁵⁴ fanno emergere come la giurisprudenza tenda a non condannare i rapporti sessuali forzati tra moglie e marito come stupro, facendo proprie le convinzioni culturali secondo cui, per un uomo sposato, l'accesso ai rapporti sessuali sia un diritto. L'unica eccezione rilevante è rappresentata dai rapporti anali od orali, che in alcuni casi, sono stati effettivamente perseguiti secondo l'articolo 486 del Codice Penale. Infine, la giurisprudenza marocchina discrimina le vittime di stupro sulla base della loro verginità: l'articolo 488 del Codice Penale introduce, infatti, sanzioni aggravate per gli uomini che, commettendo un atto di stupro, causano la perdita della verginità nella vittima.

In terzo luogo, riferisce l'ONG marocchina MRA – Mobilising for Rights Associates¹⁵⁵, la legge non è stata in grado di creare una procedura univoca e definita che gli organi della giustizia – giudici, tribunali e corpi di polizia – devono seguire nel momento in cui ricevono una denuncia di violenza subita da parte di una donna, o degli standard a cui devono attenersi. Il risultato, commenta l'associazione, è che il comportamento degli stessi enti pubblici competenti ha l'effetto di scoraggiare le donne che desiderano presentare denuncia.

¹⁵² MRA Mobilising for Rights Associates e The Advocates for Human Rights, «Morocco's Compliance with the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women», 16 maggio 2022, pag. 6.

¹⁵³ United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, «Handbook for Legislation on Violence against Women», 2009, pag. 25.

¹⁵⁴ International Commission of Jurists, «Obstacles to Women's and Girls' Access to Justice for Gender-based Violence in Morocco», pag. 30-33.

¹⁵⁵ MRA Mobilising for Rights Associates e The Advocates for Human Rights, «Morocco's Compliance with the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women», pag. 8.

Ancora, la legge non stanziava fondi a favore di ricoveri per le vittime di violenza, strumento di comprovata utilità nella prevenzione della reiterazione del reato e, in generale, non affronta la questione della tutela delle donne che subiscono abusi nei contesti familiari e sono costrette a lasciarli, o desidererebbero farlo. In un Paese come il Marocco, dove la maggioranza della popolazione femminile non lavora e sussistono disparità in termini di remunerazione¹⁵⁶, le donne che non hanno i mezzi economici per lasciare il tetto coniugale o la dimora familiare in cui subiscono abusi sono numerose: una legislazione che non tenga conto di questo fatto non può che risultare inefficace nel combattere il fenomeno della violenza di genere. Inoltre, riferisce MRA¹⁵⁷, gli scarsi strumenti che sono effettivamente previsti dalla legge marocchina sono disponibili per la vittima solo in seguito all'avvio dell'azione penale, e non successivamente alla presentazione della denuncia. Dal momento che più del 60% delle controversie viene risolta prima della fase processuale – che il 38% degli esposti viene risolto grazie alla riconciliazione tra i coniugi, il 25% mediante una relazione scritta¹⁵⁸ - questi strumenti sono, all'atto pratico, disponibili a un numero molto limitato di vittime.

Infine, la legislazione marocchina riconosce, attraverso gli articoli 418 e 420 del Codice Penale, delle attenuanti a quanti causano lesioni o portano alla morte il coniuge, nel caso in cui quest'ultimo sia stato colto nell'atto di commettere adulterio. Tali scusanti, che sono estese anche al capofamiglia che scopre un membro della famiglia impegnato nel medesimo atto, possono essere invocate anche nel caso in cui la vittima delle lesioni o dell'omicidio sia la persona con cui il coniuge ha consumato l'atto sessuale illecito¹⁵⁹. Tale normativa crea, secondo le associazioni femministe¹⁶⁰, una vera e propria via di fuga per quanti si macchiano di delitti di "onore".

In aggiunta ai limiti appena esposti, la legislazione marocchina si caratterizza anche per la presenza di norme che discriminano apertamente le donne o permettono il loro abuso. Si pensi alla già citata possibilità per un minore di contrarre matrimonio, a cui la normativa del Paese non pone alcun limite in termini di età. Gli articoli 20 e 21 della Moudawwana, il Codice

¹⁵⁶ Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, « La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès ».

¹⁵⁷ MRA Mobilising for Rights Associates e The Advocates for Human Rights, «Morocco's Compliance with the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women».

¹⁵⁸ *Ibidem*

¹⁵⁹ Royaume du Maroc, Ministère de La Justice, « Code Pénal - Version consolidée en date du 2 Septembre 2021 » (2021).

¹⁶⁰ MRA Mobilising for Rights Associates e The Advocates for Human Rights, «Morocco's Compliance with the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women».

di famiglia, stabiliscono, infatti, che un giudice possa autorizzare il matrimonio di persone di età inferiore a 18 anni (il termine stabilito per contrarre liberamente matrimonio), nel caso in cui ritenga che la decisione sia motivata da ragioni e interessi comprovati, di cui però non viene fornita una definizione chiara¹⁶¹. Benché la normativa imponga, prima dell'enunciazione del verdetto, una perizia medica o un'indagine sociale, è difficile non darne una valutazione negativa, soprattutto alla luce del fatto che, come già evidenziato in precedenza¹⁶², la quasi totalità di queste unioni coinvolge minori di sesso femminile, e la maggior parte delle richieste di matrimonio di questo tipo sono approvate¹⁶³. Inoltre, la legge viene facilmente aggirata mediante la registrazione tardiva dei matrimoni. Soprattutto nei contesti rurali, è diffusa la pratica che prevede la celebrazione del matrimonio alla presenza del solo *imam*, che rende valida l'unione dal punto di vista religioso e sociale, mentre la registrazione presso gli uffici pubblici avviene solo dopo il raggiungimento della maggiore età da parte di entrambi i coniugi. Si può sostenere, pertanto, che la legislazione attualmente vigente non sia in grado di contrastare un fenomeno diffuso come quello del matrimonio minorile, sia a causa di una formulazione che non bandisce chiaramente la pratica, sia perché l'assenza di una definizione precisa delle ragioni comprovate che portano a un verdetto positivo lascia libertà decisionale assoluta ai singoli giudici, la cui opinione è, inevitabilmente, influenzata dalle norme e dai preconcetti culturali. Si tratta di quanto accaduto nel già menzionato caso di Amina Filali, i cui genitori, recatisi a sporgere denuncia per la violenza subita dalla figlia, erano stati invitati dallo stesso pubblico ministero a considerare la strada del matrimonio riparatore, benché la ragazza fosse, all'epoca, minorene¹⁶⁴.

Oltre a ciò, sussistono delle discriminazioni anche per quanto riguarda il matrimonio e l'accesso al divorzio. In primo luogo, il Codice di Famiglia vieta alle donne musulmane di contrarre matrimonio con una persona di fede diversa, mentre agli uomini musulmani è permesso anche sposare donne di fede cristiana o ebraica. Viene pertanto violato il diritto all'autodeterminazione sancito dalla DEVAW¹⁶⁵. Secondariamente, in linea con le norme

¹⁶¹ Royaume du Maroc, Ministère de La Justice, « Code de la Famille - Version consolidée en date 4 février 2016 » (2016).

¹⁶² CFR. Pag. 36

¹⁶³ The Advocates for Human Rights e MRA Mobilising for Rights Associates, «MOROCCO - Joint Stakeholder Report for the United Nations Universal Periodic Review, for the 41st Session of the Working Group on the Universal Periodic Review, November 2022».

¹⁶⁴ «Moroccans call for end to rape-marriage laws», *Al Jazeera*, 17 marzo 2012, sez. Human Rights, <https://www.aljazeera.com/news/2012/3/17/moroccans-call-for-end-to-rape-marriage-laws>.

¹⁶⁵ United Nations General Assembly, «Declaration on the Elimination of Violence against Women» (1993), art. 3, <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/ProfessionalInterest/eliminationvaw.pdf>.

religiose islamiche, viene ammessa la poligamia, nella forma specifica della poliginia: al di là delle valutazioni personali sulla pratica, e pur considerando che le tutele per le donne i cui mariti desiderino prendere una nuova moglie siano state incrementate nel 2004, non si può ritenere egualitario un contesto dove il diritto ad avere più coniugi viene riconosciuto solamente a una parte della popolazione. Per quanto riguarda il divorzio, se la Moudawwana sancisce, per gli uomini, il diritto a ottenere la cessazione del matrimonio qualsiasi contesto, le donne possono presentare istanza di divorzio solamente in presenza di sei condizioni:

- Violazione da parte del coniuge di una qualsiasi delle condizioni previste nell'atto di matrimonio;
- Aver subito danni (fisici, psicologici, materiali...);
- Mancato mantenimento da parte del coniuge;
- Assenza del coniuge;
- Vizio latente (ogni condizione del partner che impedisca i rapporti sessuali o ne possa causare il decesso entro un anno);
- Abbandono da parte del coniuge e astinenza dai rapporti sessuali¹⁶⁶.

Al di fuori di questi casi, una donna che desideri porre fine al proprio matrimonio, può presentare richiesta per l'annullamento del legame matrimoniale nel caso in cui anche il marito sia d'accordo. In alternativa, la dissoluzione del matrimonio viene concessa solo previo pagamento di una somma di denaro da parte della moglie. In aggiunta, la legge marocchina stabilisce che prima di procedere allo scioglimento di un legame matrimoniale, il tribunale debba convocare entrambi i coniugi per tentare la strada della riconciliazione¹⁶⁷: si tratta di un'esperienza potenzialmente traumatica per una donna che ha subito violenza da parte del coniuge, e che la espone al rischio di subire ulteriori abusi o pressioni finalizzate al ritiro della richiesta di divorzio.

Risulta evidente da quanto esposto che la legislazione marocchina in materia di diritti delle donne e contrasto alla discriminazione e alla violenza di genere è manchevole sotto molti aspetti. I limiti di queste regolamentazioni si palesano ulteriormente se si tiene conto del fatto che il Marocco è tra gli Stati che hanno ratificato la CEDAW. Non stupisce, pertanto, che il

¹⁶⁶ Royaume du Maroc, Ministère de La Justice, Code de la Famille - Version consolidée en date 4 février 2016, art. 98.

¹⁶⁷ Royaume du Maroc, Ministère de La Justice, art. 81.

Paese continui a ricevere raccomandazioni relative ai diritti delle donne nell'ambito delle *Universal Periodic Reviews*, una verifica che il Consiglio dei Diritti Umani delle Nazioni Unite (*Human Rights Council*) conduce ogni cinque anni in relazione allo status dei diritti umani nei diversi Stati del mondo. Le indagini del Consiglio si basano su report inviati dai singoli Paesi e su documenti inviati dalle diverse ONG per i diritti umani che hanno status consultivo presso le Nazioni Unite¹⁶⁸. Nel 2017, il Marocco ha ricevuto 191 raccomandazioni, 44 delle quali sono state rifiutate; la maggior parte di esse era relativa alla disuguaglianza di genere e alla discriminazione delle donne operata dalla legislazione del Paese¹⁶⁹.

In base a quanto detto, è possibile concludere che, nonostante gli innegabili passi in avanti compiuti dal Marocco in relazione ai diritti delle donne, ancora oggi nel Paese permane in vigore una legislazione discriminatoria che penalizza la popolazione femminile e non risulta efficace nel contrastare il fenomeno della violenza di genere.

4.3. Denunciare la violenza contro le donne

Secondo la normativa vigente, il percorso per denunciare una violenza subita prevede i seguenti passi¹⁷⁰. In primo luogo, la vittima deve sporgere denuncia, rivolgendosi alla Polizia Giudiziaria, a un Pubblico Ministero o a un giudice. La Polizia provvede, a questo punto, alle indagini preliminari, che devono essere sempre documentate, sia che siano state avviate *proprio motu*, sia che si sia ricevuta indicazione da un Pubblico Ministero¹⁷¹. Tra il momento in cui la denuncia perviene alla Polizia e l'avvio dell'indagine, intercorre un lasso di tempo prolungato, durante il quale i querelanti devono rilasciare una testimonianza orale dei fatti e ottenere un referto medico che corrobora la loro posizione. In seguito, l'imputato viene citato in giudizio e sottoposto a interrogatorio, i cui risultati sono trasmessi alla Procura Generale, che esamina i fascicoli e conduce indagini più approfondite, per decidere se procedere con un'azione penale o archiviare il caso per insufficienza di prove. È necessario tenere presente che la legislazione marocchina richiede l'avvio di un'indagine penale solo nel caso in cui la violenza di genere subita sia classificata come "reato grave", e non come "reato minore" –

¹⁶⁸ Pustorino, *Lezioni di Tutela Internazionale dei Diritti Umani*.

¹⁶⁹ The Advocates for Human Rights e MRA Mobilising for Rights Associates, «MOROCCO - Joint Stakeholder Report for the United Nations Universal Periodic Review, for the 41st Session of the Working Group on the Universal Periodic Review, November 2022», pag. 2.

¹⁷⁰ International Commission of Jurists, «Morocco: Ensuring the Effective Investigation and Prosecution of Sexual and Gender-Based Violence Against Women and Girls» (Ginevra, 2017), pag. 9-11.

¹⁷¹ *Ibidem*

categoria cui, per esempio, vengono ricondotti l'aggressione premeditata e l'abuso sessuale su minore senza ricorso alla violenza¹⁷². Nel caso in cui il Procuratore decida di porre fine all'azione legale, è invitato a discutere la decisione con le vittime e illustrare le altre opzioni disponibili, come il ricorso ad azioni legali civili. In caso contrario, il fascicolo relativo al caso viene trasmesso al tribunale in cui avrà sede il processo¹⁷³. La fase processuale si conclude con l'emissione della sentenza, che può avvenire anche molto tempo dopo la prima udienza.

Le difficoltà che le vittime possono incontrare nel corso di questo processo sono molte. In primo luogo, come ha riferito Human Rights Watch in una lettera aperta¹⁷⁴ inviata, nel 2016, al governo marocchino, numerose denunce e segnalazioni da parte di donne vittime di violenza, soprattutto nel contesto familiare, non sono state raccolte dagli organi pubblici competenti, abbandonando le vittime a se stesse e ai propri aguzzini. Numerose sono le testimonianze raccolte dall'ONG di donne e ragazze che, dopo aver manifestato la volontà di denunciare un partner violento, sono state invitate dalla Polizia a tornare a casa per non ledere l'onore del compagno, nel sospetto di essere le reali responsabili del fatto, oppure informate che, in assenza di testimoni oculari, non sarebbe stato possibile procedere a un'azione penale, o, ancora, invitate a recarsi di persona dal Pubblico Ministero per sottoporgli lui la questione, senza, peraltro, fornire gli strumenti economici necessari. Oltre a ciò, Human Rightst Watch ha raccolto diverse segnalazioni relative al mancato avvio, da parte della Polizia, di indagini accurate: molte vittime hanno riferito che, a seguito della denuncia, non era stato effettuato alcun sopralluogo dove si era consumata la violenza, e non erano state raccolte le dichiarazioni dei vicini di casa che avevano assistito al fatto¹⁷⁵. Infine, dai racconti delle donne marocchine emerge una realtà caratterizzata dalla diffusione della corruzione: in molti degli episodi raccontati, gli agenti di Polizia hanno esatto un pagamento di denaro prima di procedere con l'indagine, anche in presenza di un'ingiunzione del Pubblico Ministero. In molte hanno riferito che tali richieste le hanno spinte a desistere dal loro intento, dal momento che non avevano i mezzi economici necessari a soddisfarle.

¹⁷² International Commission of Jurists, «Obstacles to Women's and Girls' Access to Justice for Gender-based Violence in Morocco», pag. 25-26.

¹⁷³ *Ibidem*

¹⁷⁴ Human Rights Watch, «Letter from Human Rights Watch to the Government of Morocco on Domestic Violence Law Reforms», 16 febbraio 2016, <https://www.hrw.org/news/2016/02/16/letter-human-rights-watch-government-morocco-domestic-violence-law-reforms>.

¹⁷⁵ *Ibidem*

Secondariamente, come riferito in precedenza, per l'emissione di una sentenza è necessario che la vittima ottenga un certificato medico che attesti le violenze subite. Tale disposizione non solo contravviene le indicazioni delle Nazioni Unite, secondo cui la giurisprudenza degli Stati dovrebbe ammettere la possibilità di emettere una condanna esclusivamente sulla base della testimonianza della vittima¹⁷⁶, ma risulta anche discriminatoria. In primo luogo, non si tiene conto del fatto che molte forme di violenza, come quella psicologica ed economica, e, spesso, quella sessuale, non lasciano tracce sul corpo della vittima, e del fatto che le lesioni possono guarire nel lasso di tempo che intercorre tra la violenza e l'esame da parte del medico. Secondariamente, non vengono prese in esame le disparità che sussistono tra le diverse regioni del Paese in termini di accesso alla sanità e vicinanza agli ospedali. Per le donne residenti nelle aree rurali, lontane dalle grandi città, recarsi in una struttura sanitaria abilitata a rilasciare il certificato richiesto dalle autorità giudiziarie impone costi elevati in termini di tempo e denaro, che spingono molte vittime ad abbandonare i loro intenti. Da un lato, infatti, intraprendere un viaggio così lungo le esporrebbe al rischio che il partner violento scopra le loro intenzioni, e, dall'altro, implicherebbe l'utilizzo risorse di economiche cui molte donne non hanno accesso, e che raramente gli ufficiali di Polizia forniscono¹⁷⁷. Come riferisce Emily Atieh:

“This allows a large number of perpetrators to escape the law, as well as portrays a privileging of physical violence that leaves visible marks by the state that ignores all other tactics of violence, including verbal, psychological, or sexual abuse, among others¹⁷⁸”.

In terzo luogo, gli avvocati che operano nei tribunali marocchini hanno riferito che il numero di procedimenti penali che termina con una condanna è molto basso, perché, frequentemente, i giudici ritengono che le prove presentate non siano sufficienti per portare a tale esito¹⁷⁹. Riferisce l'International Committee of Jurists che non è raro assistere a processi in cui i giudici manifestano la tendenza ad attribuire la colpa dell'accaduto alle vittime, i cui abusi sarebbero stati dovuti a comportamenti “rischiosi”. È quanto accaduto in un tribunale di Beni Mellal, in un processo relativo al sequestro e allo stupro di una ragazza da parte di un

¹⁷⁶ United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, «Handbook for Legislation on Violence against Women», pag. 42.

¹⁷⁷ Human Rights Watch, «Letter from Human Rights Watch to the Government of Morocco on Domestic Violence Law Reforms».

¹⁷⁸ Emily Atieh, «Through the eyes of Lawyers and Advocates: Navigating the Court System for Women Impacted by Domestic Violence in Morocco», *Independent Study Project (ISP) Collection* 3415 (2021): 2–28.

¹⁷⁹ Human Rights Watch, «Letter from Human Rights Watch to the Government of Morocco on Domestic Violence Law Reforms».

gruppo di coetanei. Dal momento che la vittima era salita volontariamente sulla macchina di uno degli aggressori, che l'aveva poi colpita, segregata in una capanna, minacciata con un coltello e, infine, violentata, il giudice ha ritenuto che avesse, implicitamente, dato il suo consenso ai fatti successivi al suo ingresso nell'abitacolo¹⁸⁰. In altri casi, in cui il processo si è concluso con l'effettiva emissione di una sentenza di condanna, la sanzione è stata ridotta dal riconoscimento di una serie di attenuanti, come la decisione dell'imputato di sposare la vittima o la "situazione sociale" dello stesso¹⁸¹. Si tratta di quanto accaduto nella Corte di Appello di Qnaitara, nella vicenda relativa alla segregazione e allo stupro di una ragazza, costretta con la forza a seguire l'imputato nella sua dimora e ad avere un rapporto sessuale. Benché la vittima avesse fornito un certificato medico a sostegno della propria versione dei fatti, e lo stesso imputato avesse confessato la violenza, la Corte ha comminato una sentenza di quattro anni, giudicando la pena prevista dal Codice Penale (la reclusione da cinque a dieci anni per ciascuno dei tre capi d'accusa applicabili) troppo severa rispetto al fatto commesso¹⁸². Esempi come questi dimostrano quanto l'assenza di linee guida precise per quanto riguarda la condanna di quanti si rendono autori di reati di violenza contro le donne, e i *bias* culturali degli ufficiali giudiziari, possano influenzare negativamente le possibilità che una donna vittima di abusi ottenga giustizia, così come quanto pervasive siano tutt'oggi le credenze secondo cui la violenza sia, in qualche modo, imputabile alla vittima stessa.

4.4. Conclusione

Quanto presentato nel corso di questo capitolo permette di mettere in luce come il sistema giuridico e l'apparato legislativo del Marocco risentano fortemente degli stereotipi culturali associati alle donne. Questa influenza non solo impedisce al sistema giuridico marocchino di tutelarle efficacemente, ma contribuisce alla loro discriminazione. Inevitabilmente, ciò influenza negativamente il fenomeno della violenza di genere, tanto nella sua incidenza quanto nella sua percezione. Nonostante i passi in avanti realizzati negli ultimi anni, la giurisprudenza marocchina risulta ancora molto lontana rispetto agli standard internazionali, rappresentati dalla CEDAW e dalle linee guida ONU per la codifica di un corpus giuridico che eserciti la massima tutela nei confronti della popolazione femminile. Benché,

¹⁸⁰ International Commission of Jurists, «Morocco: Ensuring the Effective Investigation and Prosecution of Sexual and Gender-Based Violence Against Women and Girls», pag. 19.

¹⁸¹ International Commission of Jurists, pag. 26-28.

¹⁸² *Ibidem*

come spesso si afferma, cambiare le leggi sia facile, ma cambiare le menti sia difficile, si ritiene che una legislazione maggiormente incisiva e attenta alle questioni di genere sarebbe un importante propulsore per un cambiamento a livello culturale. Pertanto, si auspica che, grazie anche al contributo delle organizzazioni femministe attive in seno alla società civile marocchina, questo cambiamento possa essere realizzato nel più breve tempo possibile.

5. Le risposte della società civile alla violenza di genere

5.1. Introduzione

Quanto presentato nel capitolo precedente rende chiaro come il sistema giuridico marocchino non sia in grado di tutelare in maniera efficace le donne vittime di violenza, a causa di legislazioni discriminatorie ed eccessivamente indulgenti che permettono il perpetrarsi di situazioni di abuso ai danni della popolazione femminile. Per porre rimedio alle incertezze e ai limiti del sistema statale, si sono diffuse, in Marocco, numerose associazioni della società civile (*civil society organisations*, CSOs) il cui operato mira a riempire le aree lasciate vuote dalla gestione statale del fenomeno della violenza di genere. Nei paragrafi successivi verranno illustrate le iniziative di quattro associazioni che promuovono i diritti delle donne e la lotta alla violenza di genere: l'Union Féministe Libre (UFL), MRA – Mobilising for Rights Associates, l'Union Nationale des Femmes (UNFM) e l'associazione INSAF.

Nata per iniziativa di Nidal Azhary, ancora oggi alla guida dell'associazione, l'Union Féministe Libre si definisce “a feminist and intersectional NGO created in 2016, the first one in Morocco to fight against all forms of violence based on gender and sexuality¹⁸³” e “une association de jeunes féministes, basée au Maroc, et souhaitant œuvrer à l’émancipation des femmes tant en milieu rural qu'en milieu urbain¹⁸⁴”. Il suo obiettivo principale, perseguito tramite il *lobbying* e l'attivismo sui social e nelle piazze, è l'eliminazione di ogni forma di discriminazione basata sul genere e sull'orientamento sessuale, ma non mancano importanti iniziative di tutela delle vittime di violenza. In particolare, l'associazione ha attivato una collaborazione con avvocati locali per garantire assistenza legale alle vittime di abusi e discriminazioni¹⁸⁵, mentre nel 2018 ha lanciato il sito *Manchoufouch*¹⁸⁶, una piattaforma attraverso cui è possibile denunciare qualsiasi tipo di violenza, molestia o discriminazione basata sul genere, sull'orientamento sessuale o l'identità di genere.

¹⁸³ «L'Union Féministe Libre - UFL - 2016, الاتحاد النسائي الحر», L'Union Féministe Libre - UFL - الاتحاد النسائي الحر.

¹⁸⁴ *Ibidem*

¹⁸⁵ Informazione desunta da conversazioni personale dell'autrice con i membri dell'associazione.

¹⁸⁶ « “Manchoufouch”, la nouvelle appli pour dénoncer le harcèlement sexuel », *Le Site Info*, 21 marzo 2018, <https://www.lesiteinfo.com/maroc/maroc-manchoufouch-lappli-pour-denoncer-le-harcèlement-sexuel/>.

L'associazione MRA, dalla parola araba per "donna", è una ONG internazionale attiva in tutto il Maghreb che nasce nel 2013, per iniziativa di Stephanie Willman Bordat e Saida Kouzzi. Sul proprio sito, l'associazione spiega in questo modo la propria missione:

Our mission is to contribute to changes in four domains – legal, structural, cultural and relational – to promote women’s human rights. We work for grassroots micro-level changes in behaviors and practices to support our activism for macro level reform initiatives. [...] We collaborate primarily with youth-led NGOs, lawyers and other activists located in a diversity of sites across the country outside of the traditional capitals. In efforts to decentralize and horizontalize the women’s movement, we support groups working in underserved areas including shantytowns, rural villages and popular urban neighborhoods, with both Arabic and Amazigh speaking communities¹⁸⁷”.

A differenza dell'Union Féministe Libre, il cui operato si svolge prettamente nella dimensione nazionale e, in alcuni casi, regionale, MRA adotta una prospettiva internazionale, collaborando frequentemente con associazioni non marocchine e partecipando, per esempio, alle Universal Periodic Reviews delle Nazioni Unite. Oltre a ciò, l'ONG ha all'attivo progetti di ricerca, finalizzati a indagare l'effettivo status delle donne in Marocco, e programmi di sensibilizzazione, insegnamento e tutoraggio per ONG locali, che si traducono, per esempio, nella pubblicazione di guide e brevi manuali in cui sono contenute le informazioni ritenute necessarie per le associazioni che desiderino operare nel campo dei diritti delle donne.

L'Union Nationale des Femmes nasce, invece, nel 1969, per volontà del sovrano Hassan II, ed è oggi presieduta dalla principessa Lalla Meryem. L'associazione ambisce a rafforzare il ruolo delle donne nel Paese affinché possano raggiungere la piena emancipazione

“economicamente e socialmente, attraverso un contributo attivo ed efficace ai vari programmi e progetti volti a sostenere le donne e le ragazze vittime di violenza e a incoraggiare le iniziative femminili nel campo economico sociale e la solidarietà locale e regionale, al fine di ridurre le disuguaglianze e conseguire uno sviluppo equilibrato e sostenibile¹⁸⁸”.

L'UNFM gode dello status di pubblica utilità, un titolo che il governo marocchino riconosce ad alcune associazioni della società civile, e lavora a stretto contatto con istituzioni statali come ministeri ed enti pubblici. Anche all'associazione INSAF, nata nel 1999, a partire dal 2002 è

¹⁸⁷ MRA Mobilising for Rights Associates, «About Us - Background», 2013, <https://mrawomen.ma/about-us/background/>.

¹⁸⁸ Union Nationale des Femmes, « Qui sommes-nous ? », consultato 9 febbraio 2023, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id201901071000>. Traduzione a cura dell'autrice.

stato riconosciuto il medesimo status¹⁸⁹. A differenza delle due associazioni precedenti, l'UNFM e INSAF dedicano meno attenzione alle attività di *lobbying* e monitoraggio dell'operato del governo – nel corso del capitolo si tenterà di spiegare perché – mentre numerosi sono i progetti di assistenza materiale alle donne e alle vittime di violenza.

A fronte di obiettivi e finalità condivisi, le quattro associazioni differiscono per quanto riguarda il contesto in cui svolgono il proprio attivismo e alcune delle strategie che adottano. Nelle pagine successive, a seguito di una rapida introduzione al concetto di organizzazione non governativa, al ruolo che tali associazioni ricoprono e ai potenziali fattori di criticità, saranno illustrate nel dettaglio alcune delle iniziative da esse lanciate.

5.2. Le organizzazioni non governative: definizione e criticità

Tra le principali CSOs che, a livello internazionale, operano per tutelare i gruppi sociali più svantaggiati, spiccano le organizzazioni non governative, enti senza scopo di lucro che, in maniera indipendente rispetto agli attori statali, perseguono obiettivi di carattere sociale finalizzati allo sviluppo¹⁹⁰. Benché le organizzazioni non governative siano proliferate soprattutto dopo il crollo del Muro di Berlino¹⁹¹, già nello Statuto delle Nazioni Unite del 1945 si trova una definizione del concetto di ONG che ricalca il modo in cui esso è inteso oggi. All'articolo 71 viene, infatti, indicato che il Consiglio Economico e Sociale dell'ONU può avvalersi della consulenza di associazioni non governative in materia di tutela dei diritti¹⁹², illustrando quello che tutt'ora è il principale ambito di azione delle ONG. Tuttavia, ancora oggi si segnala l'assenza di una definizione giuridica condivisa dalla comunità internazionale, e ciò impedisce di qualificare in maniera chiara le organizzazioni non governative: negli Stati Uniti, per esempio, ogni organizzazione della società civile viene considerata una ONG, senza particolari distinzioni¹⁹³. In ogni caso, le organizzazioni non governative sono generalmente definite come associazioni senza scopo di lucro che nascono su iniziativa della società civile e

¹⁸⁹ Association INSAF, «Association INSAF - À-propos», consultato 9 febbraio 2023, <https://insaf.ma/association-insaf/>.

¹⁹⁰ Claudio Cerreti, Matteo Marconi, e Paolo Sellari, *Spazi e poteri. Geografia politica, geografia economica, geopolitica*. (Roma-Bari: Laterza, 2019), par. 8.4.

¹⁹¹ *Ibidem*

¹⁹² United Nations General Assembly, «United Nations Charter, Chapter X: The Economic and Social Council» (1945), <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-10>.

¹⁹³ U.S. Department of State - Bureau of Democracy, Human Rights and Labour, «Non-Governmental Organizations (NGOs) in the United States», 20 gennaio 2017, <https://www.state.gov/j/drl/rls/fs/2017/266904.htm>.

operano in maniera indipendente rispetto agli Stati, da cui possono, tuttavia, ricevere fondi. Una prima classificazione delle ONG permette di distinguere tra organizzazioni nazionali, che agiscono in un solo Paese, e organizzazioni internazionali, il cui operato si estende attraverso i confini nazionali. Secondariamente, le ONG vengono classificate sulla base del loro obiettivo e del loro campo di azione. Vi sono, quindi, organizzazioni per i diritti umani, per il miglioramento della condizione della donna, per la tutela dell'ambiente, *et cetera*.

Risulta rilevante evidenziare che, tendenzialmente, agli occhi dell'opinione pubblica le organizzazioni non governative godono di una buona reputazione, basata sulla convinzione che esse siano in grado di sopperire efficacemente alle mancanze degli Stati. Per esempio, le ONG appaiono come gli interlocutori più affidabili nei Paesi caratterizzati da sistemi di governance deboli e piagati dalla corruzione. In questi casi, riferisce Suparna Chaundry¹⁹⁴, le organizzazioni non governative divengono la meta privilegiata di investimenti e aiuti internazionali, in quanto si ritiene che, tramite loro, il denaro venga gestito in maniera più efficace ed efficiente. Tale percezione positiva del ruolo delle ONG, riferisce la studiosa¹⁹⁵, pertiene in particolare alle società dei Paesi occidentali, che considerano l'operato delle organizzazioni non governative fondamentale per lo sviluppo della democrazia negli Stati guidati da regimi autoritari.

È, tuttavia, necessario sottolineare che le attività delle ONG possono avere anche delle ripercussioni negative per le società e i Paesi in cui si svolgono. In primo luogo, come ricorda Tereza Raková¹⁹⁶, le organizzazioni non governative, pur operando autonomamente rispetto agli Stati in cui nascono, sono comunque influenzate dalle ideologie e dalle concezioni culturali in essi diffuse, di cui frequentemente diventano promotrici. Tale situazione acquisisce rilevanza soprattutto nell'eventualità in cui le organizzazioni operino al di fuori dello Stato di origine. Come, infatti, ricorda Pustorino nel mondo non si trova uniformità per quanto riguarda i sistemi valoriali, e ciò coinvolge anche gli stessi diritti umani, il cui valore universale non deve essere inteso in termini assoluti¹⁹⁷. Questo limite naturale emerge, per esempio, dalla dichiarazione di Bangkok del 1993, adottata da alcuni Paesi asiatici, all'interno della quale si afferma che i

¹⁹⁴ Suparna Chaundry, «The Assault on Civil Society: Explaining State Crackdown on NGOs», *International Organization* 76, fasc. 3 (2022): 549–90.

¹⁹⁵ *Ibidem*

¹⁹⁶ Tereza Raková, «Advocating Human Rights: The Case of Freedom of Expression in Morocco» (Brno, Masaryk University, 2014), pag. 15-16.

¹⁹⁷ Pietro Pustorino, *Lezioni di Tutela Internazionale dei Diritti Umani*, pag. 14-15.

diritti umani devono essere contestualizzati tenendo conto delle peculiarità locali e dei diversi retroterra storici, culturali e religiosi¹⁹⁸. Pertanto, una ONG che operi in un Paese diverso rispetto a quello di origine potrebbe basare il proprio agire su paradigmi culturali differenti rispetto a quelli locali, rischiando tanto di generare incomprensioni, quanto di tentare, anche in maniera inconscia, di imporre i propri valori sulla comunità locale. Oltre a ciò, le ONG, anche le più piccole, risentono fortemente del discorso internazionalista delle Nazioni Unite, a sua volta di matrice americana e occidentale e, pertanto, privo di valenza universale. Come evidenzia Jeremy Gunn:

“From the beginning, the UDHR [Universal Declaration of Human Rights] has been challenged as having [...] emerged from the Enlightenment and European and American declarations of rights. The roots of the UDHR, according to Baroody and others, are found not in the traditions and religions of Asia, the Muslim world, or Africa. Rather, Westerners selected some of their own peculiar values, renamed them “universal,” and thereafter promoted them as if they were the common sentiments and values of mankind¹⁹⁹”.

L'autore ricorda come, fin dalla sua introduzione, la Dichiarazione universale dei diritti umani sia stata accusata di particolarismo culturale, in quanto legata a un'impostazione culturale occidentale. Per esempio, il documento è stato ritenuto eccessivamente individualistico, in quanto considera l'individuo l'elemento fondante della società, e non, per esempio, la famiglia, orientato ai diritti, tralasciando invece i doveri, e laico. Rappresentati statali e attori culturali provenienti da diverse aree del mondo, in particolar modo da Paesi musulmani, arabi e asiatici, hanno sottolineato come alcuni contenuti della dichiarazione siano incompatibili con i valori delle proprie culture²⁰⁰. Per esempio, la concezione di uguaglianza tra uomini e donne, che impone agli Stati di adottare il medesimo trattamento nei loro confronti, è stata ritenuta incompatibile con il principio sharaitico che prevede che i lasciti ereditari siano distribuiti in maniera diseguale tra uomini e donne. Nonostante ciò, riferisce Matteo Marconi²⁰¹, le organizzazioni non governative sono portate a fare propri gli standard delle principali organizzazioni internazionali che operano nel campo dei diritti umani, tra cui spiccano, in primo luogo, le Nazioni Unite, nella misura in cui ciò le facilita nell'accesso ai finanziamenti e nell'ottenimento di riconoscimento a livello internazionale. Tuttavia, come è

¹⁹⁸ *Ibidem*

¹⁹⁹ T. Jeremy Gunn, «Do Human Rights Have a Secular, Individualistic & Anti-Islamic Bias?», *Dædalus, Journal of the American Academy of Arts & Sciences. Religion & Democracy* 149, fasc. 3 (2020): 148–69.

²⁰⁰ *Ibidem*

²⁰¹ Claudio Cerreti, Matteo Marconi, e Paolo Sellari, *Spazi e poteri. Geografia politica, geografia economica, geopolitica*, par. 8.4.

stato evidenziato, tali influenze culturali non hanno valore universale, e possono dare luogo ad attriti con le comunità dei Paesi in cui si esercita l'operato delle ONG. Per queste ultime, l'arrivo di organizzazioni culturali straniere che hanno fatto proprio il messaggio delle Nazioni Unite può significare un tentativo di imposizione di valori culturali alieni.

Secondariamente, le organizzazioni non governative possono divenire strumenti per raggiungere obiettivi di politica estera che pertengono ai loro Paesi di origine. Si tratta di quanto emerge, per esempio, dalle dichiarazioni di Colin Powell, Segretario di Stato americano nel 2001, il quale, in un articolo del New York Times, definisce il ruolo politico delle ONG:

“Just as surely as our diplomats and military, American NGOs are out there serving and sacrificing on the front lines of freedom. NGOs are such a force multiplier for us, such an important part of our combat team”²⁰².”

Nel medesimo articolo sono riportate anche le parole di Andrew S. Natsios, all'epoca amministratore di USAID, l'Agenzia degli Stati Uniti per lo Sviluppo Internazionale, il quale afferma che ogni organizzazione che riceva fondi statali debba essere considerata “uno strumento del governo americano²⁰³”. Di conseguenza, come sintetizza efficacemente Matteo Marconi, le ONG possono rappresentare “una proiezione spaziale dell'Occidente²⁰⁴”. Di tale circostanza può essere un esempio il fenomeno delle “rivoluzioni colorate”, una serie di movimenti di protesta sviluppatasi nei primi anni del XXI secolo contro i governi illiberali e filorussi di alcuni Stati ex-sovietici. Nel corso di tali sollevazioni popolari, che videro i manifestanti invocare l'avvento di sistemi politici democratici ed esprimere sostegno per candidati filooccidentali, le ONG occidentali presenti nel territorio, a loro volta promotrici di ideali democratici, hanno finito per ricoprire un ruolo politico di primaria importanza²⁰⁵, spingendo il presidente russo Putin a parlare di un tentativo occidentale di “soggiogare la Russia”, attuato attraverso le ONG²⁰⁶. Al di là delle valutazioni circa la veridicità di questa dichiarazione, essa risulta comunque interessante in quanto illustra chiaramente come le organizzazioni non governative possano divenire efficaci strumenti attraverso cui raggiungere

²⁰² John S. Burnett, «In the Line of Fire», *The New York Times*, 4 agosto 2004, <https://www.nytimes.com/2004/08/04/opinion/in-the-line-of-fire.html>.

²⁰³ *Ibidem*

²⁰⁴ Claudio Cerreti, Matteo Marconi, e Paolo Sellari, *Spazi e poteri. Geografia politica, geografia economica, geopolitica*, par. 8.4.

²⁰⁵ *Ibidem*

²⁰⁶ Darya Korsunskaya, «Putin says Russia must prevent “color revolution”», *Reuters*, 20 novembre 2014, <https://www.reuters.com/article/us-russia-putin-security-idUSKCN0J41J620141120>.

precisi obiettivi di politica estera, per esempio spingendo la popolazione a ribellarsi contro regimi considerati “scomodi”.

In terzo luogo, sottolinea Tereza Raková, l’operato delle ONG può avere effetti negativi per quanto riguarda lo sviluppo dei diritti umani, e mettere lo Stato in condizione di rendersi autore di ulteriori violazioni ai danni della popolazione²⁰⁷. L’autrice sostiene che, per alcuni Paesi, la firma o la ratifica di trattati internazionali in materia di diritti umani, sponsorizzate dalle ONG attive nel territorio, rappresentino l’occasione per intensificare le repressioni e le violazioni, nella misura in cui li rendono meno suscettibili alle pressioni internazionali. Ciò accade per diverse ragioni. In primo luogo, come ricorda Eric Neumayer²⁰⁸, è frequente che le norme contenute negli accordi pattizi relativi ai diritti umani non siano interpretate come degli obblighi stringenti da rispettare nel presente, bensì come degli obiettivi da realizzare nel lungo termine. Pertanto, gli standard fissati dalle numerose convenzioni ONU in materia di diritti umani, rappresentano dei traguardi verso cui gli Stati ratificanti dovrebbero tendere nel tempo, e il mancato adeguamento non è dovuto tanto a una scelta deliberata da parte dei governi, quanto all’assenza delle condizioni necessarie perché tale adeguamento si verifichi. Come sintetizza Neumayer “noncompliance is not [viewed as] an enforcement [problem] but a management problem²⁰⁹.” Tale prospettiva può, però, giustificare le violazioni dei diritti umani da parte degli Stati, poiché esse vengono considerate l’esito di una condizione di minore sviluppo sociale, e non il risultato di precise scelte governative. Secondariamente, il crescente numero di Stati che aderiscono ai trattati sui diritti umani rende difficoltose le stesse attività di vigilanza sul rispetto di tali norme da parte delle Nazioni Unite. Come sottolineato nel 2013 dallo stesso Alto Commissario per i Diritti Umani, Navi Pillay:

“[The United Nations’] human rights treaty bodies can feel proud of a number of measurable achievements. But [...] the system is at great risk of faltering because growing demand for it is overwhelming the way it is currently designed. And [...] beefing up the treaty body system [...] takes money, and it is a job for many different parties. [...] Here is the situation confronting us. The sheer number of States that have ratified human rights treaties has created an overwhelming workload for the treaty bodies [...]. In fact, since [...]1993, [the] workload has nearly tripled: in 1993, the seven treaties and protocols had received 742 ratifications by States; that number has now grown to over 2,000 State parties to 18 treaties and protocols. New conventions and new ratifications demand more reporting and much more time for their review and the formulation of recommendations. [...] If nothing is done to strengthen the system,

²⁰⁷ Tereza Raková, «Advocating Human Rights: The Case of Freedom of Expression in Morocco», pag. 16.

²⁰⁸ Eric Neumayer, «Do International Human Rights Treaties Improve Respect for Human Rights?», *The Journal of Conflict Resolution* 49, fasc. 6 (2005): 925–53.

²⁰⁹ *Ibidem*

in the case of one treaty body, the Committee on the Rights of Persons with Disabilities, a State will have to wait up to eight years for its reports to be reviewed by the relevant treaty body – effectively making the review meaningless²¹⁰”.

Queste parole portano alla luce una situazione che appare paradossale: l’adesione di un numero crescente di Stati ai trattati internazionali in materia di diritti umani, un risultato auspicato e perseguito dalle Nazioni Unite e dalle numerose ONG che aderiscono agli obiettivi di tale organizzazione, ha reso sempre più ardue le attività di monitoraggio sugli Stati, che hanno, di conseguenza, maggiore libertà di commettere violazioni e abusi.

In conclusione, appare evidente come l’operato delle organizzazioni non governative debba necessariamente essere analizzato in maniera critica, ponendo l’accento sulle effettive ripercussioni che produce sulle comunità in cui tali organizzazioni agiscono. Le azioni delle ONG possono, infatti, avere conseguenze negative per la popolazione locale, nel caso in cui vengano portate avanti senza tenere conto delle peculiarità culturali, siano motivate da esigenze di politica estera che poco hanno a che fare con lo sviluppo dei diritti umani o non tengano conto di tutte le implicazioni che il loro operato può generare.

5.2.1. Diritti delle donne, femminismo e cultura marocchina: un’imposizione occidentale?

Avendo messo in chiaro come l’operato delle organizzazioni non governative internazionali e i contenuti da esse promosse non siano agevolmente applicabili a ogni contesto culturale, né privi di ripercussioni negative, risulta ora necessario approfondire la relazione tra diritti delle donne e contesto culturale marocchino. Il movimento femminista si sviluppa, infatti, in una precisa cornice sociale e culturale, quella dell’Europa occidentale del XIX secolo. Pertanto, esso affonda le proprie radici nel pensiero illuminista, ed è fortemente influenzato dai contenuti del messaggio culturale cristiano e, più in generale, europeo²¹¹. Di conseguenza, le istanze del movimento femminista possono risultare aliene per culture e società diverse da quelle che l’hanno prodotto. Non tenere conto di ciò e tentare di applicare in maniera universale e acritica tali contenuti significa adottare una visione omogenea del mondo che non corrisponde

²¹⁰ Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), «“The International Human Rights Treaty System: Impact at the domestic and international levels”: Lecture at the Washington College of Law by UN High Commissioner for Human Rights Navi Pillay», 1 ottobre 2013, <https://www.ohchr.org/en/statements/2013/11/international-human-rights-treaty-system-impact-domestic-and-international>.

²¹¹ Margherita Zizi, «Femminismo», consultato 7 febbraio 2023, https://www.treccani.it/enciclopedia/femminismo_%28Enciclopedia-dei-ragazzi%29/.

alla realtà, e numerose sono le voci che si sono levate in opposizione. Come riferisce Mara Kathleen Berkland, le femministe dell'area MENA hanno più volte sottolineato come il femminismo occidentale non sia in grado di prendere adeguatamente in considerazione le peculiarità culturali, economiche e sociali dei loro Paesi, in quanto eccessivamente “modernista”, “bianco” e “secolare”²¹². Si tratta di un sentimento che trova conferma anche al di fuori dell'ambito accademico e strettamente femminista: dalle indagini di UN Women e Promundo-US è, infatti, emerso come una parte considerevole della società marocchina ritenga che il femminismo e le sue istanze siano esterne alla cultura del Paese e ad essa non applicabili²¹³. Per comprendere le ragioni che si celano dietro a tale percezione non è possibile trascurare l'influenza dell'esperienza coloniale. Come, infatti, sottolinea Rachida Kerkech, in numerosi Paesi colonizzati l'introduzione di politiche favorevoli all'uguaglianza di genere si è collocata proprio nella fase coloniale, e ha visto come protagoniste le potenze europee che avevano assunto il *de facto* controllo del Paese²¹⁴. Tuttavia, come evidenzia l'autrice:

“Processes of modernization which are more or less imposed by colonial powers create a breach in the cultural identity of the natives and are not lived nor perceived as a positive experience. Consequently, the natives may stick to some aspects of their customs which would otherwise have been naturally abandoned over time as no longer appropriate”²¹⁵.

Di conseguenza, nei Paesi colonizzati, le popolazioni si trovano non solo a dover subire l'autorità di uno Stato terzo, che ha imposto in maniera di fatto unilaterale il proprio dominio, ma a dover anche vivere cambiamenti sociali e culturali eterodiretti. Come spiega efficacemente Kerkech, l'umiliazione della sconfitta e della dominazione straniera si legano all'abbandono forzato di alcune pratiche sociali, religiose e culturali, e in tale situazione la lotta per l'indipendenza e l'autodeterminazione si salda inevitabilmente alla lotta per preservare tutti quei valori culturali che vengono percepiti come fondamentali per la propria identità²¹⁶. Questo assunto risulta ancora oggi valido, nonché rilevante ai fini di questa analisi, nei Paesi caratterizzati da modelli culturali di stampo patriarcale, come il Marocco, dove riforme atte a

²¹² Mara Kathleen Berkland, «Feminism and its Social Movement in Morocco: Pragmatism, Persuasion and Knowledge» (Salt Lake City, The University of Utah, 2004).

²¹³ UN Women e Promundo-US, «Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine».

²¹⁴ Rachida Kerkech, «Moroccan Women's Cultural Rights: A Psycho-social Perspective on Cultural Paradoxes», in *Women's Movements in Post- “Arab Spring” North Africa*, a c. di Fatima Sadiqi, 1^a ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2016), pag. 271-277.

²¹⁵ *Ibidem*

²¹⁶ *Ibidem*

raggiungere l'uguaglianza di genere sono state introdotte per la prima volta dai regimi coloniali. In questi casi, una parte della società ha percepito – e continua a percepire – tali cambiamenti come istigati da regimi stranieri e ostili, il cui obiettivo è indebolire e sottomettere il Paese a livello politico, economico e culturale. Come sintetizza efficacemente Berkland:

“The traditional sector of Moroccan society [...] has created a backlash against the formerly imposed Western culture, as did many colonized nations, and attempted to identify themselves as Moroccan, Islamic, and Arab, everything that the colonizing nation was not²¹⁷”.

Di conseguenza, emergono sentimenti di rifiuto nei confronti di iniziative di sviluppo e progresso, in particolare quando esse sono sostenute da organizzazioni internazionali o da Paesi occidentali²¹⁸. Se, oltre a ciò, si prende in considerazione quanto affermato nel paragrafo precedente, ovvero che tali iniziative possono celare precisi obiettivi di politica estera, non deve stupire se, al giorno d'oggi, alcune frange delle società dei Paesi ex-colonizzati si oppongono strenuamente ai movimenti femministi e alle loro iniziative.

Infine, è necessario ricordare quanto affermato da R.W. Connell, ovvero che nelle società organizzate secondo il modello patriarcale gli uomini costituiscono il gruppo privilegiato e le donne il gruppo subordinato. In contesti caratterizzati da analoghe situazioni di disuguaglianza, chi occupa la posizione di potere e gode di maggiori vantaggi cerca di mantenere lo status quo, mentre a rendersi promotori di cambiamento sono i gruppi sottomessi. Nel caso specifico del Marocco e dei diritti delle donne, riferisce Kerkech²¹⁹, si nota come una percentuale non indifferente di uomini si opponga vigorosamente a ogni cambiamento sociale che toglierebbe le donne del Paese dalla condizione di subordinazione in cui sono collocate. Come specifica l'autrice:

“Even the Arab and Muslim countries which have opted for progress and development, like Morocco, may react in the same self-defensive way against women when they realize that a shift in balance of power is taking place. Women's development might be accepted, but only as long as it does not impinge on men's absolute power²²⁰”.

In questo complesso contesto, le donne degli Stati che condividono una storia analoga a quella del Marocco si trovano di fronte a due scenari apparentemente inconciliabili: aderire fedelmente alle proprie tradizioni in nome della difesa della propria identità culturale, anche

²¹⁷ Berkland, «Feminism and its Social Movement in Morocco: Pragmatism, Persuasion and Knowledge», pag. 20.

²¹⁸ *Ibidem*

²¹⁹ *Ibidem*

²²⁰ *Ibidem*

quando esse risultino retrive o dannose, oppure abbracciare le novità, i diritti e le libertà importate dall'esterno, compiendo una scelta che può apparire come un atto di tradimento nei confronti delle proprie origini²²¹. Dinanzi a tale dilemma e in risposta a un movimento femminista percepito come alieno, nei diversi Paesi non occidentali si sono sviluppate correnti e movimenti per i diritti delle donne che costruiscono la propria azione all'interno della cornice culturale locale. Nel caso specifico del Marocco, si è assistito allo sviluppo di ciò che Fatima Sadiqi definisce "femminismo islamico"²²², che ambisce a migliorare la condizione della donna in una cornice musulmana, mediante due strategie: il ritorno ai valori originari dell'Islam, ritenuti garanti dei diritti delle donne, e una nuova interpretazione dei testi sacri della religione che sia loro più favorevole²²³. Pertanto, questa corrente è indissolubilmente legata ai contenuti del Corano e del *hadith*, che rappresentano il confine entro cui svolgere il proprio attivismo - benché per ciascuna delle frange della corrente l'intensità del legame e la centralità ad esso attribuita siano differenti. Secondo il femminismo islamico, l'obiettivo principale dovrebbe essere l'*equità* tra uomini e donne, e non l'uguaglianza, nella misura in cui le differenze biologiche tra popolazione maschile e femminile portano a ruoli sociali e diritti differenti, peraltro già sanciti e tutelati nella religione musulmana nei termini di *takāmul*, complementarità. Pertanto, la strada per raggiungere il miglioramento delle condizioni delle donne marocchine non transita attraverso il concetto occidentale di uguaglianza di genere, bensì attraverso la corretta applicazione dei precetti dell'Islam, che sono stati distorti da norme culturali che poco hanno a che fare con la religione autentica²²⁴. In altre parole, la subordinazione delle donne deriva da una scorretta adozione dei dettami musulmani, e, per risalire al loro significato originario, può essere necessaria una nuova interpretazione (*iğtihād*) delle fonti sacre, che non sia influenzata dalle istanze culturali patriarcali.

In alterità rispetto a tale corrente si pone quella "secolare", che, invece, ha fatto proprie alcune istanze del femminismo occidentale e, in particolare, i contenuti promossi dalle Nazioni Unite. Nello specifico, il femminismo secolare basa le proprie rivendicazioni sul concetto di

²²¹ *Ibidem*

²²² La definizione stessa di questa corrente mediante la dicitura "femminismo" è, in realtà, problematica, nella misura in cui il termine è fortemente associato ai movimenti europei e americani che vedono come protagoniste donne bianche di ceto medio o elevato. Numerose sono le donne che, nel corso della storia, non si sono sentite rappresentate da tale etichetta: si pensi che nello stesso contesto americano, è stato coniato il termine *womanism*, per identificare un momento di difesa e promozione della donna che fosse sensibile alle questioni di classe, razza e identità sessuale. Pertanto, parlare di "femminismo islamico" rappresenta, in una certa misura, un cortocircuito concettuale, dal momento che tale corrente rifiuta i contenuti del movimento femminista perché considerati alieni.

²²³ Sadiqi, «The Moroccan Feminist Movement».

²²⁴ *Ibidem*

universalità dei diritti umani, invocando l'adozione di una legislazione laica che tra le proprie fonti annoveri anche le convenzioni internazionali e il diritto positivo²²⁵. In aggiunta, sottolinea Sadiqi, a partire dall'inizio del XXI secolo, il discorso del femminismo secolare si è arricchito delle tematiche legate al berberismo e ai diritti dei gruppi Amazigh²²⁶. Per quanto riguarda, invece, la religione musulmana, le attiviste e le associazioni che si riconoscono in questa corrente adottano prospettive diverse: accanto a correnti più radicali, che ritengono l'Islam una religione intrinsecamente ostile alle donne, ve ne sono altre che sottolineano la necessità di dare importanza ai *maqāṣid al-šarī'a*, gli obiettivi generali della legge divina, favorendo una nuova interpretazione dei testi giuridici islamici alla luce dei cambiamenti sociali, lasciando invece in secondo piano i singoli precetti sciaraitici²²⁷. La corrente secolare e quella islamica rappresentano le due principali anime del femminismo marocchino, e influenzano necessariamente l'azione delle associazioni che lottano per i diritti delle donne. Queste ultime possono, infatti, adottare l'una o l'altra prospettiva, e ciò ha ripercussioni sugli obiettivi che perseguono e sulle strategie che adottano.

La corrente secolare risale al 1946, con la nascita dell'associazione *Aḥwāt aṣ-ṣafā'*, evento cui, comunemente, si fa corrispondere l'avvento del movimento femminista marocchino in generale²²⁸. Quest'ultimo, infatti, nasce e si sviluppa negli anni '40 del XX secolo, nella cornice delle lotte indipendentiste contro il regime coloniale francese. In questa fase, il futuro re Muhammad V, e con lui l'intera famiglia sultanale, si fecero promotori di istanze di modernizzazione e uguaglianza di genere, quando, nel corso degli anni '40, le figlie del sultano intrapresero un percorso scolastico e cominciarono a mostrarsi in pubblico nascondendo solo i capelli e non l'intero viso. In particolare, nel 1947 fu la principessa Aicha ad adottare per prima questo comportamento, favorendone la diffusione anche presso la popolazione²²⁹. Come sottolinea Berkland, l'aperto sostegno della famiglia reale all'emancipazione delle donne diede al movimento femminista una legittimazione che, in caso contrario, probabilmente non avrebbe avuto²³⁰. Tra gli anni '40 e '50 vennero fondate numerose nuove associazioni per i diritti delle donne, tra cui la stessa *Aḥwāt aṣ-ṣafā'*, nata in seno al Parti Démocratique de l'Indépendance,

²²⁵ *Ibidem*

²²⁶ *Ibidem*

²²⁷ *Ibidem.*

²²⁸ *Ibidem*

²²⁹ Berkland, «Feminism and its Social Movement in Morocco: Pragmatism, Persuasion and Knowledge», pag. 29-37.

²³⁰ *Ibidem*

fra i principali sostenitori dell'autodeterminazione del Marocco. Tra di esse spiccano, in particolare, l'Union des Femmes du Maroc, un'emanazione del Partito comunista marocchino, e l'associazione femminile del partito Istiqlal.

In questa prima fase della storia del femminismo marocchino, la questione dell'emancipazione femminile si è legata alla lotta per l'indipendenza: le diverse associazioni per i diritti delle donne, ma anche gli stessi partiti politici, fecero dell'alfabetizzazione delle donne del Marocco un loro obiettivo, al fine di renderle partecipi negli sforzi contro la potenza coloniale francese. In questa fase storica, le donne marocchine presero attivamente parte alla lotta per l'indipendenza, agendo come staffette, messaggere o corrieri e conquistando, in questo modo, lo spazio pubblico²³¹.

L'indipendenza del Marocco e la promulgazione delle nuove leggi del Paese hanno però rappresentato un brusco cambio di passo. Le norme contenute nel nuovo codice di famiglia introdotto nel 1957, codificato su base malikita e quindi dal forte valore religioso, ridussero le donne, da un punto di vista giuridico, alla medesima condizione dei minori, ponendole sotto la tutela di un guardiano di sesso maschile. Le donne cominciarono a ritirarsi dallo spazio pubblico, e anche la stessa principessa Aicha ridimensionò notevolmente il proprio ruolo a seguito della morte del padre²³². Come accaduto anche in altre aree del mondo, dopo la fine della mobilitazione, le donne che vi avevano preso parte vennero invitate a ritornare nella sfera domestica e ad abbandonare ogni pretesa di emancipazione. La prima fase della storia del movimento femminista giunse, pertanto, alla sua conclusione.

A partire da questo momento, cominciò a porsi in maniera concreta la questione delle disuguaglianze sociali. Fino ad allora, infatti, il movimento femminista marocchino era stato guidato prettamente da donne di ceto sociale medio-alto, provenienti dalle aree più urbanizzate del Paese, mentre le donne provenienti dalle aree rurali e dalle classi più povere erano rimaste escluse²³³. Negli anni '80, l'ingresso sulla scena sociale di nuove attiviste provenienti da classi meno agiate e la generale mobilitazione della popolazione marocchina contro il regime autoritario di Hassan II diedero nuova linfa al movimento femminista. L'interesse per la tutela dei diritti umani, barbaramente e ripetutamente violati dal regime, permise di portare

²³¹ *Ibidem*

²³² *Ibidem*

²³³ *Ibidem*

nuovamente alla ribalta la questione dei diritti delle donne, concentrandosi, in particolare, sulla riforma della Moudawwana. Tra gli anni '80 e '90, in cui si colloca la seconda ondata del femminismo marocchino, nacquero sedici nuove organizzazioni, tra cui spiccano, per importanza, l'Association Démocratique des Femmes du Maroc (ADFM) e l'Organisation de la Femme Istiqlalienne (OFI)²³⁴. Come sottolinea Fatima Sadiqi, in questa seconda fase della sua storia il femminismo marocchino fu influenzato dall'islamismo politico, e si assistette alla nascita della compagine islamica²³⁵. Se, infatti, l'ADFM si colloca nella corrente secolare del femminismo marocchino, perseguendo obiettivi di alfabetizzazione, formazione e impiego a favore delle donne, l'OFI si colloca nella corrente islamica, essendosi posta come obiettivo la riforma della Moudawwana da attuare mediante strumenti della sharia²³⁶.

Lo scontro tra le due correnti del femminismo marocchino si imperniò proprio sulla Moudawwana e sulla sua riforma. Nel 1992, Action Féminine, associazione per i diritti delle donne, lanciò una campagna di raccolta firme per spingere il governo a modificare il Codice di famiglia, eliminando le norme discriminatorie nei confronti della popolazione femminile. L'iniziativa suscitò le forti proteste dei movimenti islamisti e lo scontro tra le due fazioni fu talmente duro da spingere lo stesso re Hassan II a intervenire. Il sovrano annunciò la creazione di un comitato a cui avrebbe assegnato il compito di revisionare il codice di famiglia sulla base di nuove interpretazioni delle fonti religiose. Nella commissione vennero inseriti esponenti politici, uomini vicini al re e religiosi provenienti dalle principali università islamiche del Paese, mentre le militanti per i diritti delle donne furono escluse²³⁷. L'anno seguente, nel 1993, vennero annunciate le riforme, che lasciarono le attiviste profondamente deluse: i cambiamenti introdotti erano quasi risibili, e non scalfivano affatto la condizione di subordinazione delle donne²³⁸. Negli anni successivi, la mobilitazione delle associazioni femministe non si fermò, e nel 1998, in collaborazione con il governo, guidato per la prima volta da un partito socialista, venne annunciato il "Plan pour l'Intégration des Femmes dans le Développement", i cui ambiziosi obiettivi includevano l'abolizione della poligamia, l'innalzamento dell'età minima a cui le ragazze potevano contrarre matrimonio, e la possibilità di registrare sotto al nome della madre i figli nati fuori dal matrimonio – una compagine della società marocchina ancora oggi

²³⁴ *Ibidem*

²³⁵ Sadiqi, «The Moroccan Feminist Movement».

²³⁶ *Ibidem*

²³⁷ Berkland, «Feminism and its Social Movement in Morocco: Pragmatism, Persuasion and Knowledge», pag. 44-45.

²³⁸ *Ibidem*

fortemente discriminata²³⁹. Nuovamente, lo scontro tra l'anima secolare del femminismo, sostenitrice di questo piano, e la corrente islamica, sua oppositrice, si fece infuocato. Alcuni religiosi emisero delle *fatāwā* contro le attiviste femministe, definendole “nemiche dell'Islam”²⁴⁰. Il 12 marzo del 2000 il conflitto si palesò chiaramente quando a Rabat e Casablanca vennero organizzate in contemporanea due manifestazioni a favore e contro il Plan pour l'Intégration des Femmes dans le Développement²⁴¹. Nella capitale marocchina, una folla composta da più di 200.000 persone, tra cui, secondo il New York Times, almeno sei ministri del governo, si ritrovò a marciare dimostrando il proprio sostegno al piano, mentre nella più grande città del Paese un'altra folla di dimensioni analoghe gridava la propria opposizione tramite slogan religiosi. Questa seconda manifestazione ottenne il sostegno di Abdessalam Yassine, militante islamista agli arresti domiciliari da un decennio²⁴².

Gli anni successivi sono stati caratterizzati, in particolare, dalla riforma del Codice di famiglia e dalle proteste nate in seno alle Primavere arabe, che sono state seguite dalla promulgazione di una nuova Costituzione. Se i limiti della nuova versione della Moudawwana sono già stati presentati nel corso dell'elaborato, per quanto riguarda le manifestazioni contro il regime è possibile aggiungere che, benché le donne marocchine vi abbiano preso attivamente parte, i benefici ottenuti non sono stati all'altezza delle aspettative, come sottolinea Moha Ennaji²⁴³, e lo dimostrano i dati presentati nel secondo e nel terzo capitolo dell'elaborato, che ricostruiscono l'attuale situazione delle donne in Marocco e l'incidenza del fenomeno della violenza di genere. Oltre a ciò, Sadiqi sottolinea come, nel primo decennio del XXI secolo, i fallimenti dei partiti politici di ispirazione laica e secolare, e l'ascesa dell'Islamismo politico, che ha caratterizzato tutta la regione MENA, abbiano influenzato il femminismo marocchino, nella misura in cui hanno spinto numerosi attivisti ad aderire alla corrente islamica del movimento. Tuttavia, gli insuccessi registrati in seguito dai partiti islamisti hanno invertito questa tendenza²⁴⁴.

²³⁹ Sadiqi, «The Moroccan Feminist Movement».

²⁴⁰ *Ibidem*

²⁴¹ The Associated Press, «Moroccans and Women: Two Rallies», *The New York Times*, 13 marzo 2000, <https://www.nytimes.com/2000/03/13/world/moroccans-and-women-two-rallies.html>.

²⁴² *Ibidem*

²⁴³ Moha Ennaji, «About North African Women's Rights After the Arab Spring», in *Women's Movements in Post-“Arab Spring” North Africa*, a c. di Fatima Sadiqi, 1^a ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2016).

²⁴⁴ Sadiqi, «The Moroccan Feminist Movement».

Conclusa la trattazione della storia del movimento femminista marocchino e del modo in cui le sue due principali correnti si sono formate, è ora possibile presentare le divergenze in termini di strategie adottate. Dai due diversi orizzonti a cui la corrente secolare e quella islamica fanno riferimento derivano, infatti, modi diversi di approcciarsi non solo alla violenza di genere, ma alla questione femminile nella sua interezza.

Come affermato in precedenza, il femminismo secolare ha fatto proprie alcune istanze provenienti dai movimenti per i diritti umani e delle donne di stampo occidentale, promossi, in particolare, dalle Nazioni Unite. Nello specifico, viene posto l'accento sul concetto di universalità dei diritti umani e delle donne, che viene considerato il perno attorno a cui costruire la lotta per il miglioramento delle condizioni delle donne marocchine. Al contrario, il femminismo islamico ritiene che tale assunto non abbia carattere effettivamente universale, ma particolare, e sia applicabile esclusivamente al contesto culturale da cui è stato prodotto. Al contrario, il terreno su cui far crescere l'attivismo è rappresentato dalle "autentiche" norme islamiche, il cui effettivo significato è stato distorto da secoli di pratiche culturali errate. Da ciò conseguono atteggiamenti diversi rispetto ai ruoli di genere tradizionali: se le femministe secolari promuovono il loro abbandono, la loro controparte islamica rivendica l'importanza che i ruoli di moglie e madre hanno per le donne, sottolineando come sia necessario che esse tutelino i valori di famiglia e comunità su cui si basano le società musulmane²⁴⁵. Per quanto riguarda la relazione con il maschile, se la corrente secolare ritiene che vi sia uguaglianza, la corrente islamica considera uomini e donne come complementari, ossia detentori di ruoli e diritti diversi che si completano a vicenda. Una donna può assumere, nella famiglia, altri ruoli rispetto a quelli di moglie e madre, e un uomo può assumere altri ruoli rispetto a quello di capofamiglia e *breadwinner*, ma è fondamentale che non vi siano confusione o sovvertimenti²⁴⁶.

Da un punto di vista più strettamente pratico, queste due diverse prospettive influenzano, per esempio, l'approccio all'assistenza alle vittime di violenza domestica. Associazioni provenienti da entrambe le correnti hanno, infatti, creato centri di ascolto e assistenza per donne che hanno subito abusi da parte del partner. Tuttavia, secondo quanto riferisce Sadiqi²⁴⁷, se, nelle strutture afferenti alla corrente secolare, si rintraccia la tendenza a

²⁴⁵ *Ibidem*

²⁴⁶ *Ibidem*

²⁴⁷ *Ibidem*

spingere le donne a denunciare la violenza e a lasciare il marito, ricercando anche un divorzio, nei centri vicini alla corrente islamica sono organizzati percorsi di riappacificazione coniugale e familiare. Se, quindi, l'azione dei centri di ascolto aperti dalle associazioni femministe secolari va nel senso della promozione dei diritti delle singole donne, quella dei centri islamici si pone anche l'obiettivo di salvaguardare l'unità della struttura familiare. Per esempio, tanto l'Union Féministe Libre quanto MRA, le due associazioni presso le cui sedi si è svolta la fase di ricerca sul campo, entrambe afferenti alla corrente secolare del femminismo marocchino, hanno avviato programmi di sostegno alle vittime di violenza nell'ambito dei quali assistono le donne che desiderano intraprendere un percorso di denuncia della violenza subita. Al contrario, le associazioni femministe islamiche, raggruppate principalmente nel Forum Azzahrae per la Donna Marocchina (*muntadā al-zahrā' li-l-mar'a al-mağribiyya*), istituito nel 2002, nei loro centri di ascolto propongono programmi di riconciliazione coniugale e terapia familiare. A questo punto, si desidera specificare che la presenza di proposte di questo tipo non significa che le associazioni islamiche ritengano l'unità familiare più importante dei diritti delle donne, o che la loro azione vada nel senso di una cieca ricerca della riappacificazione tra il carnefice e la vittima, anche a scapito di quest'ultima. Valutazioni di questo tipo sono infatti errate, e sottendono spesso un *bias* negativo implicito. Un portavoce dello stesso Forum Azzahrae ha sottolineato, nel gennaio di questo anno, la necessità di inasprire le sanzioni contro gli aggressori per proteggere le donne da ogni tipo di violenza, nonché di migliorare l'assistenza che gli organi statali – polizia, tribunali – forniscono alle vittime di violenza²⁴⁸. Si tratta, come emergerà più chiaramente nel paragrafo successivo, di una rivendicazione avanzata anche dall'Union Féministe Libre e da MRA, che non è certo possibile definire associazioni islamiche. Entrambe le correnti del femminismo marocchino si pongono, infatti, l'obiettivo di migliorare le condizioni delle donne, e non si ritiene corretto che attori esterni alla cultura marocchina e alla religione musulmana si arroghino il diritto di giudicare un approccio più o meno valido dell'altro.

Terminata la trattazione del movimento femminista marocchino e delle sue correnti principali, l'analisi proseguirà ora con la presentazione delle strategie adottate dalle associazioni non governative attive nel campo dei diritti delle donne. Preme sottolineare che si

²⁴⁸ Zaina Jnina, « Violence contre les femmes: Un réseau marocain alerte la société sur l'augmentation alarmante des cas », *Hespress*, 9 gennaio 2023, <https://fr.hespress.com/296072-violence-contre-les-femmes-un-reseau-marocain-alerte-la-societe-sur-laugmentation-alarmante-des-cas.html>.

prenderanno in considerazione soprattutto organizzazioni indipendenti rispetto al governo e afferenti alla corrente secolare, dal momento che le associazioni che hanno risposto all'invito a partecipare alla presente ricerca rientrano in questo novero. Si auspica che, in futuro, sia possibile condurre un'indagine più completa.

5.3. Strumenti di azione delle ONG e iniziative delle ONG marocchine

Superando ogni interrogativo sul ruolo e sullo status delle organizzazioni non governative, e prendendo in considerazione il macro-insieme delle ONG operanti in tutto il mondo, è possibile rintracciare dei modelli condivisi per quanto riguarda le strategie che le associazioni adottano per raggiungere i propri obiettivi. Secondo la classificazione proposta da Tereza Raková²⁴⁹, le strategie delle organizzazioni non governative si distinguono in due gruppi principali: le azioni di carattere preventivo, volte alla promozione dei diritti e al monitoraggio del loro rispetto, e le azioni di carattere reattivo, che si originano in risposta a specifici eventi o situazioni.

Tra le azioni di carattere preventivo si può annoverare l'organizzazione di seminari e iniziative di sensibilizzazione finalizzati a rendere noti ai cittadini i diritti loro garantiti a livello legislativo o dai trattati internazionali ratificati dal Paese. L'Union Féministe Libre ha adottato tale strategia quando, nel 2020, ha organizzato un incontro aperto dal titolo "Les Libertés Individuelles Entre Législation et Pratiques", a cui hanno partecipato professori universitari, attivisti per i diritti delle donne, avvocati e parlamentari²⁵⁰. Obiettivo del simposio era permettere alle partecipanti, circa 400 donne, di conoscere i contenuti della legislazione marocchina in materia di libertà di espressione, diritti sessuali e riproduttivi e relazioni extramatrimoniali, dando vita a un momento di apprendimento e confronto con persone competenti in materia giuridica²⁵¹. Anche la campagna social *#NosCouleursSontNotreCrime* *#OurColoursAreTheCrime*, lanciata sul web nel 2017 in collaborazione con ONG di tutto il Maghreb per denunciare la discriminazione e i soprusi subiti dalla comunità LGBTQI+ nei Paesi nordafricani²⁵², rappresenta un ulteriore esempio di azione a carattere preventivo.

²⁴⁹ Raková, «Advocating Human Rights: The Case of Freedom of Expression in Morocco».

²⁵⁰ Union Féministe Libre, « Union Féministe Libre : Activities Report 2020 », 2020.

²⁵¹ Union Féministe Libre, «Throwback National Seminar:"Individual Liberties between Legislation and Practice"», Youtube, consultato 26 gennaio 2023, <https://www.youtube.com/watch?v=-H2qcwplzA4>.

²⁵² *Ibidem*



Figura 21- Screenshots tratti da un video di Rainbow Egypt pubblicato nell'ambito della campagna #NosCouleursSontNotreCrime #OurColoursAreTheCrime

Oltre a ciò, le ONG possono dedicarsi al monitoraggio del rispetto dei diritti umani da parte del governo del Paese in cui operano. Tale strategia si concretizza, per esempio, nella compilazione di report inviati alle Nazioni Unite nell'ambito della Revisione Periodica Universale (*Universal Periodic Review*, UPR), un esame che il Consiglio dei Diritti Umani delle Nazioni Unite svolge a cadenza fissa per valutare il rispetto dei diritti umani negli Stati membri. Numerose sono le ONG che hanno status consultivo e possono, pertanto, inviare al Consiglio i propri report, che saranno tenuti in considerazione al momento di formulare le valutazioni e le raccomandazioni²⁵³. Per esempio, sia l'associazione MRA che l'Association Démocratique des Femmes du Maroc (ADFM), una fra le principali ONG femministe marocchine, hanno il suddetto status, e frequentemente inviano alle Nazioni Unite rapporti relativi alla situazione delle donne nel Paese, collaborando anche con ONG locali attive in tutto il Marocco²⁵⁴. Oltre a ciò, l'associazione ha all'attivo un programma di monitoraggio del sistema giuridico marocchino, presentato sul sito internet con le seguenti parole:

“In Morocco, we monitor key public services, including the health care, law enforcement and justice systems, to identify trends and assess their performance in cases of violence against women. Through sector specific monitoring protocols to collect, record, organize and analyze information, this initiative aims to identify

²⁵³ Pustorino, *Lezioni di Tutela Internazionale dei Diritti Umani*.

²⁵⁴ Association Démocratique des Femmes du Maroc, « Rapport des ONG relatif aux droits des femmes au Maroc au titre du 3ème Examen Périodique Universel (EPU) », 25 ottobre 2017.

deficiencias in the current State response to such violence and promote good practices among all systems actors. The results of our monitoring and documentation are used to inform and strengthen our legislative advocacy²⁵⁵”.

Tale progetto ha permesso la nascita dell’*Observatoire de la jurisprudence relative au droits des femmes au Maroc*, che vede MRA collaborare con altre associazioni marocchine. Tra gli obiettivi dell’osservatorio, sono inclusi la raccolta e la pubblicazione di sentenze di procedimenti legali relativi a casi di violenza di genere, al fine di rendere il più trasparente e accessibile possibile l’apparato giudiziario, nonché l’analisi dell’operato del sistema giuridico, per valutare se le leggi a tutela delle donne vengono effettivamente impiegate e rispettate²⁵⁶.

Figura 22 - Database delle sentenze giuridiche dell’*Observatoire de la jurisprudence relative au droits des femmes au Maroc*.

A questi obiettivi risponde il database delle sentenze giuridiche, rappresentato nella Figura 22, uno strumento che permette a quanti visitano il sito dell’Osservatorio di venire a conoscenza dell’operato dei tribunali per quanto riguarda i processi che hanno a che fare con i diritti delle donne. Nelle parole di Stephenie Willman-Bordat, le attività di monitoraggio sono difatti fondamentali per una ONG nella misura in cui ogni attività di *advocacy*, per poter essere efficace, deve essere basata su fatti reali e comprovati²⁵⁷.

²⁵⁵ MRA Mobilising for Rights Associates, «Monitoring the Justic System», consultato 25 gennaio 2023, <https://mrawomen.ma/our-work/monitoring-the-justice-system/>.

²⁵⁶ Marsadnissa, « Activités et ojectives », 27 gennaio 2023, <https://marsadnissa.ma/fr/activites-et-objectifs>.

²⁵⁷ Informazione tratta da una conversazione personale dell’autrice con Stephanie Willman-Bordat.

Infine, una terza strategia che le ONG possono adottare è il *lobbying*, ovvero il tentativo di influenzare l'agire dei governi e delle istituzioni per raggiungere i propri obiettivi. Le attività di *lobbying* possono essere, secondo la definizione proposta da Florian Weiler e Matthias Brändli, *insider* o *outsider*. Se le prime mirano a influenzare il mondo politico in maniera diretta, affinché i suoi membri supportino le iniziative proposte dal gruppo lobbista, le seconde implicano un percorso meno lineare, in quanto mirano a fare pressione sul mondo politico in maniera indiretta, tramite campagne mediatiche o la mobilitazione della società civile²⁵⁸. Di conseguenza, in questa seconda accezione, il *lobbying* può includere ogni iniziativa che vede l'ONG impegnata nell'organizzazione di incontri, momenti di dibattito e campagne di sensibilizzazione rivolte alla comunità, anche nel caso in cui influenzare l'agire degli attori politici non sia un obiettivo dichiarato. Pertanto, anche un'iniziativa come la campagna social *#NosCouleursSontNotreCrime #OurColoursAreTheCrime* dell'Union Féministe Libre può configurarsi come una forma di *lobbying*.

L'esempio di *lobbying* più noto in relazione alla violenza di genere in Marocco è, sicuramente, il percorso per l'approvazione della legge 103.13. Come riferisce Middle East Online "the law came into force [...] after several years of civil society's lobbying²⁵⁹", che ha visto in prima linea soprattutto le ONG dedicate all'emancipazione delle donne. Secondo un'indagine di MRA²⁶⁰ condotta nelle settimane immediatamente successive all'approvazione della legge, nei dodici mesi precedenti i volontari delle associazioni avevano ripetutamente contattato i parlamentari marocchini in merito alla proposta di legge 103.13. Nello specifico, l'82% dei volontari intervistati ha riferito di aver effettuato almeno una telefonata o inviato una mail sollecitandone l'approvazione. Altre associazioni hanno fatto sentire la propria voce tramite gli hashtag *#Loi_103_13* *#العنف_من_باراكا* (basta con la violenza) e *#كرامتنا_اولا* (la nostra dignità viene prima), chiedendo che, durante le fasi di discussione parlamentare, il testo del disegno di legge venisse modificato, data l'inadeguatezza dei suoi contenuti.

²⁵⁸ Florian Weiler e Matthias Brändli, «Inside vs. Outside Lobbying: How the Institutional Framework Shapes the Lobbying Behavior of Interest Groups», 24 agosto 2015.

²⁵⁹ Saad Guerraoui, «Law to fight violence against women enforced in Morocco», *Middle East Online*, 13 settembre 2018, <https://middle-east-online.com/en/law-fight-violence-against-women-enforced-morocco>.

²⁶⁰ MRA Mobilising for Rights Associates, «Advocacy & Accountability Survey Results: Law 103-13 on combating violence against women in Morocco», 10 settembre 2018.



Figura 23 - Esempi di tweet pubblicati con l'hashtag #Loi_103_13 in cui vengono espresse critiche alla legge.

Il 16 agosto 2016, un mese dopo l'adozione del disegno di legge da parte della camera bassa del Parlamento, l'Union Féministe Libre ha pubblicato sul proprio canale Youtube un video intitolato "Enough Violence - باراكا من العنف", denunciando il fatto che alle precedenti votazioni avessero partecipato solo otto deputati su 44. In un post Facebook collegato al video l'associazione dichiara:

"Un'altra vergogna si è aggiunto agli scandali da record del Parlamento marocchino, che ha "brillato" per l'alta percentuale di parlamentari che non ha preso parte alle sedute [di adozione del d.d.l] e per l'assenza di deputati in grado di operare secondo i più basilari dettami della serietà, della competenza e della responsabilità nei confronti delle questioni del Paese, oltre al carattere debole e reazionario della legislazione emanata. La Commissione per la Giustizia e la Legislazione ha votato il disegno di legge n. 103-13 relativo alla lotta alla violenza contro le donne lunedì 18 luglio, in modo che i votanti non superassero gli 8 deputati, e il disegno di legge è stato approvato con soli 5 voti [...]. Sono risultati assenti i rappresentanti del Partito Istiqlal, del Partito Liberale e dell'Unione Costituzionale²⁶¹".

Per quanto riguarda le azioni di carattere reattivo, a fronte di specifici eventi e violazioni dei diritti umani, la strada che le ONG intraprendono con maggiore frequenza è quella della

²⁶¹ Union Féministe Libre, «ALERTE!», Facebook, 19 luglio 2016, <https://www.facebook.com/UnionFeministeLibre/photos/1561817894127957>, traduzione dall'arabo a cura dell'autrice.

mobilitazione, sia essa sul web o nelle piazze, per diffondere il più possibile quanto accaduto, informare e smuovere l'opinione pubblica e fare, così, pressione sul governo. Secondo Raková, questo è uno degli strumenti più importanti nelle mani delle organizzazioni non governative, in quanto gli Stati sono spesso attenti all'immagine che proiettano di sé, soprattutto all'estero, in quanto influenza enormemente la possibilità di ricevere aiuti economici o investimenti. In tale accezione, la vergogna diviene, pertanto, un motore di cambiamento all'interno dello Stato, e il Marocco ne è un chiaro esempio. Si pensi alle concessioni in materia di diritti umani fatte dal re Hassan II in seguito allo scalpore suscitato dalla pubblicazione, nel 1990, del libro *Notre Ami Le Roi* del francese Gilles Perrault, che portò alla luce decenni di dura e violenta repressione ai danni degli oppositori politici. La concomitanza di tale evento con le indagini del Consiglio ONU per i Diritti Umani nell'ambito dell'UPR si è rivelata decisiva. Durante tale esame, il report inviato dal governo marocchino, che negava l'esistenza di prigionieri segreti e il ricorso sistematico alla tortura, venne infatti smentito dalle dichiarazioni di organizzazioni come la New York University Human Rights Law Clinic e la neonata Organisation Marocaine des Droits Humains (OMDH), i cui memorandum furono analizzati dalla Commissione ONU. Le pressioni dell'opinione pubblica marocchina, delle organizzazioni non governative e degli organi internazionali costrinsero il regime marocchino a un cambio di passo, almeno formale. Ciò fu dovuto anche al fatto che tali proteste spinsero istituti come il Fondo Monetario Internazionale e la Banca Mondiale, a cui il governo marocchino si era rivolto per sanare la propria economia, a rendere condizionali gli aiuti economici, permettendone l'erogazione solo nel caso in cui Rabat avesse soddisfatto precise condizioni di democratizzazione. La storia recente del Marocco rende, quindi, evidente come la denuncia pubblica delle violazioni dei diritti umani commesse dai regimi, sia a livello nazionale che internazionale, sia uno strumento molto efficace, nella misura in cui causa ciò che si può definire un danno di immagine per il Paese stesso. Nel caso in cui quest'ultimo sia dipendente dagli aiuti internazionali, siano essi distribuiti da organizzazioni sovra-statali o da singoli Paesi, si può determinare una situazione tale per cui gli attori eroganti hanno la facoltà di imporre richieste in materia di diritti umani, la cui soddisfazione diviene condizione necessaria per l'invio degli aiuti.

L'Union Féministe Libre ha adottato questa strategia con la campagna "How many women must die to change the laws?". Tale mobilitazione è nata in risposta a un fatto tragico, il ritrovamento, in un sobborgo fuori Rabat, del corpo di una ragazza di 18 anni, in fondo a un

pozzo²⁶². La giovane, chiamata “El-Hasnae”, si era rivolta all’Union Féministe Libre dopo essere scappata di casa per sfuggire al padre adottivo, che in più occasioni aveva tentato di molestarla e violentarla²⁶³. Dopo aver passato tre notti in una stazione della capitale marocchina, la ragazza era stata notata da alcuni passanti, che le avevano suggerito di rivolgersi all’Union Féministe Libe per chiedere aiuto. Secondo quanto racconta Najoua El Moussaid, membro dell’associazione²⁶⁴, El Hasnae, dopo essere stata ospitata per una settimana a casa della volontaria stessa, era stata affidata a un centro d’accoglienza per donne vittime di violenza, dove, secondo quanto riferisce Nidal Azhary, presidente dell’Union Féministe Libre, oltre all’accoglienza le era stato promesso sostegno per la prosecuzione dei suoi studi. Ciononostante, la storia di El Hasnae si conclude, poco tempo dopo, in maniera tragica. Nidal Azhary ricorda, in un video pubblicato sul canale Youtube dell’associazione, di aver ricevuto, il 6 novembre 2016, una chiamata con cui ha appreso che El Hasnae, insieme ad altre 15 ragazze, era stata violentata da un gruppo di uomini²⁶⁵. La ragazza aveva allora scelto di fare ritorno al villaggio di origine, ma una settimana dopo il suo corpo era stato trovato senza vita, in fondo a un pozzo.

La tragica storia di El Hasnae è stata immediatamente accostata a quella di Amina Filali, poiché le due ragazze, entrambe giovani, si erano tolte la vita dopo aver subito abusi sessuali e molestie. Il caso di Amina Filali, risalente al 2012, aveva provocato un’ondata di proteste da parte della società civile marocchina, che avevano spinto il governo a modificare gli articoli del Codice Penale che permettevano a un uomo colpevole di stupro di evitare la prigione se avesse acconsentito a sposare la propria vittima, ma nel 2016, quando si è verificato lo stupro di El Hasnae, ancora non era stata introdotta una legge che criminalizzasse la violenza contro le donne. La proposta di legge 103.13, oggi in vigore, era ancora bloccata nel Parlamento marocchino e lontana dall’essere approvata.

²⁶² Zainab Calcuttawala, «NGO Calls on Moroccan Government to Toughen Sentences Against Rapists», *Morocco World News*, 22 dicembre 2016, <https://www.moroccoworldnews.com/2016/12/204250/ngo-calls-moroccan-government-toughen-sentences-rapists>.

²⁶³ Benjamin Bousquet, « El Hasnae, morte après un viol, devient un nouveau symbole de lutte », *Tel Quel*, 21 dicembre 2016, https://telquel.ma/2016/12/21/el-hasnae-morte-apres-son-viol-devient-un-nouveau-symbole-de-lutte_1528053.

²⁶⁴ *Ibidem*

²⁶⁵ Union Féministe Libre, « “El Hasnae”, The Martyr of Rape - شهيدة الاغتصاب - "الحسنة" », Youtube, consultato 13 dicembre 2022, <https://www.youtube.com/watch?v=zJZTaG81bc0&t=188s>.

In risposta a questa situazione, l'Union Féministe Libre ha pubblicato, il 20 dicembre 2016, un video intitolato "El Hasnae", The Martyr of Rape - شهيدة الاغتصاب ، الحسناء"²⁶⁶, per diffondere la storia di El Hasnae, dal momento che, come ha spiegato Najoua El Moussaid, "Personne n'est au courant, les médias gardent le silence, la presse est aux abonnés absents, l'information n'est disponible nulle part"²⁶⁷.

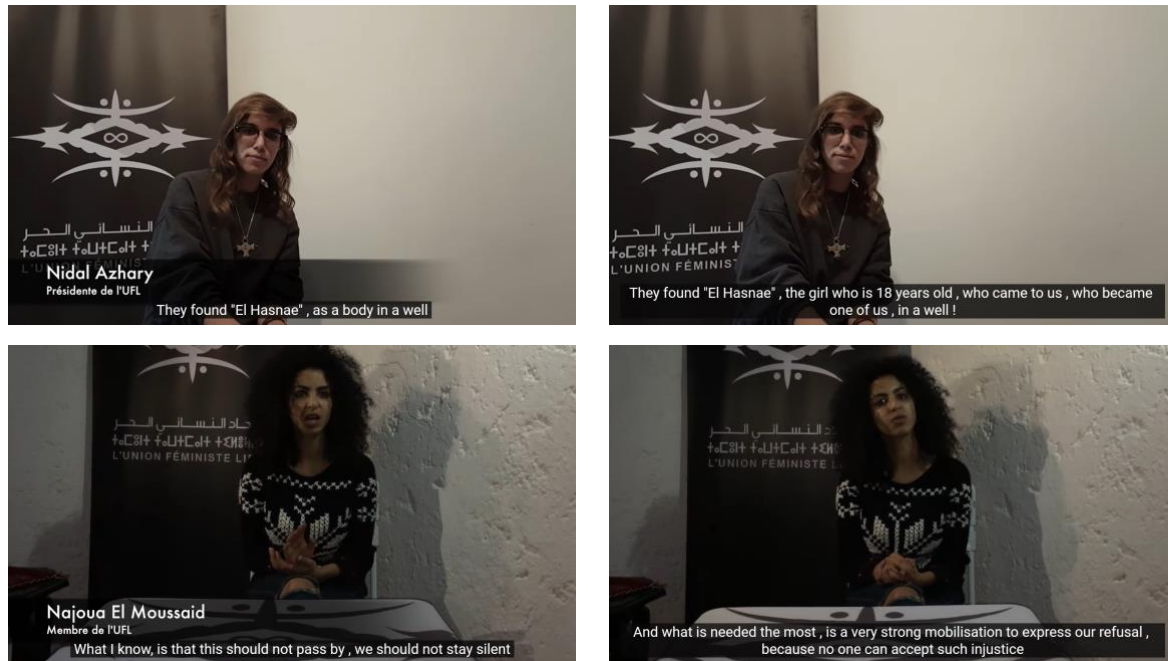


Figura 24 – Screenshots tratti dal video "El Hasnae", The Martyr of Rape - شهيدة الاغتصاب ، الحسناء

Le donne che si alternano sulla scena, dopo aver raccontato la vicenda di El Hasnae, lanciano un appello, ricordando che la proposta di legge 103.13 giace abbandonata nelle aule del Parlamento marocchino. Nidal Azhary, in particolare, rivolge ai parlamentari marocchini un interrogativo: “quante donne dovranno morire perché sia possibile discutere in Parlamento la proposta di legge 103.13? Quante donne dovranno morire prima che il Paese cominci a proteggerci? Quante donne devono morire perché le leggi cambino?”²⁶⁸. La pubblicazione del video, che ha raccolto 80.000 visualizzazioni in tre giorni, ha permesso di portare sotto i riflettori la storia di El Hasnae, generando non solo l’interesse dei media e della società civile, che hanno dato vita a movimenti di protesta contro la mancanza di una legislazione adeguata, ma attirando anche l’attenzione di numerosi avvocati che hanno deciso di rappresentare in tribunale El Hasnae e le altre ragazze che, insieme a lei, erano state vittime dello stupro di

²⁶⁶ Union Féministe Libre.

²⁶⁷ *Ibidem*

²⁶⁸ *Ibidem*

gruppo²⁶⁹. Il 6 marzo 2017, il primo processo contro gli aguzzini delle ragazze si è concluso con un verdetto di colpevolezza, e la condanna di tutti gli imputati a dieci anni di reclusione. L'Unione Feministe Libré, tramite i suoi canali social, ha annunciato la volontà di presentare ricorso, sostenendo che le sanzioni comminate non fossero proporzionate al crimine compiuto, invocando un aumento della pena di cinque anni per ogni imputato, e concludendo il proprio messaggio con le seguenti parole:

“On the eve of March 8th, 2017, “L’Union Féministe Libre” announces the appeal of the court judgment, et [sic] re-expresses its commitment to the fight against violence made to women and the fight for women’s rights in Morocco, the region and the world. UFL underlines the urgency of the reform and adoption of law project 103.13 as claimed by the national feminist movement and salutes the resistance of “El Hasnae”, the 15 other girls and millions of women throughout the Kingdom²⁷⁰”.

Un ulteriore tipo di azione a carattere reattivo vede le ONG impegnarsi per fornire sostegno alle vittime di soprusi e violenze, sia che si verifichino tra privati, sia che siano condotte da parte dello Stato. Tale aiuto si può tradurre, per esempio, nella creazione di programmi di assistenza legale gratuita per le vittime che, altrimenti, non avrebbero la possibilità di intraprendere un percorso giuridico di denuncia, perché prive delle risorse economiche necessarie. Al contempo, numerose organizzazioni hanno avviato progetti che prevedono che volontari dell'ONG debitamente formati accompagnino le vittime nei tribunali, nelle stazioni di polizia o negli uffici pubblici, per aiutarle a navigare la complessa burocrazia marocchina. È il caso di una rete di ONG marocchine che, in collaborazione con Global Rights, associazione americana attiva nel campo dei diritti umani, ha avviato, nel 2006, il *Court Accompaniment Program*²⁷¹, nell'ambito del quale membri e volontari delle associazioni hanno accompagnato nei tribunali e in altri uffici governativi competenti le donne bisognose di assistenza, al fine di aiutarle a ottenere giustizia. Inoltre, la presenza costante di volontari ha permesso di monitorare il comportamento delle autorità e di svolgere attività di sensibilizzazione sui diritti delle donne presso le autorità locali e civili. Una strada analoga è stata percorsa anche dalla già menzionata MRA, che sul proprio sito dichiara:

“In Morocco, Algeria, and Tunisia, we have established counseling, orientation and accompaniment programs for individual women facing legal problems. Through the

²⁶⁹ « L’Union Féministe Libre », Frida, 2016, <https://youngfeministfund.org/grantees/lunion-feministe-libre/>.

²⁷⁰ Union Féministe Libre, « “El Hasnae” - The Martyr of Rape in Morocco : The verdict : March 6th,2017 », Facebook, 7 marzo 2017, <https://www.facebook.com/UnionFeministeLibre/photos/-el-hasnae-the-martyr-of-rape-in-morocco-the-verdict-march-6th2017-two-days-aher/1646832525626493/>.

²⁷¹ Stephanie Willman Bordat e Saida Kouzzi, «Legal Empowerment of Unwed Mothers: Experiences of Moroccan NGOs», in *Legal Empowerment: Practitioners’ Perspectives*, di Stephen Golub (International Development Law Organization, 2010), pag. 193.

development of country specific practical guides for NGOs, an accompaniment training workshops series, and the establishment of structures within NGOs for legal counseling and accompaniment for women, this program helps women navigate public institutions, and access services and their rights²⁷²”.

Nel 2012, l’associazione ha pubblicato un documento intitolato *Barnāmağ murāfaqa al-nisā li-l-maḥākim: dalīl ‘amaliyy li-fā’ida al-munazzamāt al-ğayr ḥukūmiyya al-maḥalliya bi-l-mağrib*, una vera e propria guida che contiene le informazioni di cui le ONG che desiderano avviare iniziative come il *Court Accompaniment Program* possono avere bisogno. Per esempio, nel quinto paragrafo del documento vengono riportati dei consigli per quanto riguarda la formazione dei volontari che assisteranno le vittime. Oltre a sottolineare la necessità che essi conoscano nel dettaglio il funzionamento del sistema giuridico marocchino, le effettive condizioni delle donne nello Stato e i contenuti della legge del Paese²⁷³, MRA suggerisce che le ONG organizzino, per gli aspiranti volontari, visite guidate nei tribunali e nelle stazioni di polizia, affinché sperimentino in prima persona un processo legale e le difficoltà che possono insorgere, e perché facciano la conoscenza del personale giudiziario con cui avranno a che fare in futuro²⁷⁴. Nel capitolo successivo, invece, sono riportati una serie di consigli per le associazioni che desiderano avviare programmi di patrocinio gratuito per le donne vittime di violenza. Il seguente brano, tratto dal documento, esemplifica il contenuto dell’intero testo.

“Ci sono diverse associazioni specializzate a cui ci si può rivolgere per individuare e nominare avvocati che diverranno partner della propria organizzazione: l’Ordine degli avvocati o altre associazioni di categoria, organizzazioni non governative che operano nel campo dei diritti umani [...]. È possibile avviare rapporti di collaborazione con singoli avvocati, o stipulare accordi formali con le sedi locali degli ordini degli avvocati, le facoltà di giurisprudenza o altre associazioni di avvocati, sulla cui base essi accettano di collaborare con la vostra associazione fornendo servizi di volontariato ai membri²⁷⁵”.

Documenti di questo tipo rappresentano una risorsa preziosa per le organizzazioni non governative che desiderano avviare programmi di assistenza legale gratuita ai propri membri e a quanti chiedono loro aiuto, che possono essere complessi da organizzare. Guide di questo tipo, basate sull’esperienza che gli autori hanno personalmente maturato, mettono a disposizione delle ONG tutte le informazioni necessarie e forniscono suggerimenti per rendere tali programmi efficienti ed efficaci, e permettere, quindi, che le vittime vengano assistite nel

²⁷² MRA Mobilising for Rights Associates, «Legal Accompaniment», 2007, <https://mrawomen.ma/our-work/legal-accompaniment/>.

²⁷³ MRA Mobilising for Rights Associates, «Barnāmağ murāfaqa ‘a al-nisā’ li-l-maḥākim: dalīl ‘amaliyy li-fā’ida al-munazzamāt al-ğayt ḥukūmiyya al-maḥalliya bi-l-mağrib (al-nuṣṣa al-tāniyya)», 2012, pag. 14-19.

²⁷⁴ *Ibidem*

²⁷⁵ *Ivi*, pag. 21. Traduzione dall’arabo a cura dell’autrice.

modo migliore. In un’ottica di contrasto alla violenza di genere, non si può negare l’impatto positivo che tutto ciò ha sulle vittime.

Per quanto riguarda l’Union Féministe Libre, il suo contributo più noto alla tutela delle donne vittima di violenza è, indubbiamente, la creazione di *Manchoufouch*, sito web e applicazione dove denunciare ogni episodio di violenza motivata dal genere o dall’orientamento sessuale. Il nome dell’applicazione deriva dalla frase marocchina *zine, manchoufouch?*²⁷⁶ utilizzata dagli uomini per molestare le donne negli spazi pubblici. Tramite l’applicazione, le vittime possono segnalare, anche in maniera anonima, ogni episodio di molestia o abuso sessuale, indicando ora e luogo del fatto e i nomi del colpevole e di eventuali testimoni. Per una maggiore tutela, le vittime hanno la possibilità di cancellare in ogni momento la loro dichiarazione. Secondo quanto riferito dai membri dell’organizzazione²⁷⁷, nel periodo compreso tra i mesi di settembre e febbraio vengono inviate la maggior parte delle segnalazioni. L’*intimate partner violence* risulta la forma di violenza maggiormente denunciata tramite l’applicazione *Manchoufouch*, mentre, per quanto riguarda le tipologie di abuso più frequenti, quello fisico risulta quello maggiormente diffuso, seguito dalle violenze psicologiche e sessuali. Nei seguenti grafici sono riportati nel dettaglio i dati raccolti dall’Union Féministe Libre in merito alle denunce raccolte tramite *Manchoufouch*:

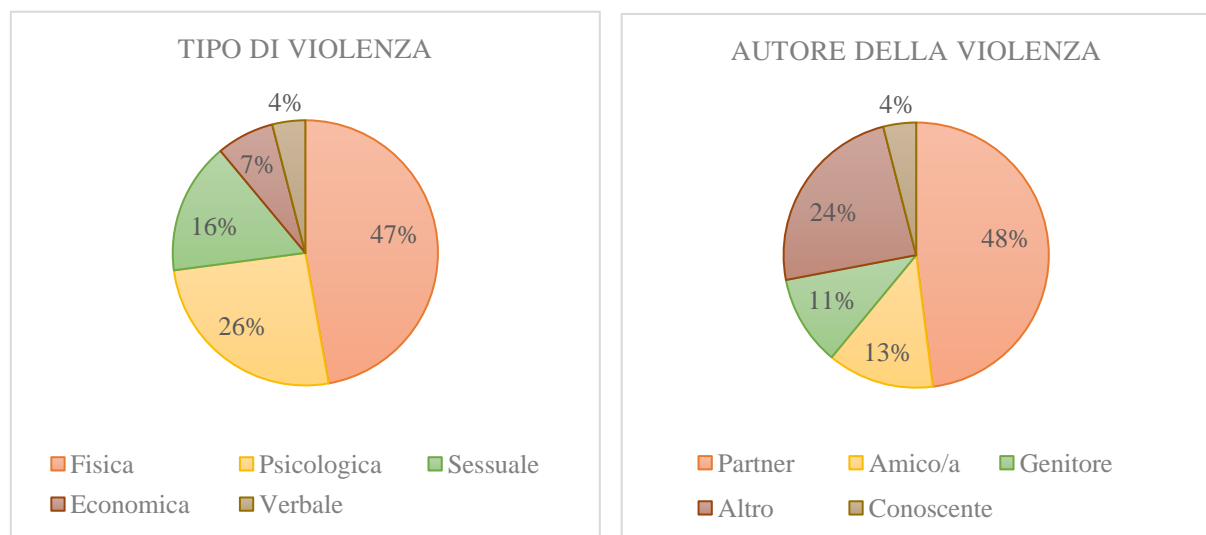


Figura 25 - Dati relativi alle segnalazioni raccolte dall’Union Féministe Libre tramite l’applicazione *Manchoufouch*

Come emerge dal primo grafico, nella metà dei casi denunciati tramite l’applicazione la vittima ha riferito di aver subito violenza da parte del partner (47%), mentre nel 13% e nell’11% degli

²⁷⁶ La frase può essere resa in italiano come “ehi bellezza, posso guardarti?”

²⁷⁷ Informazione desunta da conversazioni personale dell’autrice con i membri dell’associazione.

incidenti l'aggressore è stato qualificato, rispettivamente, come un amico o un genitore. Per quanto riguarda la tipologia di abuso, quella maggiormente riportata risulta essere quella fisica (47% delle segnalazioni), seguita da quella psicologica (26%) e sessuale (16%). Questi dati si collocano in linea con quanto evidenziato nei capitoli precedenti in merito alle manifestazioni della violenza di genere, e confermano quanto emerso dalle indagini dell'Haut-Commissariat au Plan. Nel terzo capitolo della presente analisi si è, infatti, evidenziato come le violenze verificatesi nel contesto domestico e relazionale rappresentino la metà degli abusi riportati dalle donne marocchine, mentre il partner sentimentale risulta essere la figura che più spesso si rende autrice di violenze contro le donne – il 46.1% delle donne marocchine aveva riferito all'ente statistico marocchino di essere stata vittima di *intimate partner violence*²⁷⁸. Per quanto riguarda le tipologie di abuso, dai dati riferiti nel terzo capitolo emerge come le violenze fisica, sessuale e psicologica siano le più diffuse, tendendo a manifestarsi insieme: il 51.3% delle donne intervistate dall'Haut-Commissariat au Plan aveva, infatti, riferito che il proprio abuso fosse consistito nell'unione di violenza fisica, sessuale e psicologica²⁷⁹.

5.3.1. Una diversa prospettiva: le associazioni di pubblica utilità

Accanto ad associazioni come l'Union Féministe Libre e MRA, che agiscono in maniera indipendente rispetto al governo, la tutela dei diritti delle donne viene promossa anche da organizzazioni vicine al regime o da esso apertamente sostenute. La legislazione del Marocco, tramite il decreto 1-58-376 del 1958, stabilisce che alle associazioni della società civile, escluse quelle di natura politica, può essere riconosciuto lo status di "pubblica utilità", purché soddisfino alcune caratteristiche legate, tra le altre cose, al campo di azione, al numero di membri e alle finanze²⁸⁰. Ottenere questo status è incredibilmente vantaggioso per le associazioni, nella misura in cui permette di avere accesso a notevoli sgravi fiscali e ad altre agevolazioni per quanto riguarda l'accesso ai fondi, oltre a un maggiore prestigio derivato dall'egida statale²⁸¹. Secondo quanto stabilito dalle norme del Paese, l'attribuzione dello status di pubblica utilità dovrebbe avvenire su basi che si potrebbero definire di merito, ovvero legate al ruolo e ai risultati che l'associazione in questione ha raggiunto. In realtà, come hanno

²⁷⁸ CFR. Figura 16

²⁷⁹ *Ibidem*

²⁸⁰ Royaume du Maroc, « Conditions et procédure de reconnaissance d'utilité publique », consultato 9 febbraio 2023, http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/association_pdf/Procedure_demande_RUP.pdf.

²⁸¹ « Avec la Reconnaissance d'utilité publique, Réseau entreprendre Maroc change de dimension », *Finances News*, 7 febbraio 2020, <https://fnh.ma/article/actualite-entreprises/avec-la-reconnaissance-d-utilite-publique-reseau-entreprendre-maroc-change-de-dimension>.

sottolineato esponenti di alcune fra le principali organizzazioni marocchine per i diritti umani, i criteri di attribuzione non sono equanimi, ma basati su interessi personali e precisi calcoli politici²⁸². Nel 2007, alla testata marocchina *Aujourd'hui*, Amina Bouyach, presidente dell'Organisation Marocaine des Droits de l'Homme ha dichiarato:

“Les critères de la reconnaissance de l'utilité publique sont fondamentalement politiques. On accorde aujourd'hui ce statut à des associations non pas sur la base de la qualité de leur travail, ni sur leur présence sur le territoire national, mais plutôt pour des raisons purement politiques. [...] De nombreuses associations ayant accompli un travail de terrain remarquable et existant depuis des années n'ont pas bénéficié de ce titre²⁸³”.

Un analogo parere è stato espresso da Khaled Cherkaoui, presidente del Centre Marocain des Droits de l'Homme, che ha parlato di vero e proprio clientelismo e di mancanza di trasparenza²⁸⁴. Ciò che emerge da queste dichiarazioni è una situazione in cui l'attribuzione dello status di pubblica utilità non sia motivata da fattori oggettivi, bensì da motivazioni politiche. Nello specifico, a venire favorite sono le associazioni che si allineano agli obiettivi del governo marocchino o non si collocano in aperta opposizione. Oltre a ciò, l'inclusione nel novero delle associazioni di pubblica utilità può rappresentare – e spesso rappresenta – uno strumento di cooptazione da parte del regime. Per risultare più chiari, occorre, però, fare una premessa.

5.3.1.1. *La libertà di espressione e gli ostacoli alla tutela dei diritti umani*

Il Marocco, contrariamente a quanto appare all'esterno, è un Paese guidato da un regime autoritario. Lo dimostrano numerosi reportage di ONG come Amnesty International²⁸⁵ e Human Rights Watch²⁸⁶, che ricostruiscono in maniera precisa le violazioni dei diritti umani e le repressioni delle libertà politiche e personali di cui la leadership marocchina si è macchiata fin dall'indipendenza del Paese, nonché le storie di attivisti, intellettuali e comuni cittadini puniti severamente per aver espresso critiche nei confronti del sistema governativo marocchino²⁸⁷. L'associazione americana Freedom House ha assegnato al Paese un punteggio

²⁸² « Associations: l'utilité publique en question », *Aujourd'hui - Le Maroc*, 10 gennaio 2007, <https://aujourd'hui.ma/societe/associations-lutilite-publique-en-question-46637>.

²⁸³ *Ibidem*

²⁸⁴ *Ibidem*

²⁸⁵ Amnesty International, «Shadow of Impunity: Torture in Morocco and Western Sahara», 2015.

²⁸⁶ Human Rights Watch, «Morocco: Human Rights at a Crossroads», 2004.

²⁸⁷ Le testimonianze sono, appunto, numerose. Le storie più note sono quelle di Sultana Khaya, attivista per l'emancipazione Sahrawa che ciclicamente viene intimidita e molestata dalle autorità marocchine, di Maati

di 37/100 per quanto riguarda le libertà politiche e civili, classificandolo come “Partly Free²⁸⁸”. Va tuttavia specificato, che, nelle proprie valutazioni in merito al Marocco, Freedom House non considera il territorio del Sahara Occidentale, che rivendica il proprio diritto all’autodeterminazione, e per cui il punteggio attribuito è di 4/100. Benché vi siano elementi per sostenere che il giudizio di Freedom House sia eccessivamente benevolo²⁸⁹, esso permette comunque di delineare la situazione del Marocco per quanto riguarda i diritti umani e le libertà civili e politiche.

Nel Paese, nonostante lo svolgimento di numerose e regolari elezioni, il potere non è detenuto dal Parlamento o dal governo, bensì dalla monarchia, attualmente incarnata nella figura di re Muhammad VI. Come sottolinea anche Freedom House, il re “*maintains dominance through a combination of substantial formal powers and informal lines of influence in the state and society*²⁹⁰”. Grazie a un circolo di esponenti del mondo politico e finanziario a lui fedeli, il sovrano, come i suoi predecessori, è stato in grado di creare ciò che il sociologo Hamit Bozarslan²⁹¹ ha definito un “cartello”, a cui viene comunemente attribuito il nome di *mahzen*, che di fatto controlla tutti i gangli della vita del Paese, dallo scenario politico a quello economico²⁹², dalla dimensione sociale a quella dell’informazione. Questo cartello è stato in grado, nel corso degli anni, adattarsi efficacemente ai cambiamenti e alle nuove sfide, dimostrandosi capace di mantenere saldo il proprio controllo sul Marocco²⁹³. Ciò è stato reso possibile anche grazie alla cooptazione, una strategia che permette al cartello di modificare i propri componenti a seconda delle necessità, mediante processi di epurazione e nuovi reclutamenti²⁹⁴, e l’attribuzione dello status di utilità pubblica ne rappresenta un esempio. La promessa di notevoli vantaggi, nonché la minaccia della loro rimozione, rappresenta uno strumento di coercizione di innegabile valore. Le associazioni per i diritti umani che hanno lo

Monjib, storico marocchino condannato alla reclusione perché accusato di aver “attentato alla sicurezza dello Stato, di Omar Radi e Imad Stitou Omar Radi, fondatori del sito di inchiesta Le Desk, di Soulaïman Raïssouni, editore di *Ahbār al-yawm*, e di Hajar Raïssouni, corrispondente per il medesimo giornale

²⁸⁸ Freedom House, «Morocco», Freedom in the World 2021, 2021.

²⁸⁹ Till Bruckner, «Seven myths about democracy in Morocco», *Open Democracy*, 19 giugno 2015, <https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/seven-myths-about-democracy-in-morocco/>.

²⁹⁰ Freedom House, «Morocco».

²⁹¹ Hamit Bozarslan, *Sociologie politique du Moyen-Orient* (Parigi: La Découverte, 2011).

²⁹² Ahmad R. Benchensi e Fahd Iraqi, «Le Businessman», *Tel Quel*, 18 agosto 2009, https://web.archive.org/web/20131211144225/http://www.telquel-online.com/archives/382/images/businessman_382.pdf.

²⁹³ Gloria Cinzi, «Diritti umani in Marocco» (Venezia, Università Ca’ Foscari, 2012).

²⁹⁴ «Autoritarismo», Treccani, consultato 9 febbraio 2023, https://www.treccani.it/enciclopedia/autoritarismo_%28Enciclopedia-delle-scienze-sociali%29/.

status di pubblica utilità possono, per esempio, adottare un linguaggio molto più benevolo e compiacente nei confronti del regime marocchino, o tralasciare del tutto le responsabilità e le colpe che esso ha, per evitare ogni forma di sanzione o repressione. Ciò, inevitabilmente, vale anche per le associazioni che agiscono nel campo dei diritti delle donne, ed è bene sottolineare che la repressione del regime marocchino si esercita anche sulle associazioni “indipendenti”, a cui non è riconosciuto alcuno status e che non sono in alcun modo legate alla famiglia reale o al *mahzen*.

Oltre alla cooptazione, l’altro strumento con cui il regime marocchino imbavaglia la libertà di espressione e limita l’agire delle organizzazioni della società civile è la repressione, che si manifesta in ostacoli di natura legale o atti di boicottaggio. Nel Paese, la libertà di associazione è disciplinata dal Dahir n°1-58-376 del 15 novembre 1958, la cui modifica più recente risale al 2009: tuttavia, nonostante la formale tutela del diritto di associazione, sussistono ostacoli legali e amministrativi per le ONG che intendono operare nello Stato, a cui si aggiungono le pressioni politiche del regime che tenta di boicottare i lavori delle associazioni il cui operato potrebbe danneggiare la stabilità del *Mahzen*²⁹⁵.

Gli ostacoli di natura legale si manifestano, frequentemente, già nel corso dell’iter che porta alla nascita delle associazioni. Secondo l’attuale normativa vigente, per poter operare legalmente, le nuove ONG devono completare un processo di registrazione presso le autorità, mediante l’invio di apposita documentazione a un ente amministrativo o giudiziario competente per l’area dove l’associazione intende ubicare la propria sede²⁹⁶. Tale documentazione deve includere dettagli riguardo gli obiettivi dell’associazione, i nominativi dei membri del consiglio direttivo, la struttura interna, e l’indirizzo della sede. Dopo aver visionato i documenti, le autorità abilitate rilasciano un permesso temporaneo, necessario per poter operare, il quale deve essere sostituito con uno permanente entro 60 giorni dalla data di emissione. In questo lasso di tempo, l’associazione può operare liberamente, a condizione, però, che non vi sia opposizione da parte delle autorità statali. Qualora l’emissione del permesso temporaneo venisse rifiutata – eventualità per cui le autorità competenti non sono tenute a fornire alcuna spiegazione – l’associazione si troverebbe impossibilitata a operare legalmente. Si tratta di ciò che è accaduto all’ONG Freedom Now, che si batte per le libertà di

²⁹⁵ «Freedom of Association in Morocco: Legal Loopholes and Security Practices» (Tunisi: Cairo Institute for Human Rights, 2018), pag. 13.

²⁹⁶ «Freedom of Association in Morocco: Legal Loopholes and Security Practices», pag. 18-20.

stampa ed espressione. Nel maggio 2014, le autorità marocchine hanno ostacolato la registrazione dell'associazione, rifiutando di emettere il permesso temporaneo. Due mesi dopo, il sito di Freedom Now, che gli attivisti intendevano utilizzare per programmare una manifestazione collettiva, è stato bloccato, dal momento che l'associazione, stava, secondo le forze di sicurezza, agendo illegalmente, in quanto sprovvista di permesso statale. Il consiglio direttivo dell'ONG ha provato a opporsi alla decisione rivolgendosi alla magistratura competente, ma il ricorso è stato bocciato con la motivazione che l'associazione, in quanto non registrata e quindi non autorizzata a operare, non potesse vantare alcun diritto di azione²⁹⁷.

Non è inoltre raro che le autorità decidano di non emettere il permesso permanente, una condizione necessaria per poter svolgere liberamente una serie di azioni vitali per la sopravvivenza di una ONG: affittare un ufficio; aprire un conto bancario; avere accesso ai finanziamenti pubblici; organizzare manifestazioni pubbliche²⁹⁸.

La creazione di un'associazione può, inoltre, essere negata qualora i suoi obiettivi dichiarati durante l'iter di registrazione siano ritenuti contrari alla pubblica morale, cagionatori di forme di discriminazione, oppure lesivi nei confronti della religione musulmana, dell'istituto della monarchia, o dell'integrità territoriale del Marocco²⁹⁹. Le vittime principali di questa forma di repressione sono le associazioni Sahrawi, come la Sahrawi Association of Victims of Grave Violations of Human Rights Committed by the Moroccan State, che ha ricevuto il permesso temporaneo solo dieci anni dopo la richiesta³⁰⁰.

Secondariamente, si segnala la tendenza, da parte delle autorità, di bloccare le attività di associazioni ritenute pericolose senza fornire motivazioni ufficiali, anche qualora l'organizzazione abbia ricevuto il permesso giudiziario per operare. Episodi di questo tipo hanno coinvolto l'Associazione Marocchina per i Diritti Umani (Association Marocaine des Droits Humaine, AMDH), che tra il 2014 e il 2016 ha registrato 93 casi di interruzione delle proprie attività per opera delle forze di sicurezza. Nonostante l'associazione abbia fatto ricorso in tribunale, ottenendo giudizi favorevoli nel 2014 e nel 2015, la repressione del regime non si è fermata³⁰¹.

²⁹⁷ *Ibidem*

²⁹⁸ «Freedom to Create Associations: A Declarative Regime in Name Only» (Human Rights Watch, 2009), pag. 12.

²⁹⁹ «Freedom of Association in Morocco: Legal Loopholes and Security Practices», pag. 23-27.

³⁰⁰ *Ibidem*

³⁰¹ *Ibidem*

Oltre a ciò, le associazioni possono incontrare ostacoli nell'accesso a finanziamenti provenienti dall'estero. L'articolo 206 del Codice penale stabilisce infatti pene severe per ogni persona, fisica o giuridica, che riceva fondi da un'organizzazione straniera allo scopo di danneggiare il Paese e la sua comunità nazionale³⁰². Nuovamente, il comportamento oggetto di sanzione è descritto in maniera approssimativa, permettendo alle autorità di sfruttare la legge per punire i dissidenti. È il caso di Maati Monjib, storico marocchino condannato alla reclusione perché accusato di aver “attentato alla sicurezza dello Stato”³⁰³.

È, inoltre, necessario sottolineare che tutte queste forme di repressione si intensificano nei casi di associazioni di provenienza straniera, a cui frequentemente viene mossa l'accusa di ledere l'immagine del Regno e cagionargli danno per conto di Paesi terzi. È quanto accaduto a Human Rights Watch, a cui nel 2015 è giunta la richiesta di sospendere ogni attività in Marocco³⁰⁴, e ad Amnesty International, i cui ricercatori sono stati espulsi dal Paese nello stesso anno, come ritorsione per la pubblicazione del report *Shadow of Impunity: Torture in Morocco and Western Sahara*³⁰⁵.

Risulta evidente, pertanto, come la libertà di espressione non sia un valore effettivamente tutelato in Marocco, in quanto il *mahzen*, che detiene un controllo capillare sulla vita politica, economica e sociale del Paese, adotta numerose strategie per prevenire la perdita di tale dominio e ciò si ripercuote, inevitabilmente, anche sulle associazioni della società civile che agiscono per tutelare i diritti umani. Avendo reso chiaro tale assunto, si desidera ora procedere con l'analisi dell'operato dell'UNFM e di INSAF, per rintracciare gli elementi di discontinuità rispetto all'Union Féministe Libre e a MRA.

5.3.1.2. *Union National des Femmes e INSAF*

Le due associazioni che sono state prese in esame per evidenziare le strategie delle associazioni femministe cooptate dal regime marocchino sono l'Union National des Femmes du Maroc (UNFM) e l'Institution Nationale pour la Solidarité avec les Femmes en détresse

³⁰² Royaume du Maroc, Code Pénal, art. 206.

³⁰³ Paolo Lepri, «Il digiuno in cella di Maati Monjib», *Corriere della Sera*, 12 marzo 2021, https://www.corriere.it/opinioni/21_marzo_12/digiuno-celladi-maati-monjib-9096fbc2-8381-11eb-98e0-a911bb2fb5b0.shtml.

³⁰⁴ Human Rights Watch, «Statement Regarding Human Rights Watch Activities in Morocco», 6 novembre 2015, <https://www.hrw.org/news/2015/11/06/statement-regarding-human-rights-watch-activities-morocco>.

³⁰⁵ «Freedom of Association in Morocco: Legal Loopholes and Security Practices», pag. 34.

(INSAF), che godono entrambe dello status di pubblica utilità³⁰⁶. Tuttavia, se INSAF nasce in maniera indipendente nel 1999, e ottiene tale qualificazione solo tre anni dopo³⁰⁷, l'UNFM venne fondata dallo stesso sovrano Hassan II nel 1969, ed è oggi presieduta dalla principessa Lalla Meryem³⁰⁸. Pertanto, nonostante condividano il medesimo status, sussistono delle importanti differenze tra le due associazioni, ed è proprio in virtù di tali diversità che esse sono state prese in considerazione.

Per quanto riguarda gli elementi di differenza rispetto alle associazioni non cooptate, in primo luogo si nota, sul sito web dell'Union Nationale des Femmes, la presenza di numerosi riferimenti al re, alla famiglia reale e alla promozione dei valori nazionali, a cui viene data rilevanza centrale, mentre risulta del tutto assente ogni forma di critica nei confronti della leadership del Paese. Tra gli stessi obiettivi dell'associazione figura, infatti, “l'organizzazione di attività di sensibilizzazione volte a preservare e promuovere l'etica e i valori di appartenenza nazionale³⁰⁹”. La volontà di raggiungere obiettivi *mahzeniani* e di promozione del Marocco emerge anche da alcuni progetti a cui l'associazione ha preso parte, e dal modo in cui essi sono stati raccontati. Nel 2019, l'UNFM ha organizzato il forum “Le Leadership des Femmes en Afrique, Opportunités et Défis”, a cui hanno partecipato esponenti governativi e delle istituzioni, nonché i leader di associazioni femministe provenienti da sedici Paesi africani. Nella seduta di apertura dell'evento, il rappresentante dell'UNFM ha sottolineato la volontà dell'associazione di rafforzare “le partnership nazionali, regionali e internazionali al fine di rafforzare la cooperazione³¹⁰”. Tutti questi scambi di opinioni ed esperienze – si legge sul sito dell'associazione – hanno permesso di sviluppare una visione globale e di sviluppare un'agenda futura volta a rafforzare la partnership e la cooperazione tra le organizzazioni africane. L'UNFM [...] è determinata a difendere le donne in risposta alla visione reale che lavora per rafforzare e consolidare le relazioni di lunga data profondamente radicate tra il Regno del Marocco e i Paesi africani³¹¹”. Sentimenti analoghi si ritrovano nel resoconto di un

³⁰⁶ Royaume du Maroc, « Liste des Associations Reconnues d'Utilité Publique », 25 giugno 2019, http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/association_pdf/liste_Associations_RUP.pdf.

³⁰⁷ Association INSAF, « Association INSAF - À-propos », consultato 9 febbraio 2023, <https://insaf.ma/association-insaf/>.

³⁰⁸ Union Nationale des Femmes, « Qui sommes-nous? », consultato 9 febbraio 2023, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id201901071000>.

³⁰⁹ Union Nationale des Femmes, « Nos objectifs », consultato 9 febbraio 2023, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id201901071038>.

³¹⁰ Union Nationale des Femmes, « Le Leadership des Femmes en Afrique, Opportunités et Défis », consultato 9 febbraio 2023, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id201906130333>.

³¹¹ *Ibidem*

evento successivo, risalente al 2021, che ha visto l'UNFM visitare le sedi di associazioni femministe in Gambia ed Etiopia. Dal sito dell'associazione si apprende che, nel corso degli incontri, i rappresentanti dell'Union Nationale des Femmes, hanno “espresso la volontà di espandere le relazioni bilaterali tra Marocco e Gambia al fine di rafforzare la condivisione dell'esperienza marocchina nel campo [dell'agricoltura]³¹²” ed “evidenziato la propria lotta per la creazione di una vera partnership in grado di far progredire le condizioni delle donne africane nel quadro della cooperazione Sud-Sud, che il Marocco ha continuato a sostenere sotto la saggia guida di Sua Maestà il Re Mohammed VI³¹³”. Ciò che si ritiene emerga da queste parole è la volontà di fare del femminismo uno strumento di promozione degli obiettivi *mahzeniani*, legati alla cooperazione regionale e alla promozione dell'immagine del Marocco all'estero. Sentimenti di questo tipo risultano del tutto assenti dalla retorica dell'Union Féministe Libre e di MRA, e ciò rappresenta un notevole elemento di discontinuità.

Per quanto riguarda l'associazione INSAF, se i riferimenti alla famiglia reale sono assenti, irrintracciabili risultano anche i toni di aperta critica manifestati, per esempio, dall'Union Féministe Libre, benché, alla luce degli obiettivi che essa si pone, si potrebbe aspettarne la presenza. L'operato di INSAF si costruisce, infatti, su quattro direttrici principali³¹⁴: l'assistenza alle madri non sposate ed ai loro figli, la lotta al lavoro minorile, la lotta contro la dispersione scolastica e il matrimonio minorile, e la sensibilizzazione “pour faire évoluer ou changer les lois et les mentalités en faveur des droits des femmes et des enfants³¹⁵”. Essendo chiaro, sulla base di quanto presentato nei capitoli precedenti, come la leadership marocchina abbia precise responsabilità in tutti questi quattro ambiti, in quanto incapace di produrre una legislazione chiara e ferma, in grado di tutelare queste categorie svantaggiate e mettere fine a secolari pratiche discriminatorie, ci si aspetterebbe di trovare toni di accusa nei confronti di un sistema governativo così fallimentare. Tuttavia, bisogna constatarne l'assenza, in quanto, con l'eccezione di una generica menzione alla volontà di modificare le leggi in favore delle donne e dei figli e l'invito ad applicare in maniera corretta le leggi esistenti, l'attenzione dell'associazione sembra rivolgersi esclusivamente ai sintomi del problema, e non

³¹² Union Nationale des Femmes, « L'Union Nationale des Femmes du Maroc partage son expérience avec des groupes de Femmes en Éthiopie et en Gambie », consultato 9 febbraio 2023, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202108100919>.

³¹³ *Ibidem*

³¹⁴ Association INSAF, « Depuis plus de 20 ans, des actions concrètes afin de bâtir un avenir meilleur pour chaque femme et chaque enfant. », 1 agosto 2021, https://insaf.ma/wp-content/uploads/2021/08/presentation_insaf.pdf.

³¹⁵ *Ibidem*

alle sue cause. Si pensi al caso delle madri non sposate e dei loro figli: le difficoltà che essi devono oggi affrontare derivano non solo da stigmi sociali, ma da leggi che, di fatto, risultano discriminatorie nei loro confronti. Per esempio, la norma attualmente vigente in Marocco stabilisce che solo gli uomini, in qualità di capofamiglia, possano richiedere il *livret de famille*, in cui sono segnate le date di nascita e decesso di tutti i membri della famiglia³¹⁶. Si tratta di un documento amministrativo di primaria importanza, in quanto la registrazione di una persona su di esso permette a quest'ultima di "esistere" agli occhi dello Stato³¹⁷. Viceversa, non essere segnati significa essere in una condizione che, per risultare più chiari, può essere paragonata a quella di un immigrato irregolare³¹⁸. Per le donne non sposate ottenere la copia originale del libretto è impossibile, in quanto la legislazione semplicemente non ammette questa possibilità. Esse possono cercare, allora, di ottenerne una copia autorizzata, ma anche in questo caso l'iter risulta difficoltoso, nella misura in cui viene richiesta la copia del certificato del coniuge o del padre del bambino, un documento a cui le madri single, che frequentemente vengono cacciate dalla loro casa o dal loro paese per senso di vergogna, difficilmente hanno accesso³¹⁹. Oltre a ciò, la criminalizzazione delle relazioni sessuali extraconiugali e il divieto di ricorrere all'aborto qualora non vi siano pericoli per la salute della gestante, contribuiscono a marginalizzare le madri single, che, da un lato, rischiano di essere processate con l'accusa di atti sessuali illeciti, e, dall'altro, si trovano a dover scegliere tra portare a termine la gravidanza o ricorrere a mezzi illegittimi – e, quindi, poco sicuri dal punto di vista medico, nonché dolorosi – per interrompere la gestazione³²⁰. Prendendo tutto ciò in considerazione, ci si aspetterebbe che un'associazione che si ponga l'obiettivo di assistere le madri nubili faccia del *lobbying* e della mobilitazione politica una strategia fondamentale, o, quantomeno, riconosca l'impatto negativo della legislazione marocchina e lotti strenuamente per modificarla. Nel caso di INSAF, ciò non avviene. Le strategie dell'associazione mirano, per l'appunto, a trattare i sintomi di questo problema e non le sue cause, in quanto si traducono nella creazione di centri di accoglienza, corsi di formazione o programmi di accompagnamento per aiutare le madri a ottenere il libretto familiare³²¹. Beninteso, tutte queste azioni sono fondamentali, e

³¹⁶ « Mères célibataires au Maroc : Le cri muet », *Le Quotidienne*, 3 febbraio 2023d.C., https://laquotidienne.ma/article/infos-societe/Maroc_Meres_celibataires_fleau_social.

³¹⁷ « Le livret de famille Marocain », *Démarches Maroc*, 3 giugno 2022, <https://www.demarchesmaroc.com/le-livret-de-famille-marocain/>.

³¹⁸ *Ibidem*

³¹⁹ Bordat e Kouzzi, «Legal Empowerment of Unwed Mothers: Experiences of Moroccan NGOs».

³²⁰ « Mères célibataires au Maroc : Le cri muet ».

³²¹ Association INSAF, « Depuis plus de 20 ans, des actions concrètes afin de bâtir un avenir meilleur pour chaque femme et chaque enfant »

costituiscono un inestimabile sostegno alle donne che si trovano in questa situazione, ma si ritiene che la mancanza di una strategia atta a modificare le leggi che permettono il perpetrarsi di tale situazione di disagio e discriminazione non permetterà all'operato di INSAF di essere pienamente incisivo, e si suppone che tale assenza sia motivata dalla volontà di adottare un atteggiamento non eccessivamente critico nei confronti della leadership marocchina. Peraltro, un atteggiamento analogo si ritrova da parte dell'UNFM, anch'essa attiva nel campo dell'assistenza alle madri single: anche in questo caso, l'associazione sembra concentrarsi di più sul contrasto alle manifestazioni del problema, senza andare alle loro radici³²².

Oltre a ciò, altre importanti differenze che emergono tra le associazioni cooptate e quelle non cooptate riguardano la capacità di azione. Per quanto riguarda il primo punto, tanto UNFM e INSAF sembrano avere un raggio di azione notevolmente più ampio rispetto all'Union Féministe Libre e a MRA. Oltre a essere presenti in più aree del Paese – nel caso dell'Union des Femmes du Maroc, la capacità di azione si estende a tutto il Marocco, Sahara occidentale incluso – le associazioni cooptate hanno la possibilità di gestire un numero notevole di strutture e centri di assistenza.

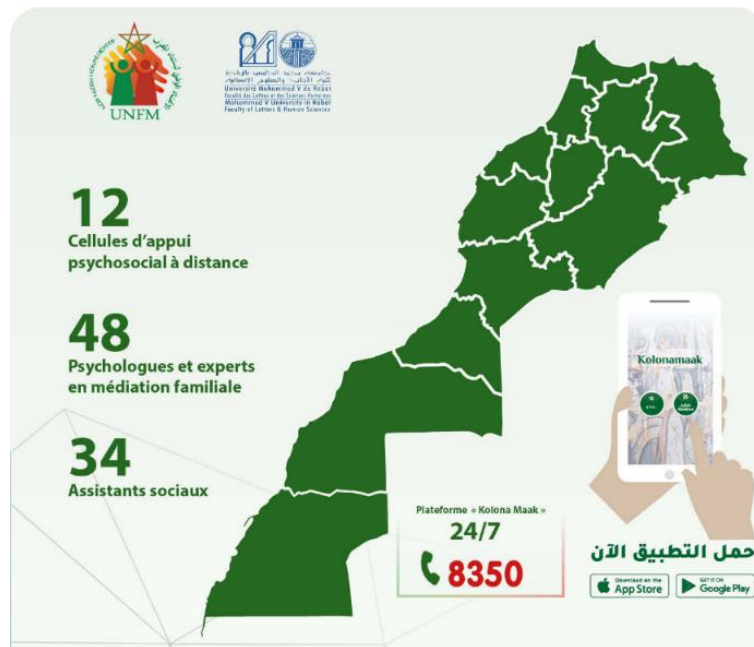


Figura 26 - Immagine che illustra il raggio d'azione dell'UNFM

³²² Union Nationale des Femmes, « L'Union Nationale des Femmes du Maroc en 2022 - Étapes phares dans le processus de promotion de la condition de la femme et de la fille », 16 marzo 2022, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202203160351>.

La precedente immagine, che illustra un progetto dell'UNFM volto alla creazione di dodici unità regionali di sostegno a distanza durante la pandemia da Covid-19, permette di individuare a colpo d'occhio l'estensione della capacità di azione dell'associazione³²³. L'UNFM è, pertanto, in grado di garantire la propria presenza fisica sul territorio del Paese, e tale capacità si è tradotta, per esempio, nell'apertura di 86 centri di formazione professionale, diffusi in tutto il territorio marocchino. Come si legge dal sito dell'associazione:

“L'Union Nationale des Femmes du Maroc dispose également de nombreux centres de formation et d'innovation répartis dans la plupart des régions du Royaume du Maroc. Ces centres élaborent des programmes de formation reposant sur une pédagogie innovante qui sont en phase avec les besoins du marché du travail, tout en s'appuyant sur une approche tri-disciplinaire à savoir : Formation ; Production ; Commercialisation³²⁴”.

Nella provincia di Rehamna, nella regione amministrativa di Marrakech-Safi, l'UNFM ha costruito la *Dar al-Korb*, un centro di assistenza per donne e bambini all'interno del quale si trovano una sala informatica, due classi di scuola dell'infanzia a cui poter affidare i propri figli, un atelier in cui le donne possono esercitare l'attività di parrucchiere o vendere i loro prodotti artigianali, aree di svago per bambini e, infine, un servizio di collegamento con le principali scuole nelle vicinanze³²⁵.



³²³ Union Nationale des Femmes, « L'Union a mis en place 12 cellules régionales d'appui et de soutien psychosocial à distance, réparties sur l'ensemble du territoire national, en partenariat avec la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de l'Université Mohammed V », 24 giugno 2020, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202006240112>.

³²⁴ Union Nationale des Femmes, « Centres de Formation Tri-disciplinaire », 23 settembre 2020, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202009230119>.

³²⁵ Union Nationale des Femmes, « Dar Al-Korb, Commune de Nzalet Laâdam – Province de Rhamna », 7 giugno 2021, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202106071002>.

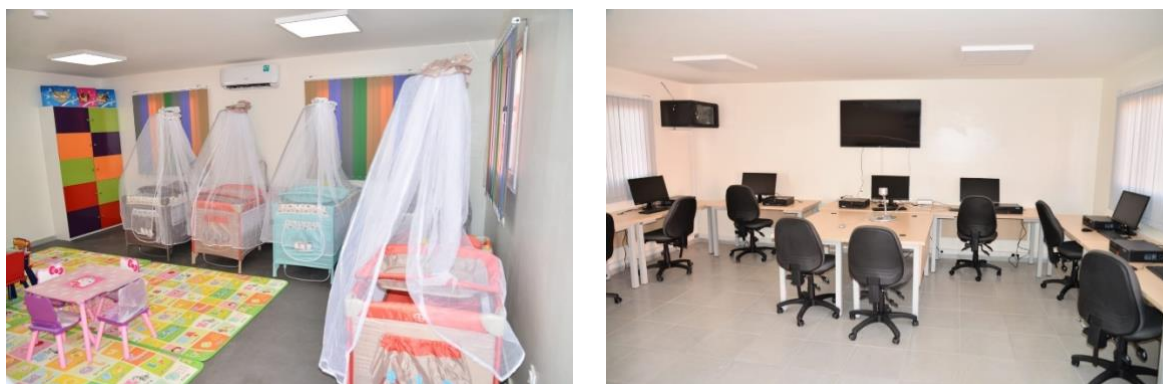


Figura 27 - Fotografie del centro Dar al-Korb

Infine, nella regione di Béni Mellal-Khenifra, l'associazione ha dato vita al UNFM Market, un mercato per la vendita di beni prodotti dalle associazioni di assistenza alle donne che si trovano nelle aree rurali della regione³²⁶.

Per quanto riguarda l'associazione INSAF, anch'essa risulta diffusa in più aree del territorio marocchino, benché in maniera meno capillare rispetto all'UNFM. L'associazione opera, infatti, nelle città Al Haouz, El Kelaa des Sraghna, Chichaoua, e Casablanca. In quest'ultima città, nel 2006, ha aperto un centro di formazione per madri nubili³²⁷. Nel Centro le donne hanno accesso a corsi della durata di tre mesi nei settori della cucina, acconciatura/estetica o cucito, al termine del quale sono previsti stage e tirocini presso attività commerciali. In aggiunta, sono offerti corsi di educazione sessuale e seminari di crescita personale, e le assistite hanno accesso anche a un ambulatorio medico e a un centro diurno, gestito da educatori e insegnanti, a cui possono affidare i propri figli mentre sono impegnate con i corsi o il lavoro³²⁸. L'associazione ha successivamente aperto un centro analogo dedicato esclusivamente alle madri migranti, per favorire il loro inserimento nel mercato del lavoro e, di conseguenza, la loro integrazione nel tessuto sociale marocchino. Per quanto riguarda la lotta al lavoro minorile, all'abbandono scolastico e al matrimonio precoce, INSAF ha dato vita, nelle aree rurali attorno alla città di Marrakech, a un programma di erogazione di borse di studio del valore di 250 dirham al mese a favore delle famiglie che decidono di iscrivere a scuola bambine e ragazze che, in precedenza, erano state costrette ad abbandonarla³²⁹. Questo sostegno rimane

³²⁶ Union Nationale des Femmes, « UNFM Market », 9 settembre 2021, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202109090918>.

³²⁷ Association INSAF, « Depuis plus de 20 ans, des actions concrètes afin de bâtir un avenir meilleur pour chaque femme et chaque enfant »

³²⁸ *Ibidem*

³²⁹ *Ibidem*

in essere fino alla conclusione degli studi secondari. Nella provincia rurale di Al Haouz, dove la distanza tra i villaggi costituisce un grande ostacolo per l'alfabetizzazione della popolazione femminile, l'associazione ha costruito una residenza, Dar INSAF, in cui le ragazze possono alloggiare mentre frequentano le lezioni delle vicine istituzioni scolastiche³³⁰. Infine, l'associazione ha avviato, nella regione di Chichaoua, un programma di formazione professionale rivolto alle lavoratrici del settore agricolo, che punta a insegnare loro competenze di botanica, apicoltura e allevamento degli animali, per renderle autonome dal punto di vista lavorativo³³¹.

Questi esempi si ritiene rendano chiare le profonde differenze tra l'operato di associazioni come l'Union Féministe Libre e MRA, da un lato, e l'Union National des Femmes e INSAF dall'altro. Se le prime due agiscono soprattutto nella dimensione virtuale, tramite campagne di *lobbying*, di sensibilizzazione e la creazione di network di associazioni, le seconde sembrano privilegiare la dimensione dell'assistenza materiale alle donne. Ciò non significa che UNFM e INSAF disdegnino *in toto* il piano virtuale – nel 2018 la prima ha creato la piattaforma web Kolona Maak, che permette di denunciare la violenza di genere³³², mentre la seconda ha lanciato una campagna social di sensibilizzazione contro il lavoro minorile³³³ – né che MRA e Union Féministe Libre non abbiano programmi di assistenza materiale: tuttavia, è innegabile che la portata di questi ultimi sia minore rispetto alla loro controparte. Si ritiene lampante, a questo punto, come l'attribuzione dello status di pubblica utilità sia una discriminante importante per quanto riguarda le capacità di azione di un'associazione, in quanto i fondi e le agevolazioni fiscali a cui hanno accesso le organizzazioni che godono di suddetto status siano foriere di tali disparità.

L'ultimo elemento di divergenza che è stato rintracciato nel corso delle indagini riguarda i partner con cui le associazioni cooptate e non cooptate collaborano. Tanto UNFM

³³⁰ Association INSAF, « Inauguration de DAR INSAF : Un nouveau foyer de jeunes filles », 25 dicembre 2018, <https://insaf.ma/inauguration-de-dar-insaf-un-nouveau-foyer-de-jeunes-filles/>.

³³¹ Association INSAF, « Depuis plus de 20 ans, des actions concrètes afin de bâtir un avenir meilleur pour chaque femme et chaque enfant »

³³² Adoni Conrad Quenum, «Morocco: Kolonamaak supports vulnerable women and girls», *Wearetech.africa*, 23 dicembre 2022, <https://www.wearetech.africa/en/fils-uk/solutions/morocco-kolonamaak-supports-vulnerable-women-and-girls>.

³³³ Association INSAF, « Lancement de la campagne [#إلا_محشمناش_نخافوا](#) » 25 ottobre 2018, https://insaf.ma/lancement-de-la-camapgne-إلا_محشمناش_نخافوا.

quanto INSAF, infatti, vantano collaborazioni con enti governativi di notevole importanza³³⁴, come il Ministero della Giustizia, il Ministero della Salute, il Ministero del Commercio, il servizio postale marocchino e la Société Nationale de Radiodiffusion et Television, mentre l'Union Féministe Libre e MRA collaborano principalmente con altre associazioni non governative. Nel caso specifico di MRA, l'associazione ha attive partnership con attori governativi, ma si tratta esclusivamente di istituzioni non marocchine³³⁵. Nuovamente, tali differenze non possono che influenzare le capacità delle associazioni di portare avanti il proprio operato. Si ritiene, infatti, che la vicinanza agli enti governativi, oltre a rappresentare un'agevolazione dell'accesso a fondi e finanziamenti, faciliti le associazioni nell'adempimento di pratiche e obblighi burocratici. In altre parole, si suppone che le associazioni che hanno attive collaborazioni con ministeri ed enti pubblici ricevano un trattamento privilegiato rispetto alle loro controparti indipendenti.

5.4. Conclusione

Considerati gli evidenti limiti della legislazione marocchina per quanto riguarda la tutela delle donne vittime di violenza e la prevenzione del fenomeno stesso, la società civile marocchina si è trovata ad assumere in prima persona il compito di proteggere le vittime e diffondere la cultura dell'uguaglianza tra i sessi e del rispetto delle donne. Le iniziative adottate dalle *civil society organisations* sono numerose, e si ritiene che ciò sia indice non solo della vivacità della società marocchina, ma anche del forte desiderio che essa – o, quantomeno, una sua parte – nutre di porre fine alle discriminazioni di genere.

Le strategie adottate sono numerose e di varia natura, e, come sostiene Stephanie Willman-Bordat, non ve ne è una più importante o migliore delle altre. Ogni strategia ha, infatti la propria utilità, a seconda del contesto. Come l'attivista stessa ha ricordato, le attività di *lobbying* o la creazione di programmi di assistenza alle donne vittime di violenza non sono possibili senza che, in precedenza, non si sia investito in ciò che MRA definisce “*Grassroot level human rights education*”, locuzione con cui si identificano tutte le attività di sensibilizzazione a favore dei diritti delle donne. Ciò include tanto incontri, seminari e progetti analoghi che mirano a informare la popolazione femminile circa i propri diritti, quanto

³³⁴ Union Nationale des Femmes, « Nos partenaires », 8 gennaio 2019, <https://www.unfm.ma/afficherArticle/id201901080648>.

³³⁵ MRA Mobilising for Rights Associates, «Our partners», consultato 10 febbraio 2023, <https://mrawomen.ma/our-partners/>.

iniziative rivolte alle singole associazioni, per metterle in condizione di svolgere concretamente il loro lavoro. In altri termini, se le ONG non conoscono le effettive condizioni delle donne marocchine, il concreto funzionamento del sistema giuridico marocchino o non dispongono degli strumenti per ottenere risorse economiche, difficilmente potranno operare in maniera incisiva ed efficace.

Secondo quanto emerso nel corso della stesura dell'elaborato, l'organizzazione di campagne di mobilitazione della società civile, sia sul web che nelle piazze, risulta una strategia prediletta per le associazioni marocchine, anche se grande è l'attenzione dedicata all'assistenza alle vittime. Iniziative come il *Court Accompaniment Program* di MRA, o l'applicazione *Manchoufouch* e il progetto di assistenza legale promossi dall'Union Féministe Libre non solo dimostrano che le associazioni femministe sono in grado di comprendere pienamente le reali necessità delle donne vittime di violenza, ma hanno un innegabile impatto positivo in un contesto come quello marocchino, dove le donne che desiderano denunciare di aver subito abusi sessuali devono scontrarsi con un sistema giuridico impervio, difficoltà economiche e stigmi sociali.

In aggiunta, necessaria è la menzione degli ostacoli burocratici e legali che le associazioni devono affrontare, causati dall'esistenza, in Marocco, di un regime autoritario che reprime la libertà di pensiero e di espressione, e difficilmente tollera critiche al proprio operato. Il controllo sulle associazioni della società civile si attua anche attraverso pratiche di cooptazione, atte a reclutare nuovi membri del cartello. Nel caso specifico del Marocco, che è un Paese dove, come si è dimostrato, le donne vivono in una condizione di subordinazione, l'ingresso di associazioni a tutela dei diritti di queste ultime nel cartello *mahzeniano* permette al regime di dimostrarsi interessato alla questione e schivare, di conseguenza, ogni critica. In aggiunta, i vantaggi che derivano dalla cooptazione, fanno sì che anche le stesse associazioni riducano notevolmente le recriminazioni e le contestazioni verso la leadership, oltre a influenzarne le strategie e il raggio di azione. L'analisi dell'operato dell'Union des Femmes du Maroc e di INSAF ha permesso di delineare in maniera chiara queste differenze.

Considerati tutti questi elementi, si ritiene possibile affermare, in conclusione, che i traguardi dell'emancipazione delle donne marocchine e della scomparsa del fenomeno della violenza di genere saranno resi raggiungibili solo grazie all'operato congiunto della società civile e delle istituzioni marocchine, le quali dovrebbero raccogliere con più vitalità le istanze di cui la prima si fa portatrice.

Conclusione

I dati e le informazioni contenuti nel presente elaborato dimostrano come la violenza contro le donne sia un fenomeno ampiamente diffuso in tutto il Marocco, che colpisce le donne del Paese a prescindere da età, provenienza geografica e status sociale. Il fenomeno appare radicato non solo in concezioni culturali discriminatorie, condivise da una parte importante della società civile, ma anche in una più generale situazione di marginalizzazione della popolazione femminile marocchina. Nel testo, è, infatti, emerso come le donne risultino, rispetto agli uomini, svantaggiate secondo i quattro parametri presi in esame dal World Economic Forum nell'ambito del *Global Gender Gap Report*, ovvero partecipazione alla vita economica, accesso all'istruzione, accesso alle cure sanitarie, e *political empowerment*. Nel 2020, l'80.1% delle donne ha dichiarato di non avere un lavoro né di cercarlo, laddove il 62.9% degli uomini ha affermato di essere impiegato. Analogamente, se la percentuale degli uomini marocchini senza un livello di istruzione si ferma al 26%, nel caso delle donne la percentuale sale al 53%: ciò significa che, al momento attuale, la metà della popolazione femminile marocchina non ha alcun livello di istruzione. In aggiunta, si è evidenziato come vi sia ancora un divario importante per quanto riguarda la partecipazione alla vita politica del Paese, in quanto la percentuale di donne presenti nel Parlamento si ferma al 24.3%. Se si considera che la maggior parte delle deputate presenti nel 2021 nel Parlamento è stata eletta in apposite liste riservate esclusivamente a candidate di sesso femminile, questi risultati appaiono ulteriormente ridimensionati.

Questi elementi, tra loro combinati, danno vita a un contesto socioeconomico dove le donne sono svantaggiate, e dove imperano archetipi e concetti culturali che assegnano alle donne un ruolo passivo, minoritario, confinato alla dimensione domestica. Il 60% della popolazione marocchina, secondo quanto riferito da UN Women e Promundo-US, ritiene che il compito più importante per una donna sia prendersi cura della casa e della famiglia, e che, in caso di scarsità delle opportunità lavorative, gli uomini dovrebbero avervi accesso privilegiato. Analogamente, il 37% della popolazione intervistata ha affermato di ritenere le donne troppo emotive per ricoprire incarichi politici. A tale visione della donna quale creatura che trova piena realizzazione solo nella dimensione domestica si legano i temi dell'onorabilità e della rispettabilità, che assegnano alle donne il ruolo di custodi dell'onore della famiglia. Ciò spiega la diffusione dell'idea secondo cui gli uomini abbiano il compito di vigilare e custodire i membri femminili della famiglia – condivisa dal 76.8% degli intervistati – anche nel caso in

cui queste ultime siano più anziane. Allo stesso modo, più dell'80% degli intervistati ha riferito di pensare che il modo in cui donne e ragazze si vestono e si comportano influenzi direttamente l'onore e la rispettabilità dei parenti uomini.

Da tali concezioni tradizionali derivano ruoli diversi per uomini e donne: se ai primi viene assegnato il ruolo attivo e dominante, alle seconde il ruolo passivo e sottomesso. La principale conseguenza è la diffusione di una cultura che, nel momento in cui si verifica una violenza ai danni di una donna, tende ad attribuirne a quest'ultima la responsabilità. Colpevole di non aver saputo tutelare in maniera efficace il proprio onore e la propria virtù, rea di aver adottato un comportamento provocante, responsabile di non aver svolto in maniera idonea il proprio compito di moglie e madre, secondo gli standard culturali maggiormente diffusi nel Paese, la donna marocchina vittima di violenza è, tutto considerato, l'effettiva colpevole dell'atto che ha subito. Tale situazione non può che influenzare in maniera negativa il fenomeno della violenza di genere, che risulta diffuso in tutto il Marocco e che colpisce donne di ogni età, appartenenza sociale e retroterra culturale.

Gli atti di violenza contro le donne sono diffusi soprattutto nell'ambito di relazioni sentimentali: il 46.1% delle donne, secondo quanto emerso dalle indagini dell'Haut-Commissariat au Plan, ha subito almeno un abuso da parte del partner. Seguono il contesto educativo (22.4%), quello familiare e quello lavorativo (entrambi 15.1%). L'incidenza del fenomeno cala all'aumentare dell'età: si può supporre che la più alta aspettativa di vita per le donne faccia sì che, negli ultimi anni della loro vita, esse non siano più circondate da figure che possano esercitare violenza nei loro confronti (padri, fratelli e partner).

Di fronte a tale situazione, che si può definire quantomeno critica, la leadership politica del Marocco si è dimostrata poco incisiva e incapace di favorire un effettivo cambio di passo. Nonostante la ratifica di importanti trattati internazionali a tutela dei diritti delle donne, la legislazione del Paese non sembra in grado di salvaguardare la popolazione femminile e le vittime di violenza, né di contrastare le pratiche discriminatorie che permettono il perpetrarsi della loro subordinazione. Innovazioni come la riforma della Moudawwana o l'introduzione della legge 103.13, che appaiono come degli innegabili passi in avanti, rivelano, a un'analisi approfondita, i propri limiti e le gravi lacune, rappresentati da norme indulgenti e scappatoie giuridiche che permettono di mettere ancora in atto pratiche che violano i diritti delle donne. Un fosco esempio in questo senso è rappresentato dal fenomeno dei matrimoni con minori, ancora oggi largamente diffusi.

Dinanzi all'apparente inerzia statale si pongono le associazioni della società civile, ovvero organizzazioni non governative, circoli e società che in prima persona lottano affinché la popolazione marocchina possa raggiungere il traguardo dell'uguaglianza di genere. Il ruolo che esse svolgono è di primaria importanza, come si è cercato di evidenziare nel corso del presente elaborato. Le loro iniziative non solo contribuiscono a diffondere la cultura del rispetto delle donne, ma permettono alle vittime di violenze di avere effettivamente accesso alla giustizia e ai diritti loro garantiti dalla legislazione marocchina.

Preme, tuttavia, sottolineare che tale compito appare eccessivamente gravoso per le singole *civil society organisations*, che si trovano coinvolte in uno scontro analogo a quello tra Ebrei e Filistei. Se, in questa metafora, la violenza di genere rappresenta un gigantesco Golia armato fino ai denti, il piccolo Davide in cui si incarnano le CSOs appare indubbiamente bisognoso di pietre con cui armare la propria fionda. Come ha sottolineato anche Stephanie Willman-Bordat, il compito delle ONG non è sostituirsi allo Stato, bensì monitorare le attività di quest'ultimo e, eventualmente, coadiuvarlo. La sensazione, condivisa anche dall'attivista, è che in Marocco, al momento attuale, molte associazioni si siano, di fatto, sostituite alle istituzioni statali, ricoprendo il ruolo che queste ultime, per incapacità o *noluntas*, non ricoprono.

Alla luce di tutti questi fattori, si ritiene che, per le donne marocchine, il percorso verso la parità di genere sia ancora lungo e costellato di ostacoli, per via dalla persistenza di norme culturali discriminanti, dall'inazione statale e dagli ostacoli all'azione delle organizzazioni che desiderano raggiungere il traguardo dell'emancipazione femminile.

Bibliografia e sitografia

- Aghtaie, Nadia e Geetanjali Gangoli. *Key Issues: Researching Gender-Based Violence*. In *Understanding Gender Based Violence*, di Nadia Aghtaie e Geetanjali Gangoli. Londra, New York: Routledge, 2015. 1^a ed.
- Ait Ouaanna, Meryem e Malak Boukhari. *Mères célibataires au Maroc : Le cri muet*. «Le Quotidienne», 3 febbraio 2023 (https://laquotidienne.ma/article/infos-societe/Maroc_Meres_celibataires_fleau_social).
- Aloumiki, Abderrafii. *Rabat : L'UFL indignée face au jugement contre les violeurs et meurtriers de Hasnae*. «Aujourd'hui - Le Maroc», 9 marzo 2017 (<https://aujourd'hui.ma/faits-divers/rabat-lufl-indignee-face-au-jugement-contre-les-violeurs-et-meurtriers-de-hasnae>).
- Amnesty International. «Moroccan Authorities Assault Sahrawi Women Activists», 27 maggio 2022 (<https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/5648/2022/en/>).
- Amnesty International. *Shadow of Impunity: Torture in Morocco and Western Sahara*. Londra: Amnesty International, 2015. 1^a ed.
- Amrani, Amine. *Trois nouvelles ONG reconnues d'utilité publique en 2019*. «Challenge», 13 gennaio 2020 (<https://www.challenge.ma/trois-nouvelles-ong-reconnues-dutilite-publique-en-2019-127958/>).
- Amri, Kenza. 'Manchoufouch', une plateforme pour dire STOP au harcèlement de rue au Maroc. «WeLoveBuzz», 23 marzo 2018 (<https://www.welovebuzz.com/manchoufouch-une-plateforme-pour-dire-stop-au-harcèlement-de-rue-au-maroc/>).
- Association Démocratique des Femmes du Maroc. «Rapport des ONG relatif aux droits des femmes au Maroc au titre du 3ème Examen Périodique Universel (EPU)», 25 ottobre 2017 (<https://adfm.ma/wp-content/uploads/2022/07/Rapport-ONG-UPR-Publication.pdf>).
- Association INSAF. *Association INSAF - À-propos*, s.d. (<https://insaf.ma/association-insaf/>).
- Association INSAF. *Depuis plus de 20 ans, des actions concrètes afin de bâtir un avenir meilleur pour chaque femme et chaque enfant.*, 1 agosto 2021 (https://insaf.ma/wp-content/uploads/2021/08/presentation_insaf.pdf).
- Association INSAF. *Inauguration de DAR INSAF : Un nouveau foyer de jeunes filles*, 25 dicembre 2018 (<https://insaf.ma/inauguration-de-dar-insaf-un-nouveau-foyer-de-jeunes-filles/>).

- Association INSAF. *Lancement de la campagne* *الإلا محشمناش نخافوا*, 25 ottobre 2018 (<https://insaf.ma/lancement-de-la-campagne-الإلا محشمناش نخافوا>).
- Association INSAF. *Prévention de l'abandon des enfants nés hors mariage*, 28 agosto 2018 (<https://insaf.ma/prevention-de-labandon-des-enfants-nes-hors-mariage/>).
- Association INSAF. *Tente citoyenne « Pour les droits de la mère célibataire et son enfant »*, 8 agosto 2015 (<https://insaf.ma/tente-citoyenne-pour-les-droits-de-la-mere-celibataire-et-son-enfant/>).
- Atieh, Emily. *Through the eyes of Lawyers and Advocates: Navigating the Court System for Women Impacted by Domestic Violence in Morocco*. «Independent Study Project (ISP) Collection» (2021) 3415: 2–28.
- Autoritarismo, s.d. (https://www.treccani.it/enciclopedia/autoritarismo_%28Enciclopedia-delle-scienze-sociali%29/).
- Avec la Reconnaissance d'utilité publique, Réseau entreprendre Maroc change de dimension*. «Finances News», 7 febbraio 2020 (<https://fnh.ma/article/actualite-entreprises/avec-la-reconnaissance-d-utilite-publique-reseau-entreprendre-maroc-change-de-dimension>).
- Barnard, Alan e Jonathan Spencer, a c. di. *Encyclopedia of Social and Cultural Anthropology*. Londra, New York: Routledge, 2002. 3^a ed.
- @BassamatLaraqui. «*Projet de loi 103-13 : Où sont passées les femmes en situation de handicap ?*» <http://ift.tt/2pAvuOz> via <http://aujourd'hui.ma>, 14 aprile 2017 (<https://twitter.com/BassamatLaraqui/status/852820623617175552>).
- Beck, Teresa Koloma. *The Eye of the Beholder: Violence as a Social Process*. «International Journal of Conflict and Violence» (2011) 5, fasc. 2: 345–356.
- Belhaj, Aicha. *Al-mağribiyyāt... yaħmihunna al-qānūn wa-yazlimuhunna al-wāqi* ' «As-safīr al-‘arabiyy», 21 gennaio 2022 (<https://assafirarabi.com/ar/42740/2022/01/02/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d9%8a%d8%ad%d9%85%d9%8a%d9%87%d9%86%d9%91-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d9%88%d9%8a%d8%b8%d9%84%d9%85%d9%87%d9%86%d9%91-%d8%a7/>).
- Belhorma, Souad. *'Two months of marriage were sufficient to turn my life upside down': early marriage as a form of gender-based violence*. «Gender & Development» (2016) 24, fasc. 2: 219–230.
- Bellelli, Andrea. *Circoncisione maschile, va praticata da un medico anche quando è per scopi rituali*. «Il Fatto Quotidiano», 31 maggio 2016

- <https://www.ilfattoquotidiano.it/2016/05/31/circoncisione-maschile-va-praticata-da-un-medico-anche-quando-e-per-scopi-rituali/2783502/>).
- Ben Saga, Ahlam. *World Day Against Child Labour: 247,000 Children Work in Morocco*. «Morocco World News», 18 giugno 2018 (<https://www.morocoworldnews.com/2018/06/248793/247000-children-work-morocco>).
- Benchemsi, Ahmad R. e Fahd Iraqi. *Le Businessman*. «Tel Quel», 18 agosto 2009 (https://web.archive.org/web/20131211144225/http://www.telquel-online.com/archives/382/images/businessman_382.pdf).
- Berkland, Mara Kathleen. *Feminism and its Social Movement in Morocco: Pragmatism, Persuasion and Knowledge*. The University of Utah, 2004.
- Bicchi, Federica, Laura Guazzone e Daniela Pioppi, a c. di. *La Questione della Democrazia nel Mondo Arabo: Stati, società e conflitti*. Monza: Polimetrica, 2004.
- Blake, Khandis R., Siobhan M. O’Dean, James Lian e Thomas F. Denson. *Misogynistic Tweets Correlate with Violence Against Women*. «Association of Psychological Science» (2021) 32, fasc. 3: 315–325.
- Bordat, Stephanie Willman e Saida Kouzzi. *Legal Empowerment of Unwed Mothers: Experiences of Moroccan NGOs*. In *Legal Empowerment: Practitioners’ Perspectives*, di Stephen Golub. International Development Law Organization, 2010.
- Bouhout, Nouhaila. *Morocco’s Legal System and its influences on Women’s Rights: A Case Study on Gender-based Domestic Violence*. «Central European University - News», 1 dicembre 2020 (<https://politicalscience.ceu.edu/article/2020-12-01/moroccos-legal-system-and-its-influences-womens-rights-case-study-gender-based>).
- Bousquet, Benjamin. *El Hasnae, morte après un viol, devient un nouveau symbole de lutte*. «Tel Quel», 21 dicembre 2016 (https://telquel.ma/2016/12/21/el-hasnae-morte-apres-son-viol-devient-un-nouveau-symbole-de-lutte_1528053).
- Boutkhil, Soumia. *Moroccan Women in Limbo: On Liminal Citizenship and the Quest for Equality*. In *Women’s Movements in Post- “Arab Spring” North Africa*, a cura di Fatima Sadiqi. New York: Palgrave Macmillan, 2016. 1^a ed.
- Bozarslan, Hamit. *Sociologie politique du Moyen-Orient*. Parigi: La Découverte, 2011.
- Bruckner, Till. *Seven myths about democracy in Morocco*. «Open Democracy», 19 giugno 2015 (<https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/seven-myths-about-democracy-in-morocco/>).

- Burnett, John S. *In the Line of Fire*. «The New York Times», 4 agosto 2004 (<https://www.nytimes.com/2004/08/04/opinion/in-the-line-of-fire.html>).
- Cairo Institute for Human Rights. *Freedom of Association in Morocco: Legal Loopholes and Security Practices*. Il Cairo: Cairo Institute for Human Rights, 2018.
- Calcuttawala, Zainab. *NGO Calls on Moroccan Government to Toughen Sentences Against Rapists*. «Morocco World News», 22 dicembre 2016 (<https://www.morocoworldnews.com/2016/12/204250/ngo-calls-moroccan-government-toughen-sentences-rapists>).
- Campanini, Massimo. *Storia del Medio Oriente Contemporaneo*. Bologna: Il Mulino, 2017. 5^a ed.
- Cerreti, Claudio, Matteo Marconi e Paolo Sellari. *Spazi e poteri. Geografia politica, geografia economica, geopolitica*. Roma-Bari: Laterza, 2019.
- Chafai, Habiba. *Contextualising street sexual harassment in Morocco: a discriminatory sociocultural representation of women*. «The Journal of North African Studies» (2017).
- Chafai, Habiba. *Everyday gendered violence: women's experiences of and discourses on street sexual harassment in Morocco*. «The Journal of North African Studies» (2021) 26, fasc. 5: 1013–1032.
- Chahir, Aziz. *Maroc : le bâillonnement des libertés révèle la vulnérabilité de la monarchie*. «Middle East Eye», 15 marzo 2022 (<https://www.middleeasteye.net/fr/opinionfr/maroc-libertes-monarchie-mohammed6-radi-raissouni-ziane>).
- Charrad, Mounira M. *Family Law Reforms in the Arab World: Tunisia and Morocco*. Austin (Texas): United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), 2012.
- Chaundry, Suparna. *The Assault on Civil Society: Explaining State Crackdown on NGOs*. «International Organization» (2022) 76, fasc. 3: 549–590.
- Cinzi, Gloria. *Diritti umani in Marocco*. Università Ca' Foscari, 2012.
- Cohen, Shana. *What Does Regression Mean? Politics and Press Freedom in Morocco and Tunisia*. «The Journal of North African Studies» (2021) 26, fasc. 4: 585–592.
- Congressional Research Service. «Women in the Middle East and North Africa: Issues for Congress», 16 dicembre 2021 (<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R46423/8>).
- Connell, R.W. *Masculinities*. Berkeley, Los Angeles: University of California Press, 2005. 2^a ed.
- Connell, R.W. e James W. Messerschmidt. *Hegemonic Masculinity: Rethinking the Concept*. «Gender & Society» (2005) 19, fasc. 6: 829–859.

- Conseil National des Droits de l'Homme. *La lutte contre la violence à l'égard des femmes - Avis du CNDH sur le projet de loi N° 103-13*. Rabat: Conseil National des Droits de l'Homme, 2016.
- Crompton, Rosemary, Suzan Lewis e Clare Lyonette. *Introduction: The Unravelling of the 'Male Breadwinner' Model – and Some of its Consequences*. In *Women, Men, Work and Family in Europe*, a cura di Rosemary Crompton Suzan Lewis e Clare Lyonette. New York: Palgrave Macmillan, 2016. 10^a ed.
- Darhour, Hanane e Drude Dahlerup. *Sustainable representation of women through gender quotas: A decade's experience in Morocco*. «Women's Studies International Forum» (2013) 1: 132–142.
- Darhour, Hanane. *The Impact of CEDAW's Global Norms on GBV Legislation in Morocco*. «Journal of Applied Language and Culture Studies» (2019) 2: 79–101.
- Darhour, Hanane. *Whose Empowerment? Gender Quota Reform Mechanisms and De-democratization in Morocco*. In *Double-Edged Politics on Women's Rights in the MENA Region*, di Hanane Darhour e Drude Dahlerup. New York: Palgrave Macmillan, 2020. 1^a ed.
- Demetrious, Demetrakis Z. *Connell's Concept of Hegemonic Masculinity: A Critique*. «Theory and Society» (2001) 30, fasc. 3: 337–361.
- Deramaix, Lara e Julien Moriceau. *Quelle justice pour les femmes au Maroc ? Analyse des parcours de justice*. Bruxelles: Avocats Sans Frontières, 2019.
- Derdar, Mohammed. *Gender and Verbal Violence: a Form of Psychological Abuse in Moroccan Popular Culture*. «REVUE Sciences, Langage et Communication» (2017) 1, fasc. 3: 1–10.
- Derdar, Mohammed. *Sexual Harassment against Waitresses in Morocco: A Case Study of El Jadida*. «Journal of Applied Language and Culture Studies» (2019) 2: 129–145.
- Douai, Aziz. *In Democracy's Shadow: The 'New' Independent Press and the Limits of Media Reform in Morocco*. «Westminster Papers in Communication and Culture» (2009) 6, fasc. 1: 7–26.
- Elattir, Manal, Yamina El Kirat El Allame e Youness Tihm. *Women's Economic Empowerment in Morocco: The Case of Social Entrepreneurshi*. In *Women's Movements in Post-“Arab Spring” North Africa*, a cura di Fatima Sadiqi. New York: Palgrave Macmillan, 2016. 1^a ed.
- Elliott, Katja Žvan. «It's too Much!»: *Victims of Gender-based Violence Encounter the Moroccan State*. «International Journal of Middle East Studies» (2020) 52: 49–66.

- Ennaji, Moha. *About North African Women's Rights After the Arab Spring*. In *Women's Movements in Post- "Arab Spring" North Africa*, a cura di Fatima Sadiqi. New York: Palgrave Macmillan, 2016. 1^a ed.
- Ennaji, Moha e Fatima Sadiqi, a c. di. *Gender and Violence in the Middle East*. Londra, New York: Routledge, 2011.
- Ennaji, Moha. *Violence Against Women in Morocco*. «Al-raida» (2011) 131–132: 63–68.
- Ennaji, Moha. *Women, Gender, and Politics in Morocco*. «Social Sciences» (2016) 5, fasc. 75: 2–8.
- Errazzouki, Samia. *Under watchful eyes: Internet surveillance and citizen media in Morocco, the case of Mamfakinch*. «The Journal of North African Studies» (2017) 22, fasc. 3: 361–385.
- Excerpts from King Mohammed VI's address*. «BBC News», 31 luglio 1999 (<http://news.bbc.co.uk/2/hi/world/monitoring/408513.stm>).
- de Faria Slenes, Rebecca. *Human Rights, Religion, and Violence: Strategies of Moroccan Activists Fighting Violence Against Women*. «Procedia - Social and Behavioral Studies» (2014) 161: 247–251.
- Feather, Ginger. *Legal Discrimination and Violence against Women Analyzed through a Feminist Lens Using the Advocacy Coalition Framework*. «Journal of Applied Language and Culture Studies» (2019) 2: 103–128.
- Flood, Michael e Bob Pease. *Factors Influencing Attitudes to Violence Against Women*. «Trauma, Violence, & Abuse» (2009) 10, fasc. 2: 125–142.
- Forum Azzahrae pour la Femme Marocaine. *Forum Azzahrae for Moroccan Women / Muntadā al-zahrā' li-l-mar'a al-magribiyya*, s.d. (<https://www.facebook.com/ForumAzzahrae/>).
- Freedom House. «Morocco», 2021 («Freedom in the World 2021») (<https://freedomhouse.org/country/morocco/freedom-world/2021>).
- Freedom House. «Western Sahara», 2021 («Freedom in the World 2021») (<https://freedomhouse.org/country/western-sahara/freedom-world/2021>).
- Garcia-Moreno, Claudia e t al. *WHO multi-country study on women's health and domestic violence against women: initial results on prevalence, health outcomes and women's responses*. Ginevra: World Health Organization, 2005.
- Global Nonviolent Action Database. *Moroccan feminist groups campaign to reform Moudawana (Personal Status Code/Islamic family law), 1992-2004*, s.d.

<https://nvdatabase.swarthmore.edu/content/moroccan-feminist-groups-campaign-reform-moudawana-personal-status-codeislamic-family-law-19>).

- Grange, Jocely. *The Legal Framework on Freedom of Expression in Morocco*. Rabat: Association Adala for the Right to a Fair Trial, 2019.
- Guerraoui, Saad. *Law to fight violence against women enforced in Morocco*. «Middle East Online», 13 settembre 2018 (<https://middle-east-online.com/en/law-fight-violence-against-women-enforced-morocco>).
- Gunn, T. Jeremy. *Do Human Rights Have a Secular, Individualistic & Anti-Islamic Bias?* «Dædalus, Journal of the American Academy of Arts & Sciences. Religion & Democracy» (2020) 149, fasc. 3: 148–169.
- Harite, Hanan. *Child custody law in Morocco: Women lose custody when they remarry*. «JINHA», 29 giugno 2022 (<https://jinhaagency.com/en/law/child-custody-law-in-morocco-women-lose-custody-when-they-remarry-31516>).
- Heise, Lori, Mary Ellsberg e M. Gottmoeller. *A Global Overview of Gender-Based Violence*. «International Journal of Gynecology and Obstetrics» (2002) 78, fasc. 1: S5–S14.
- Hekking, Morgan. *HRW Calls on Morocco to Release «Freedom of Speech» Convicts*. «Morocco World News», 6 febbraio 2020 (<https://www.morocoworldnews.com/2020/02/293018/hrw-calls-on-morocco-to-release-freedom-of-speech-convicts>).
- Hester, Marianne. *Theorizing Male Power and Violence Against Women*. In *Understanding Gender Based Violence*, di Nadia Aghtaie e Geetanjali Gangoli. Londra, New York: Routledge, 2015. 1^a ed.
- Heydemann, Steven e Reinoud Leenders. *Authoritarian Learning and Authoritarian Resilience: Regime Responses to the ‘Arab Awakening’*. «Globalizations» (2011) 8, fasc. 5: 647–653.
- Hinsliff, Gaby. *Russia’s mass rapes in Ukraine are a war crime. Its military leaders must face prosecution*. «The Guardian», 15 aprile 2022 (<https://www.theguardian.com/commentisfree/2022/apr/15/rape-weapon-ukraine-war-crime-sexual-violence>).
- Ho, Imran. *How Readable are Domestic Violence Information Brochures?* «The NIEW Journal» (2010) 2.
- Human Rights Watch. *Freedom to Create Associations: A Declarative Regime in Name Only*. New York: Human Rights Watch, 2009.

- Human Rights Watch. *Human Rights in Morocco*. New York: Human Rights Watch, 1995. Vol. 7, N. 6.
- Human Rights Watch. *Human Rights in Western Sahara and in the Tindouf Refugee Camps*. New York: Human Rights Watch, 2008 (<https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/wsahara1208web.pdf>).
- Human Rights Watch. *Inside the Home, Outside the Law - Abuse of Child Domestic Workers in Morocco*. New York: Human Rights Watch, 2005.
- Human Rights Watch. *Letter from Human Rights Watch to the Government of Morocco on Domestic Violence Law Reforms*, 16 febbraio 2016 (<https://www.hrw.org/news/2016/02/16/letter-human-rights-watch-government-morocco-domestic-violence-law-reforms>).
- Human Rights Watch. *Maroc : Une nouvelle loi contre les violences faites aux femmes*, 26 febbraio 2018 (<https://www.hrw.org/fr/news/2018/02/26/maroc-une-nouvelle-loi-contre-les-violences-faites-aux-femmes>).
- Human Rights Watch. *Morocco: Human Rights at a Crossroads*. New York, 2004. Vol. 16, N. 6.
- Human Rights Watch. *Morocco: New Violence Against Women Law*, 26 febbraio 2018 (<https://www.hrw.org/news/2018/02/26/morocco-new-violence-against-women-law>).
- Human Rights Watch. «Morocco: Prosecution of Independent Newsweeklies», 8 maggio 2006 (<https://www.hrw.org/news/2006/05/08/morocco-prosecution-independent-newsweeklies>).
- Human Rights Watch. *Morocco: Tepid Response on Domestic Violence Strengthen Laws; Provide Protection, Justice, Services*. New York: Human Rights Watch, 2016 (<https://www.hrw.org/news/2016/02/16/morocco-tepid-response-domestic-violence>).
- Human Rights Watch. *Statement Regarding Human Rights Watch Activities in Morocco*, 6 novembre 2015 (<https://www.hrw.org/news/2015/11/06/statement-regarding-human-rights-watch-activities-morocco>).
- Human Rights Watch. *Swept Under the Rug - Abuses against Domestic Worker Around the World*. New York: Human Rights Watch, 2006.
- Human Rights Watch. *The Red Lines Stay Red: Morocco's Reform of Its Speech Laws*. New York: Human Rights Watch, 2017.
- International Commission of Jurists. *Morocco: Ensuring the Effective Investigation and Prosecution of Sexual and Gender-Based Violence Against Women and Girls*. Ginevra: International Commission of Jurists, 2017.

- Human Rights Watch. *Obstacles to Women's and Girls' Access to Justice for Gender-based Violence in Morocco*. Ginevra: International Commission of Jurists, 2019.
- International Labour Organization. *Emerging Good Practices in the Elimination of Child Labour in the Middle East and North Africa*. Ginevra: International Labour Organization, 2021.
- International Labour Organization, League of Arab States, Food and Agriculture Organization of the United States, Arab Labour Organization, e Arab Council for Childhood and Development. *Child Labour in the Arab Region: A Quantitative and Qualitative Analysis*. Ginevra: International Labour Organization, 2019.
- International Labour Organization. *Morocco*, s.d. (https://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=49843&p_country=MAR&p_count=669).
- ISTAT - Istituto Nazionale di Statistica. *Indicatori di fecondità: Fecondità per età della madre*, s.d. (<http://dati.istat.it/Index.aspx?QueryId=19630#>).
- Jnina, Zaina. *Violence contre les femmes: Un réseau marocain alerte la société sur l'augmentation alarmante des cas*. «Hespress», 9 gennaio 2023 (<https://fr.hespress.com/296072-violence-contre-les-femmes-un-reseau-marocain-alerte-la-societe-sur-laugmentation-alarmante-des-cas.html>).
- Karam, Souhail. *Morocco King to lose some powers, remain key figure*. «Reuters», 17 giugno 2011, sez. World News (<https://www.reuters.com/article/us-morocco-reform-constitution-idUSTRE75G69820110617>).
- Kerkech, Rachida. *Moroccan Women's Cultural Rights: A Psycho-social Perspective on Cultural Paradoxes*. In *Women's Movements in Post- "Arab Spring" North Africa*, a cura di Fatima Sadiqi. New York: Palgrave Macmillan, 2016. 1^a ed.
- Kooli, Chokri e Hend Al Muftah. *Impact of The Legal Context on Protecting and Guaranteeing Women's Rights at Work in the MENA region*. «Journal of International Women's Studies» (2020) 21, fasc. 6: 98–121.
- Korsunskaya, Darya. *Putin says Russia must prevent «color revolution»*. «Reuters», 20 novembre 2014 (<https://www.reuters.com/article/us-russia-putin-security-idUSKCN0J41J620141120>).
- Krantz, Gunilla e Claudia Garcia-Moreno. *Violence Against Women*. «J Epidemiol Community Health» (2005) 59: 818–821.
- Lancastre, Dominique. *L'Union Nationale des Femmes du Maroc inaugure son antenne parisienne*. «Pluton Magazine», 29 aprile 2017 (<https://pluton->

[magazine.com/2017/04/29/lunion-nationale-femmes-maroc-inaugure-antenne-parisienne/](https://www.magazine.com/2017/04/29/lunion-nationale-femmes-maroc-inaugure-antenne-parisienne/)).

Le cri d'alarme de l'UFL autour du cas d'El Hasnae, violée et morte à 18 ans. «Le Desk», 21 décembre 2016 (<https://ledesk.ma/encontinu/le-cri-dalarme-de-lufl-autour-du-cas-del-hasnae-violee-et-morte-18-ans/>).

Le livret de famille Marocain, 3 giugno 2022 (<https://www.demarchesmaroc.com/le-livret-de-famille-marocain/>).

Le lobbying au Maroc : vers une institutionnalisation et une moralisation des pratiques d'influence menées par les représentants d'intérêts particulier. «Journal of Information Sciences» (2022) 21, fasc. 1: 3–21.

Lepri, Paolo. *Il digiuno in cella di Maati Monjib.* «Corriere della Sera», 12 marzo 2021 (https://www.corriere.it/opinioni/21_marzo_12/digiuno-celladi-maati-monjib-9096fbc2-8381-11eb-98e0-a911bb2fb5b0.shtml).

L'Union Féministe Libre, 2016 (<https://youngfeministfund.org/grantees/lunion-feministe-libre/>).

L'Union Féministe Libre - UFL - الاتحاد النسائي الحر, 2016 ([L'Union Féministe Libre - UFL - الاتحاد النسائي الحر](https://www.lunion-feministe-libre.org/)).

M, El Hayes. *Morocco's new tactic to punish journalists: charge them with sex crimes.* «Committee to Protect Journalists», 18 marzo 2021 (<https://cpj.org/2021/03/morocco-new-tactic-punish-journalists-charge-sex-crimes/>).

Madden, McKenna. *The Legal Endurance and Impunitive Nature of Intimate Partner Violence: A Comparative Analysis of the United States and Morocco.* Boston College, 2020.

Maddy-Weitzman, Bruce. *Women, Islam, and the Moroccan State: The Struggle over the Personal Status Law.* «Middle East Journal» (2005) 59, fasc. 3: 393–410.

«Manchoufouch», *la nouvelle appli pour dénoncer le harcèlement sexuel.* «Le Site Info», 21 marzo 2018 (<https://www.lesiteinfo.com/maroc/maroc-manchoufouch-lappli-pour-denoncer-le-harcelement-sexuel/>).

«Manchoufouch», *l'appli mobile qui permet de dénoncer le harcèlement sexuel.* «H24», 22 marzo 2018 (<https://www.h24info.ma/maroc/manchoufouch-lappli-mobile-permet-de-denoncer-harcelement-sexuel/>).

@mariammaslouhi. *Campaign video(Eng subs) against #Loi_103_13 A law that legitimizes rape in marriage & puts women in danger #Morocco*, 9 agosto 2016 (<https://twitter.com/mariammaslouhi/status/763076593069744129>).

- Marocco: condannati i giornalisti Omar Radi e Imad Stitou. «Africa», 21 luglio 2021 (<https://www.africarivista.it/marocco-condannati-i-giornalisti-omar-radi-e-imad-stitou/188729/>).
- Marsadnissa. *Activités et objectives*, 27 gennaio 2023 (<https://marsadnissa.ma/fr/activites-et-objectifs>).
- Martens, Shelby. *Institutional Stretching: How Moroccan NGOs Illuminate the Nexus of Climate, Migration, Gender and Development*. Old Dominion University, 2021.
- Mazellier, Margaux. *Affaire El Hasnae: les violeurs condamnés à 10 ans de prison ferme*. «Tel Quel», 7 marzo 2017 (https://telquel.ma/2017/03/07/affaire-el-hasnae-justice-rendu-verdict_1538338).
- Mazellier, Margaux. *Quand le web libère la parole féminine au Maroc*. «Tel Quel», 23 aprile 2018 (https://telquel.ma/2018/04/23/quand-le-web-libere-la-parole-feminine-au-maroc_1592098).
- Mazi, Taha. *SNOWFLAKEBXTCH: A Case Study of Women's RAPTivism in Morocco: Rapping Against Social Injustice and Traditional Gender Roles*. «Journal of International Women's Studies» (2022) 24, fasc. 5.
- Middle East Monitor. *Abused Morocco woman creates anti-harassment app*. «Middle East Monitor», 23 marzo 2018 (<https://www.middleeastmonitor.com/20180323-abused-morocco-woman-creates-anti-harassment-app/>).
- Mohammed VI takes Moroccan throne. «BBC News», 24 luglio 1999 (<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/402712.stm>).
- Monqid, Safaa. *Violence against women in public spaces: the case of Morocco*. «Égypte/Monde arabe» (2017) 9: 105–117.
- Moroccan king pledges to help poor. «BBC News», 31 luglio 1999 (<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/407832.stm>).
- Moroccans call for end to rape-marriage laws. «Al Jazeera», 17 marzo 2012, sez. Human Rights (<https://www.aljazeera.com/news/2012/3/17/moroccans-call-for-end-to-rape-marriage-laws>).
- Morocco's King Mohammed pledges constitutional reform. «BBC News», 9 marzo 2011 (<https://www.bbc.com/news/world-africa-12695092>).
- Morocco's King Mohammed unveils constitutional reforms. «BBC News», 18 luglio 2011 (<https://www.bbc.com/news/world-africa-13816974>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. *About Us - Background*, 2013 (<https://mrawomen.ma/about-us/background/>).

- MRA Mobilising for Rights Associates. «Advocacy & Accountability Survey Results: Law 103-13 on combating violence against women in Morocco», 10 settembre 2018 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/English%20Results%20Law%20103-13%20Advocacy%20Survey%20September%202018.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Al-ḥimāya badl al-siġn: 'ishām taġrīm al-'alaqāt al-ġinsiyya ḥāriġ 'iṭār al-zawwāġ fī irtifām al-'unf ḍidda al-nisā' bi-l-maġrib*». Action Research Report, giugno 2022 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Rapport%20490%20a%20493%20code%20penal%20Maroc%20en%20AR%2018-06-22.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Al-ḥimāya badl al-'aqāb: ta'zīz al-mumārasāt al-miṭliyy fī iġāba al-suluṭāt al-'umūmiyya 'alā al-'unf al-ġinsiyy al-mumāras ḍidda al-nisā' bi-l-maġrib*». Action Research Report, gennaio 2021 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Rapport%20ARABE%20violences%20sexuel%20final%20%2022-01-2021.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Al-'unf bi-wāsiṭa al-tikinūlūgya al-qā'im 'alā 'asās al-naw' ḍidda al-nisā' bi-l-maġrib*». Action Research Report, ottobre 2019.
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Barnāmaġ murāqa 'a al-nisā' li-l-maḥākim: dalīl 'amaliyy li-fā'ida al-munazzamāt al-ġayt ḥukūmiyya al-maḥalliyya bi-l-maġrib (al-nuṣḥa al-tāniyya)*», 2012 (https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Morocco_Legal_Assistance_Practical_Guide_Revised_2012.pdf).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*In 'ikās ḡā'iḥa kūfīd-19 'alā al-'unf al-mumāras ittiġāh al-nisā' bi-l-maġrib*». Action Research Report, giugno 2020 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/COVID-19%20et%20violences%20faite%20aux%20femmes%20Rapport%20Arabe.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. *Legal Accompaniment*, 2007 (<https://mrawomen.ma/our-work/legal-accompaniment/>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Min 'aġli taḥwīl al-mu'awwiqāt 'ilā furas: 'ayya 'iġāba 'alā al-'unf ḍidda al-nisā' ḥilāl ḡā'iḥa kūfīd-19 bi-l-maġrib*». Action Research Report, febbraio 2021 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Meilleures%20pratiques%20VFF%20et%20COVID%20Ar.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. *Monitoring the Justice System*, s.d. (<https://mrawomen.ma/our-work/monitoring-the-justice-system/>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Natā'iġ istiṭā' al-ra'iy al-taġtiyya al-'ilāmiyya ḥawla al-'unf al-qa'im 'alā al-naw' al-iġtimā'iy fī-l-maġrib. Al-ġuz'a al-tāliṭ: al-*

- ‘*alaqāt al-ra’īsiyya li-l-ṣuḥūfiyyīn*», maggio 2021 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Enquete%20couverture%20mediatique%20VBG%20Maroc%20%20-%20%20Relations%20cles.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Natā’iğ istiṭā’ al-ra’iyy al-tağṭiyya al-’i lāmiyya ḥawla al-’unf al-qa’īm ‘alā al-naw’ al-iğtimā’iyy fī-l-mağrib. Al ġuz’a al-tāniyy: al-qawālub al-namaṭiyya wa-l-ṣuwar wa-l-muṣṭalaḥāt*», maggio 2021 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Enquete%20couverture%20mediatique%20VBG%20Maroc%20--%20Stereotypes%20images%20terminologie.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Natā’iğ istiṭā’ al-ra’iyy al-tağṭiyya al-’i lāmiyya ḥawla al-’unf al-qa’īm ‘alā al-naw’ al-iğtimā’iyy fī-l-mağrib. Al ġuz’a al-’awwal: al-taḥdiyyāt al-mu’assasātiyya fī-wasā’ik al-’i lām*», maggio 2021 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Enquete%20couverture%20mediatique%20VBG%20Maroc%20--%20Defis%20institutionnels.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. *Our partners*, s.d. (<https://mrawomen.ma/our-partners/>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Salāma al-nisā’ wa-laysa ’iflāt al-ğunāt: ta’zīz mas’uliyya al-dawla ‘an al-’unf al-murtaka ḍidda al nisā’ min ṭarafa šarīk ḥamīn fī-l-mağrib*». Action Research Report, febbraio 2021 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Rapport%20MRA%20AR%20Mod%2025-02.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*Survey Results: Media Coverage of Gender-based Violence in Morocco Part Three: Journalists’ Key Relationships*», 2021 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Enquete%20couverture%20mediatique%20VBG%20Maroc%20%20-%20%20Relations%20cles.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates e The Advocates for Human Rights. «*Morocco’s Compliance with the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women*», 16 maggio 2022 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/FINAL%20AHR%20MRA%20Morocco%20CEDAW%20alternative%20report%20VAW.pdf>).
- MRA Mobilising for Rights Associates. «*The Impact of Covid-19 on Violence Against Women in Morocco*». Action Research Report, giugno 2020 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/Coronaviolence%20final%20report%20-%20English.pdf>).

- MRA Mobilising for Rights Associates. «*ʿUnf ma ʿlūmātiyy, ɗarar ʿalā hayātiyy: ta ʿzīz mas ʿūliyya al-dawla ʿan al-ʿunf bi-waṣāʾa tikniūlūgyā al-ma ʿlūmāt wa-l-ittisāl ɗidda al-nisā ʿfi-l-maḡrib*». Action Research Report, ottobre 2019 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/TFGBV%20Arabe%20final.pdf>).
- Naciri, Hayat. *Gender-based Violence in Morocco: Domestic Violence as a Case in Point*. «Culture and Society» (2018) 9, fasc. 1: 51–66.
- Neumayer, Eric. *Do International Human Rights Treaties Improve Respect for Human Rights?* «The Journal of Conflict Resolution» (2005) 49, fasc. 6: 925–953.
- Nicholas, Olivia Leone. *Life in Purple: An Exploration of Moroccan LGBT+ Identity and Migration*. Independent Study Project (ISP), SIT Graduate Institute, 2017.
- Observatoire de la jurisprudence relative au droits des femmes au Maroc. *Judicial decisions*, s.d. (https://marsadnissa.ma/en/decisions-judiciaires?field_type_decision_target_id=&field_date_decision_value=&title=&field_date_depot_du_dossier_value=&field_circonscription_judiciaire_target_id=All&field_degre_de_jurisdiction_target_id=&field_tribunal_target_id=All&field_juge_responsable_value=&field_sexe_du_juge_target_id=&field_mot_cles_target_id%5B0%5D%5B767%5D%5B767-children%5D%5B768%5D%5B768%5D=768).
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) e <https://indicators.ohchr.org/>. *Ratification of the 18 international human rights treaties*, s.d. (<https://indicators.ohchr.org/>).
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). “*The International Human Rights Treaty System: Impact at the domestic and international levels*”: *Lecture at the Washington College of Law by UN High Commissioner for Human Rights Navi Pillay*, 1 ottobre 2013 (<https://www.ohchr.org/en/statements/2013/11/international-human-rights-treaty-system-impact-domestic-and-international>).
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR). *Violence Against Women*. New York: United Nations, 2013 («Information Series on Sexual and Reproductive Health and Rights»).
- Olayanju, L., R.N.G. Naguib, Q.T. Nguyen, R.K. Bali e N.D. Vung. *Combating intimate partner violence in Africa: Opportunities and challenges in five African Countries*. «Aggression and Violent Behavior» (2013) 18: 101–112.
- Other Feminisms? Muslim Associations and Women’s Participation in Morocco*. «Etnogràfica» (2006) 10, fasc. 1: 107–119.

- Ouahidi, Meriem. *Gender Imbalanca in Moroccan Broadcast News*. «Culture and Society» (2018) 9, fasc. 1: 99–114.
- Ouassini, Anwar. *We are All Amina Filali: Social Media, Civil Society, and Rape legislation reform in Morocco*. «Women & Criminal Justice» (2021) 31, fasc. 1: 77–82.
- Ouazzani, Ibtissam. *What It Means That «Virginity Tests» Are Still Common In Morocco*. «HuffPost», 25 ottobre 2018 (https://www.huffpost.com/entry/morocco-virginity-tests-women_n_5bd1ce87e4b055bc94896878).
- Owen, Roger. *Stato, Potere e Politica nella formazione del Medio Oriente moderno*. Firenze: Il Ponte Editrice, 2005. 4^a ed.
- Palermo, Tia, Jennifer Bleck e Amber Peterman. *Tip of the Iceberg: Reporting and Gender-Based Violence in Developing Countries*. «American Journal of Epidemiology» (2013) 179, fasc. 5: 602–612.
- Pelham, Nick. *New king - new Morocco?* «BBC News», 24 luglio 1999 (<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/402910.stm>).
- Pianezzi, Daniela. *We are what we tell: an enquiry into NGOs' organizational identity and accountability*. «Accounting, Auditing & Accountability Journal» (30 aprile 2021) 34, fasc. 8: 1824–1850.
- de Poli, Barbara. *Arab Revolts and the 'Civil State': A new term for old conflicts between Islamism and secularism*. «Approaching Religion» (2014) 4, fasc. 2: 95–104.
- de Poli, Barbara. *The Nationalist Movement in Morocco and the Struggle for Independence between Civil Protest and Religious Propaganda (1930-1956)*. «Annali di Ca' Foscari» (2016) («Serie Orientale») 52: 31–44.
- Pustorino, Pietro. *Lezioni di Tutela Internazionale dei Diritti Umani*. Bari: Cacucci Editore, 2020.
- Quenum, Adoni Conrad. *Morocco: Kolonamaak supports vulnerable women and girls*. «Wearetech.africa», 23 dicembre 2022 (<https://www.wearetech.africa/en/fils-uk/solutions/morocco-kolonamaak-supports-vulnerable-women-and-girls>).
- Rainbow Egypt - رينبو ايجبت. *#NotreColoursSontNotreCrimes #OurColorsAreTheCrime*, 19 maggio 2017 (<https://www.facebook.com/watch/?v=859121390895793>).
- Raková, Tereza. *Advocating Human Rights: The Case of Freedom of Expression in Morocco*. Masaryk University, 2014.
- Rddad, Sadik. *Moroccan Feminists: Between Activism and Muslima Theology*. «Culture and Society» (2018) 9, fasc. 1: 11–30.

- Reporters Sans Frontières. *Morocco / Western Sahara*, 2021
[\(<https://rsf.org/en/country/morocco-western-sahara>\)](https://rsf.org/en/country/morocco-western-sahara).
- Royaume du Maroc. «Conditions et procédure de reconnaissance d'utilité publique», s.d.
[\(\[http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/association_pdf/ProcEDURE_demande_RUP.pdf\]\(http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/association_pdf/ProcEDURE_demande_RUP.pdf\)\)](http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/association_pdf/ProcEDURE_demande_RUP.pdf).
- Royaume du Maroc. *Constitution du 4 septembre 1992*, 1992 (<https://mjp.univ-perp.fr/constit/ma1992.htm#1>).
- Royaume du Maroc. *Constitution du 7 décembre 1965*, 1965 (<https://mjp.univ-perp.fr/constit/ma1962.htm>).
- Royaume du Maroc. *Dahir n° 1-11-91 du chaabane 1432 (29 juillet 2011) portant la promulgation du texte de la Constitution*, 2011
[\(\[https://www.maroc.ma/fr/system/files/documents_page/BO_5964BIS_Fr.pdf\]\(https://www.maroc.ma/fr/system/files/documents_page/BO_5964BIS_Fr.pdf\)\)](https://www.maroc.ma/fr/system/files/documents_page/BO_5964BIS_Fr.pdf).
- Royaume du Maroc. *Dahir n° 1-16-122 du 6 kaada 1437 (10 août 2016) portant promulgation de la loi n° 88-13 relative à la presse et à l'édition.*, 2016.
- Royaume du Maroc, Haut-Commissariat au Plan. *Al-našra al- 'iḥṣā' iyya al-sanawiyya li-l- mağrib*. Rabat: Haut-Commissariat au Plan, 2020.
- Royaume du Maroc. *Al-takliḥa al-iğtimā' iyya li-l- 'unf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt: al- 'ātār 'alā ḥayāt ḍaḥāyā al- 'unf wa- 'alā 'atfālihinna wa- 'alā al-muğtama' .* Rabat: Haut-Commissariat au Plan, 2019.
- Royaume du Maroc. *Al-takliḥa al-iqtisādiyya li-l- 'unf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt: al-naḥqāt wa-fuqḍān al-daḥil ladā al- 'usra*. Rabat: Haut-Commissariat au Plan, 2019.
- Royaume du Maroc. *Différenciation de la violence entre les femmes et les hommes et sa perception masculine*. Rabat: Haut-Commissariat au Plan, 2019.
- Royaume du Maroc. *La Femme Marocaine en Chiffres : 20 ans de progrès*. Rabat: Haut-Commissariat au Plan, 2021.
- Royaume du Maroc. *Les Indicateurs Sociaux du Maroc - Edition 2022*. Rabat: Haut-Commissariat au Plan, 2022.
- Royaume du Maroc. *Muḍakkira ḥawla al- 'unf ḍidda al-nisā' wa-l-fatayāt – Al-baḥṭ al- waṭaniyy ḥawla al- 'unf ḍidda al-nisā' wa-l-riğāl 2019*. Rabat: Haut-Commissariat au Plan, 2019.
- Royaume du Maroc. *Prévalence de la violence subie par les hommes dans les différents espaces de vie*. Rabat: Haut-Commissariat au Plan, 2019.
- Royaume du Maroc. *Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles - Enquête Nationale sur la Violence à l'Encontre des Femmes et des Hommes 2019*. Rabat: Haut-Commissariat au Plan, 2019.

- Royaume du Maroc. «Liste des Associations Reconnues d'Utilité Publique», 25 giugno 2019 (http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/association_pdf/liste_Associations_RUP.pdf).
- Royaume du Maroc, Ministère de La Justice. *Code de la Famille - Version consolidée en date 4 février 2016*, 2016.
- Royaume du Maroc, Ministère de La Justice. *Code Pénal - Version consolidée en date du 2 Septembre 2021*, 2021.
- Royaume du Maroc, Ministère de La Justice. *Dahir n° 1-18-19 du 5 jourmada II 1439 (22 février 2018) portant promulgation de la loi n° 103-13 relative à la lutte contre les violences faites aux femmes*, 2018.
- Royaume du Maroc, Ministère de La Justice. *Mağmū'a al-qānūn al-ğinā'iyy - šī'a muḥayyana bi-tārīḥ 14 yūnyū 2021*, 2021.
- Royaume du Maroc, Ministère de La Justice. *Mudawwana al-'usra - šī'a muḥayyana bi-tārīḥ 25 yunāyr 2016*, 2016.
- Royaume du Maroc, Ministère de La Justice. *Zahīr šarīf raqm 1.18.19 šādir fī 5 ġumādī al-'āḥra 1439 (22 fibrāyr 2018) bi-tanfīd al-qānūn raqm 103.13 al-muta'allaq bi-muḥāraba al-'unf didda al-nisā'*, 2018.
- Royaume du Maroc, Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social. *Premier Rapport Annuel sur la Violence à l'Égard des Femmes*. Rabat: Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social, 2015.
- Royaume du Maroc. «Mustaqbaliyya 2030 mağrib - 'Ayya dīmuğrāfiyya?», 2007 (<https://www.hcp.ma/downloads/?tag=Prospective+Maroc+2030>).
- Russo, Nancy Felipe e Angela Pirlott. *Gender-Based Violence: Concepts, Methods, and Findings*. «Annals of the New York Academy of Sciences» (2006) 1087: 178–205.
- Sadiqi, Fatima. *Introduction: The Centrality of Women's Movements in the Post-revolution Dynamics in North Africa*. In *Women's Movements in Post-“Arab Spring” North Africa*, a cura di Fatima Sadiqi. New York: Palgrave Macmillan, 2016. 1^a ed.
- Sadiqi, Fatima. *The Center: A Post-revolution Space for Women's Movements in North Africa: Morocco as an Example*. In *Women's Movements in Post-“Arab Spring” North Africa*, a cura di Fatima Sadiqi. New York: Palgrave Macmillan, 2016. 1^a ed.
- Sadiqi, Fatima. *The Central Role of the Family Law in the Moroccan Feminist Movement*. «British Journal of Middle Eastern Studies» (2008) 35, fasc. 3: 325–337.
- Sadiqi, Fatima. *The Moroccan Feminist Movement*. In *Women Mobilizing in Contemporary Africa*, di Balghis Badri e Ailli Tripp. Londra: Zed Press, 2016.

- Sadiqi, Fatima. *Women, and the Violence of Stereotypes in Morocco*. In *Gender and Violence in the Middle East*, di Fatima Sadiqi e Moha Ennaji. Londra, New York: Routledge, 2011.
- Sadiqi, Fatima. *Women's NGOs and the struggle for democracy in Morocco*. In *Non-State Actors in the Middle East*, a cura di Galia Golan e Walid Salem. Londra, New York: Routledge, 2013.
- Sahnouni, Mariya. *New Report Says Morocco Enjoys Positive Reputation Worldwide*. «Morocco World News», 28 settembre 2022 (<https://www.morocoworldnews.com/2022/09/351571/new-report-says-morocco-enjoys-positive-reputation-worldwide>).
- Sanz-Barbero, Elén, Natalia Barón e Carmen Vives-Cases. *Prevalence, associated factors and health impact of intimate partner violence against women in different life stages*. «PLoS ONE» (2019) 14, fasc. 10.
- Schlumpf, Eva. *The Legal Status of Children Born out of Wedlock in Morocco*. «Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law» (2016) 4: 1–26.
- Sen, Purna, Eunice Borges, Estefania Guallar e Jade Cochra. «Towards an End to Sexual Harassment: The Urgency and Nature of Change in The Era Of #MeToo». New York: UN Women, 2018.
- Siviero, Giulia. *Tutto quello che sapete sull'imene è falso*. «Il Post», 9 novembre 2018, sez. Scienza (<https://www.ilpost.it/2018/11/09/false-credenze-imene/>).
- Skalli, Khadija. *Associations : l'utilité publique en question*. «Aujourd'hui - Le Maroc», 10 gennaio 2007 (<https://aujourd'hui.ma/societe/associations-lutilite-publique-en-question-46637>).
- Skalli, Loubna Hanna. *Young women and social media against sexual harassment in North Africa*. «The Journal of North African Studies» (2013) 19, fasc. 2: 244–258.
- Slaoui, Souad e Karima Belghiti. *Promoting Gender Equality in Moroccan Educational Institutions: Reality of Illusions?* «Culture and Society» (2018) 9, fasc. 1: 31–50.
- Taoufik Bouachrine, 27 maggio 2020 (<https://cpj.org/data/people/taoufik-bouachrine/>).
- The Advocates for Human Rights e MRA Mobilising for Rights Associates. «MOROCCO - Joint Stakeholder Report for the United Nations Universal Periodic Review, for the 41st Session of the Working Group on the Universal Periodic Review, November 2022», 31 marzo 2022 (<https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/FINAL%20AHR%20MRA%20Morocco%20UPR.pdf>).

- The Advocates for Human Rights e MRA Mobilising for Rights Associates. «MOROCCO - Universal Periodic Review Mid-term Report, Submitted November 2019», 2019 (https://www.upr-info.org/sites/default/files/documents/2019-11/morocco_mid-cycle_upr_report_nov_2019_final.pdf).
- The Advocates for Human Rights e MRA Mobilising for Rights Associates. «MOROCCO: Women's Rights Joint Stakeholder Report for the United Nations Universal Periodic Review», 2017 (https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/AHR_MRA%20Morocco%20UPR%20submission%20FINAL%209.20.16.pdf).
- The Associated Press. *Moroccans and Women: Two Rallies*. «The New York Times», 13 marzo 2000 (<https://www.nytimes.com/2000/03/13/world/moroccans-and-women-two-rallies.html>).
- Tounassi, Fédoua. *Enquête. Les jardins du roi*. «Tel Quel», 7 dicembre 2013 (https://web.archive.org/web/20131207081715/http://www.telquel-online.com/archives/350/couverture_350.shtml).
- Touzani, Fatima Zahra. *Gender-Based Violence in Moroccan Folktales*. «Arab World English Journal for Translation & Literary Studies» (2021) 5, fasc. 4: 46–59.
- UN Women. *Analyse du 3ième Rapport de l'Examen Périodique Universel (EPU) du Maroc par la société civile*, 25 ottobre 2017 (<https://morocco.unwomen.org/fr/actualites-evenements/actualites/2017/10/rapport-epu-2017>).
- UN Women. *Handbook for National Action Plans on Violence against Women*. New York: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, 2012.
- UN Women. *Measuring the Shadow Pandemic: Violence Against Women During Covid-19*. New York: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, 2021.
- UN Women. *Measuring the Shadow Pandemic: Violence against Women during Covid-19. Country Report: Morocco*. New York: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, 2021.
- UN Women e Promundo-US. *Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa: Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine*. New York: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), 2017.

- UN Women. *UN Trust Fund to End Violence against Women - Annual Report 2021*. New York: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, 2021.
- UN Women. *Violences faites aux femmes et aux filles en temps de crise: l'expérience du confinement au Maroc*. New York: United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, 2020.
- Union Féministe Libre. *ALERTE!*, 19 luglio 2016 (<https://www.facebook.com/UnionFeministeLibre/photos/1561817894127957>).
- Union Féministe Libre. «*El Hasnae*», *The Martyr of Rape - شهيدة الاغتصاب "الحسنة"*, s.d. (<https://www.youtube.com/watch?v=zJZTaG81bc0&t=188s>).
- Union Féministe Libre. «*El Hasnae*» - *The Martyr of Rape in Morocco : The verdict : March 6th, 2017*, 7 marzo 2017 (<https://www.facebook.com/UnionFeministeLibre/photos/-el-hasnae-the-martyr-of-rape-in-morocco-the-verdict-march-6th2017-two-days-ahea/1646832525626493/>).
- Union Féministe Libre. *Throwback National Seminar: "Individual Liberties between Legislation and Practice"*, s.d. (<https://www.youtube.com/watch?v=-H2qcwplzA4>).
- Union Féministe Libre. «Union Féministe Libre: Activities Report 2020», 2020.
- Union Féministe Libre. «Union Féministe Libre: Annual Report 2020», 2020.
- Union Féministe Libre. «Union Féministe Libre: Annual Report 2021», 2021.
- Union Nationale des Femmes. *Centres de Formation Tri-disciplinaire*, 23 settembre 2020 (<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202009230119>).
- Union Nationale des Femmes. *Dar Al-Korb, Commune de Nzalet Laâdam – Province de Rhamna*, 7 giugno 2021 (<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202106071002>).
- Union Nationale des Femmes. *Le Leadership des Femmes en Afrique, Opportunités et Défis*, s.d. (<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id201906130333>).
- Union Nationale des Femmes. *L'Union a mis en place 12 cellules régionales d'appui et de soutien psychosocial à distance, réparties sur l'ensemble du territoire national, en partenariat avec la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de l'Université Mohammed V*, 24 giugno 2020 (<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202006240112>).
- Union Nationale des Femmes. *L'Union Nationale des Femmes du Maroc en 2022 - Étapes phares dans le processus de promotion de la condition de la femme et de la fille*, 16 marzo 2022 (<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202203160351>).

- Union Nationale des Femmes. *L'Union Nationale des Femmes du Maroc partage son expérience avec des groupes de Femmes en Éthiopie et en Gambie*, s.d.
(<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202108100919>).
- Union Nationale des Femmes. *Nos objectifs*, s.d.
(<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id201901071038>).
- Union Nationale des Femmes. *Nos partenaires*, 8 gennaio 2019
(<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id201901080648>).
- Union Nationale des Femmes. *Qui sommes-nous ?*, s.d.
(<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id201901071000>).
- Union Nationale des Femmes. *UNFM Market*, 9 settembre 2021
(<https://www.unfm.ma/afficherArticle/id202109090918>).
- United Nations Children's Fund (UNICEF) Middle East and North Africa Regional Office in collaboration with the international center of Research on Women (IRCW). «Morocco: Country Brief. UNICEF Regional Study on Child Marriage in the Middle East and North Africa», 2017
(<https://www.unicef.org/morocco/media/181/file/Mariage%20des%20enfants%20au%20Maroc.pdf>).
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. *Handbook for Legislation on Violence against Women*. New York: United Nations, 2009.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. «World Population Prospects 2022, Online Edition», 2022
(<https://www.un.org/development/desa/pd/content/World-Population-Prospects-2022>).
- United Nations Development Programme. *Human Development Report 2021/2022*. New York: United Nations, 2022.
- United Nations Development Programme e Oxford Poverty and Human Development Initiative. *Global Multidimensional Poverty Index 2021 - Unmasking disparities by ethnicity, caste and gender*. New York: United Nations, 2021.
- United Nations General Assembly. *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women* New York, 18 December 1979, 1979
(<https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women>).
- United Nations General Assembly. *Declaration on the Elimination of Violence against Women*, 1993

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/ProfessionalInterest/eliminationva w.pdf>).

Union Nations General Assembly. *Intensification of efforts to eliminate all forms of violence against women and girls*. New York: United Nations, 2022.

Union Nations General Assembly. *United Nations Charter, Chapter X: The Economic and Social Council*, 1945 (<https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-10>).

United Nations. *Glossary*, s.d.

https://treaties.un.org/pages/overview.aspx?path=overview/glossary/page1_en.xml#:~:text=%22Accession%22%20is%20the%20act%20whereby,treaty%20has%20entered%20into%20force.).

Union Nations. *Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*, 6 ottobre 1999

https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-8-b&chapter=4&clang=en).

Union Nations. *Protocollo addizionale alla Convenzione delle Nazioni Unite contro la criminalità organizzata transnazionale per prevenire, reprimere e punire la tratta delle persone, in particolare donne e bambini*, 2000.

Union Nations. *What is Domestic Abuse?*, 2020 (<https://www.un.org/en/coronavirus/what-is-domestic-abuse>).

U.S. Department of State - Bureau of Democracy, Human Rights and Labour. *Non-Governmental Organizations (NGOs) in the United States*, 20 gennaio 2017

<https://www.state.gov/j/drl/rls/fs/2017/266904.htm>).

Violence. In *Oxford Learner's Dictionary*, s.d.

<https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/violence?q=violence>).

Violenza. In *Enciclopedia Treccani*, s.d. (<https://www.treccani.it/enciclopedia/violenza>).

Weiler, Florian e Matthias Brändli. *Inside vs. Outside Lobbying: How the Institutional Framework Shapes the Lobbying Behavior of Interest Groups*. «European Journal of Political Research» (24 agosto 2015).

World Economic Forum. «Global Gender Gap Report 2021». World Economic Forum, 2021.

World Health Organization. «Female Genital Mutilation», 2012 («Understanding and addressing violence against women») (<https://www.who.int/publications/i/item/WHO-RHR-12.37>).

World Health Organization. «Femicide», 2012 («Understanding and addressing violence against women») (<https://www.who.int/publications/i/item/WHO-RHR-12.37>).

- World Health Organization. *Global Health Workforce statistics database*, s.d. (<https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/health-workforce>).
- World Health Organization. «Health Consequences», 2012 («Understanding and addressing violence against women») (<https://www.who.int/publications/i/item/WHO-RHR-12.37>).
- World Health Organization. *Health workforce requirements for universal health coverage and the Sustainable Development Goals*. New York: World Health Organization, 2016.
- World Health Organization. «Human Trafficking», 2012 («Understanding and addressing violence against women») (<https://www.who.int/publications/i/item/WHO-RHR-12.37>).
- World Health Organization. «Intimate Partner Violence», 2012 («Understanding and addressing violence against women») (<https://www.who.int/publications/i/item/WHO-RHR-12.37>).
- World Health Organization. «Overview», 2012 («Understanding and addressing violence against women») (<https://www.who.int/publications/i/item/WHO-RHR-12.37>).
- World Health Organization. *Sexual and Reproductive Health and Rights. Infographic Snapshot, Morocco 2021*. New York: World Health Organization, 2021.
- World Health Organization. «Sexual Violence», 2012 («Understanding and addressing violence against women») (<https://www.who.int/publications/i/item/WHO-RHR-12.37>).
- World Health Organization. *Skilled health professionals density (per 10 000 population)*, s.d. (<https://www.who.int/data/gho/indicator-metadata-registry/imr-details/4667>).
- World Health Organization. «Universal health coverage for sexual and reproductive health in Morocco», 2022 (<https://www.who.int/publications/i/item/9789240044623>).
- World Health Organization. *Violence Against Women Prevalence Estimates, 2018*. New York: World Health Organization, 2021.
- World Health Organization. *Violence Against Women Prevalence Estimates, 2018 (Global Factsheet)*. New York, 2012.
- World Health Organization. *World Health Statistics 2022*. New York: World Health Organization, 2022.
- Zaireg, Reda. *Maroc : trois consciences féministes qui réveillent la société civile*. «Middle East Eye», 6 aprile 2018 (<https://www.middleeasteye.net/fr/reportages/maroc-trois-consciences-feministes-qui-reveillent-la-societe-civile>).
- Zaki, Abdellatif. *Reflections on the 20-February Movement Hope Renewed, Hope Frustrated for Women*. In *Women's Movements in Post- "Arab Spring" North Africa*, a cura di Fatima Sadiqi. New York: Palgrave Macmillan, 2016. 1^a ed.

Zizi, Margherita. *Femminismo*, s.d.

(https://www.treccani.it/enciclopedia/femminismo_%28Enciclopedia-dei-ragazzi%29/).

Zoglin, Kate. *Morocco's Family Code: Improving Equality for Women*. «Human Rights Quarterly» (2009) 31, fasc. 4: 964–984.